في خصائص النِّظامِ النَّحوي

(مقاربات تحليليَّة)

د. زكي بن صالح الحريول

نسخة منقَّحة

للباحثين وطلاب الدراسات العليا

كنوز المعرفة
فاكس: 6516593
... - عمارة أبا الخيل

في
خصائص النِّظام النَّحوي
(مقاربات تحليلية)

ح دار كنوز المعرفة، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحريول، زكي صالح

في خصائص النظام النحوي. / زكي صالح الحريول – ط ١ .

– جدة، ١٤٤٤هـ

١٠٦ ص؛ ..سم

ردمك: ٨-٩٠-٨٠٢٦-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية – النحو أ. العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٤٤/٩٣٣٨

رقم الإيداع: ١٤٤٤/٩٣٣٨

ردمك: ٨-٩٠-٨٠٢٦-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

في
خصائص النِّظام النَّحوي

(مقاربات تحليلية)

د. زكي بن صالح الحريول

كنــوز المعــرفة
هاتف:6510421 - 6514222 فاكس: 6516593
جدة –الشرفية – شارع الستين – عمارة أبا الخيل

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد ..

فإنَّ البحث في خصائص النظام النحوي وكُليَّاته مسلكٌ عزيزٌ في البحث اللغوي المعاصر، وعلى من يتولون تشكيل الذهنية اللغوية المعاصرة الاهتمام بمثل تلك البحوث والترغيب فيها، إذ الوعي بسمات النظام الكبرى يجعلنا أكثر إلمامًا بمعهود وسنن العرب في كلامهم، وأكثر قدرةً على إدارة الفروع النحوية والمسائل التفصيلية بما تمليه السمات الكبرى من مواطن تتطلب الصرامة ومواطن تتطلب المرونة في التقعيد.

ولا أظن أن معرفتنا اللغوية إذا اختارت الإغراق في التفاصيل من غير تأطيرها في سياقات ونماذج كلية – يمكن أن تكون قادرةً على تنمية العربية وتأهيلها تأهيلاً مستمرًا لقبول المستجد وموائمة المشاريع اللغوية التعليمية وغير التعليمية.

ولا أظن - كذلك - أن الحفاظ على قوانين العربية وهويتها البنائية والتركيبية المبنية على أعراف العرب- يمكن أن يكون بلا قدرٍ جيِّدٍ من اهتمام البحوث اللغوية بالسمات الكبرى للأنظمة اللغوية، فكلما قبضنا على خصيصةٍ كبرى انساقت لنا كثير من التفاصيل وانكشفت لنا مسارات وظواهر لغوية تُظهر تنظيرَنا للعربية وقوانينها بشكلٍ يليق بها.

ويمكنني القول بأن استخلاص الخصائص الكبرى لأنظمة البناء اللغوي (الصوتي، الصرفي، النحوي، الدلالي) - هو جهدٌ جوهريٌّ يقوم بعقلنة التفاصيل وإسباغ التقعيد صفةَ الموضوعية من داخل التراكيب، في مقابل ما يسبغه علمُ أصول النحو من موضوعية للأحكام من جهة الاستدلال وقواعد الاحتجاج.

هذا، وإن البحث في خصائص النظام النحوي يحتاج إلى دراساتٍ عدة و ذات نفَسٍ تحليلي صبور، لتكون دقيقة التعبير عن الواقع اللغوي للتراكيب العربية، وقائمةً على استقراء كافٍ غير عجول. لأجل ذلك كله، أقدم هنا بين يدي القارئ الكريم ثلاث خصائص تركيبية نظامية في جوانب مركزية مختلفة: الأولى في جانب الدلالة التركيبية ويمثلها بحث: شروط إدارة المعنى في النظام النحوي. والثانية في الجانب الإثرائي لعطاءات النظام ويمثلها بحث: قوانين التركيب النحوي وإنشاء القول. والثالثة في جانب تعانق المستوى الصرفي والنحوي في النظام ويمثلها بحث: فاعليةالمشتقات في النظام النحوي (فعل المقولات وحركيَّة السمات). وقد جعلتُ لكل بحث خاتمته الخاصة به.

وأسأل الله الإخلاص والسداد في القول والعمل.

الفصل الأول
شروط إدارة المعنى في النظام النحوي

مدخل: الدلالة والنظام النحوي

الدلالة باعتبار محوريتها وعلاقتها بعلوم: اللغة[١]، وأصول الفقه[٢]، والمنطق[٣]، والفلسفة[٤]، وعلم النفس[٥]، وعلم الأعصاب[٦] وباعتبار اتساع مدلولها في الدراسات الدلاليّة الحديثة لها تعاريف كثيرة، لكنَّها بمفهومها العام

(١) ينظر: المزهر ١/ ٤٢ وما بعدها.

(٢) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ١/ ٩٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: كتاب المنطق لابن سينا ١/ ٧١ وما بعدها.

(٤) ينظر: معيار العلم للغزالي / ٧٣.

(٥) ينظر: علم اللغة النفسي/ ٣٤ وما بعدها د. عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي.

(٦) ينظر: علم الدلالة / ١٦ د. أحمد مختار عمر، دلالة اللغة وتصميمها/ ١١ د. جاكندوف، تشومسكي، د. فندلر.

تُعرَّف في تراث العربيّة بأنّها "كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأوّل الدال، والثاني المدلول"(١).

أما الدلالة اللفظية الوصفية بشكل خاص فتعرَّف بأنَّها "كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تُخيِّل فهم منه معناه للعلم بوضعه.

وهي المنقسمة إلى المطابقة، والتضمن، والالتزام.

لأنَّ اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وُضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الزمن بالالتزام، كالإنسان فإنَّه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمّن، وعلى قابل العلم بالالتزام"(٢).

إنَّ البحث النحوي في ظل اتساع جوانب الحديث عن الدلالة اللغوية يُعنى بجلاء العلاقة بين قواعد التركيب والدلالة، ورصد الجوانب الدلاليّة المؤثرة في التقعيد النحوي، وذلك لا يكون إلا بمراقبة دلالات التركيب، سواء كان مصدرها: المعنى المعجمي، أو المعنى الصرفي، أو المعنى النحوي، أو غير ذلك، إذ مآل كل مستويات الدلالة إلى الاندماج في تأدية المعنى التركيبي، وبالجملة فإن المعاني ـ كما يقول ابن مالك على ضربين: "أحدهما ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه، والثاني من

---

(١) التعريفات للجرجاني/ ١٣٩.

(٢) التعريفات للجرجاني / ١٤٠.

الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورًا به أو معطوفًا أوعلةً أومستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض"(١).

وقد أشار عبدالقاهر الجرجاني إلى العلاقة بين دلالة الألفاظ والمعنى النحوي بقوله: "واعلم أني لستُ أقولُ إنَّ الفكر لا يتعلَّق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول إنَّه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقًا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها"(٢).

وهذه العلاقة -التي لايزال يتداولها الدرس النحوي - بين الدلالة والتقعيد النحوي هي مما ترسخت معالمها العامة منذ النحويين الأوائل، فهذا سيبويه يشير إلى أهمية مراقبة المعنى وإن انكشف الوجه الإعرابي، يقول سيبويه بعد بيانه لدلالات بعض التراكيب: "وإنَّما ذكر الخليل ـ رحمه الله ـ هذا لتعرف ما يُحال وما يحسُن، فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخَلف إذا عرفوا الإعراب"(٣).

كما نجد المبرد ينص على محوريّة الدلالة في التقعيد، إذ يقول: "كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"(٤).

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز/ ٤١٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٨٠.

(٤) المقتضب ٤/ ٣١١.

ويقول الشاطبي في نهج سيبويه الدلالي: "وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"(١).

إنّ التحليل النحوي لتراكيب العربية ينمُّ عن تفاعل بين العناصر الدلالّية والعناصر النحويّة، وتبادل وإمداد معنوي بين الطرفين(٢) يمتد من تكوين الدلالات الرئيسة للجملة العربيّة إلى ضبط الاتساع والتأويل في هذه الدلالات، فمن أبواب سيبويه في الدلالات الرئيسة: باب اللفظ للمعاني، إذ يقول فيه: "واعلم أنَّ من اختلافهم: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"(٣)، ومن أبوابه في الاتساع الدلالي: "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى؛ لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"(٤). ومن ذلك الامتداد الدلالي في البحث النحوي يظهر لنا ضخامة

(١) الموافقات ٤/ ١١٦.

(٢) ينظر: النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) / ١١٣.

(٣) الكتاب ١/ ٢٤.

(٤) الكتاب ١/ ٢١١.

دور المعنى في التقعيد، إذ الدلالة "كيان لغوي يبني الجملة، ويُسهم في توليد معانيها وتأويلها"(١).

كما يمكننا القول بلا تردد بأن نظرية (النظم) تعدُّ هي مرحلة النضج للنحو الدلالي، فإنَّ إلحاح عبد القاهر الجرجاني على مكانة النحو ومعانيه في نظم العربيّة تركت أمرالتفرقة بين معاني النحو ومعاني البلاغة عسيرًا على كثير من الدراسات(٢)، وما جزم به الجرجاني هو أنَّه لا قيام لمعاني التراكيب بلا إعراب، وقد نص على "أنَّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنةٌ فيها حتى يكون هو المستخرج لها"(٣).

كلُّ ما مضى يؤكد على وعي النحويين - رحمهم الله - بأنَّ "الاقتصار على البعد النحوي المجرد والشكل الخارجي للتراكيب لا يقدم وصفًا دقيقًا للنظام النحوي للغة، وأنه لابد لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب، والتجاوز عن ظاهر العلاقات، والنظر فيما يثوي وراءها من معان خفيّة وعلائق دلالية لا يمكن

(١) الأبعاد التأويلية والمفهوميّة للدلالة المعجميّة / ١٦٠ د. عبدالسلام عيساوي.

(٢) ينظر: النحو عند عبد القاهر الجرجاني / ١١ وما بعدها د. محمد عمر الصماري، ومعاني النحو ومعاني البلاغة في كتاب عبد القاهر الجرجاني / ٣٣ ومابعدها د. أحمد الجود، ضمن أعمال ندوة (عبدالقاهر الجرجاني) بكلية الآداب بصفاقس ـ ١٩٩٨م.

(٣) دلائل الإعجاز / ٢٨.

الوصول إليها في أحيان كثيرة إذا توقف التحليل عند ظاهر العبارة "[(١)]. ولعلَّ من أهم المظاهر التطبيقيّة لهذا الوعي الدلالي في التراث النحوي[(٢)]: إحكامهم العلاقة بين الوصف النحوي وتأكيدهم أن الاستقامة النحويّة طريقة إلى الاستقامة الدلاليّة وبين اهتمامهم بالإعراب بوصفه دليلاً على المعاني، وصياغتهم لنظرية (النظم).

أمَّا الحديث عن الدلالة في الدرس اللغوي الحديث، فهو حديث عن علمٍ متكاملٍ، يُعنى " بدراسة قدر وافر من الظواهر اللغوية، منها: طبيعة المعنى، ودور البنية التركيبيّة في تفسير معاني الجمل، وتأثير "التداولية" Pragmatics ومعارف المتكلم في فهم المنطوقات اللغويّة"[(٣)]، أمَّا من حيث توظيف المستوى الدلالي داخل المدارس اللسانيّة المعاصرة، فإنَّ هناك تفاوتًا بين هذه المدارس، فهناك مدارس جنحت إلى التحليل الشكلي الوصفي للتراكيب، وهناك مدارس اضطرب موقفها من الدلالة بادئ الرأي، ثم أجرت تعديلاً كما حدث ذلك

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي / ١٤٩.

(٢) ينظر: علم الدلالة التطبيقيّة في التراث العربي / ٨٢، ٨٤، ٨٩، ٩٩.د. هادي نهر.

(٣) علم الدلالة / ٢٥٨. د.عبدالكريم محمد حسن جبل. مجلة علوم اللغة - العدد٣٥/ ٢٠٠٦م.

للنحو التوليدي[١]، وهناك آراء يبدو موقفها على أنها ردة فعلٍ لإهمال بعض المدارس للمكون الدلالي[٢]، وبالجملة فإنَّ قضية التنازع على مركزية التحليل اللغوي بين القيود التركيبيّة والقيود الدلاليّة هي من أهم قضايا التداول اللساني، فقد ذهب الكثيرون وعلى رأسهم جاكندوف إلى "أنَّ عددًامن القيود التي تبدو تركيبيه مصدرها بالأساس قيودٌ دلاليّة. وعندما يتعلم المتكلم معنى هذه التراكيب يتم استحضار الشكل التركيبي بصورة آلية"[٣]، وهو "اتجاه يرى أنَّ الدلالة هي التركيب العميق للجملة، وأنَّ النحو ليس سوى وسيلة لتحويل التركيب العميق[٤] إلى تركيب سطحي، وهذا هو الاتجاه المسمى بالدلالة التوكيديّة"، وهناك من يرى "أنَّ النحو هو الأساس والدلالة عنصرٌ تفسيري، وهذا الاتجاه تبناه تشومسكي"[٥].

وفي تقديري أنَّ محاولة الفصل بين الدلالة والنحو وهمٌ سلم منه الدرس النحوي القديم، وسقطت في فخه كثيرٌ من الاتجاهات اللسانية الحديثة، لكن ما

(١) ينظر: الأحكام النحويّة بين النحاة وعلماء الدلالة (دراسة نقديّة تحليلية)/ ٣٦٠ د. دليلة مزوز.

(٢) ينظر: العرفاني في الاصطلاح النحوي العربي / ١٢ د. توفيق قريرة

(٣) مدخل إلى الدلالة الحديثة / ١٠٢ عبدالمجيد جحفة.

(٤) الدلالة والنحو / ١١٥ د. صلاح الدين حسنين

(٥) المرجع السابق.

اتفقت عليه الأنحاء القديمة والحديثة هو أنَّ المعنى جزءٌ لا يغيب في التحليل اللغوي؛ "لأنَّ المعنى ليس معطى شكليًّا تختص به نظريّة لسانيّة دون غيرها، وإنما هو مكوّن لازم الوجود في جميع مستويات اللغة"(١).

شروط إدارة المعنى في النظام النحوي:

هناك واجبات دلاليَّة تفصيليَّة كثيرة تمثلت في صورة أحكام نحوية واجبةينبغي توفرها لصحة التراكيب، منها ما هي من دلالات الأسماء كاشتراط دلالة التنكيرأوالتذكيرأوالإفراد ونحوها، ومنها ما هي من دلالة الأفعال كاشتراط زمن معين، ومنها ماهي من دلالات الحروف كاشتراط حرف معين في تركيب، ومنها ما هي من الدلالات المشتركة كاشتراط دلالات إنشائية أوخبرية، أواشتراط دلالة الحقيقة أوالمجاز أواشتراط دلالات ناتجة عن علائق داخلية في التركيب كاشتراط أن يكون جزء من الجملة سببًا لما قبله أوملابسًا له ونحو ذلك.

وهذه الواجبات الدلالية (الاسميَّة، والفعليَّة، والحرفيَّة، والمشتركة) تنقسم قسمين: شروط معنويَّة محضة، وظيفتها المشاركة في تحقيق دلالة التركيب مباشرة، وشروط معنويَّة غير محضة تُسهم في دلالة التركيب عن طريق تأدية وظائف تركيبيَّة وصناعية كذلك، ومن أهمها: وظيفة تنظيم نظرية العامل، فالأثرالإعرابي هو في الحقيقة ثمرة العلاقة الدلاليَّة الإيجابيّة بين العامل والمعمول. ومن الدلالة

(١) العلاقات المعنويّة في البنية النحوية (مقاربة لسانية) / ١٠ د. عبدالسلام العيساوي.

الواجبة ذات المقصد الصناعي اشتراطهم لرفع جواب الشرط بغير (الفاء) - أن يكون فعل الشرط ماضيًا لفظًا أو معنى[١]، فلا يجوز: إنْ تأتِني آتيك، إلاَّ في الشعر، فاشتراط أثر البناء أو الجزم ب (لم) في الشرط، لرفع قبح ظهور جزم (إنْ) للشرط دون الجواب. قال سيبويه: "وقبح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله"[٢].

وهذه الواجبات الدلالية التفصيلية تؤكد على تكامل مكونات النص اللغوي وترابطه، فكثيرًا ما يتوجه الاشتراط إلى جزءٍ من أجزاء الجملة والغاية الدلاليّة ليست لذات الجزء، بل لتحقيق المواءمة بين دلالات أجزاء الجملة، وكل ذلك يجري لخدمة المعنى العام للتركيب. وارتباط شروط الدلالة النحوية بعموم معنى الجملة لا بجزء الجملة المتوجه إليه الشرط -يؤكد ما توصل إليه الجرجاني في نظرية النظم بأنَّ الجملة -وإن اشتملت على دلالات -تؤدي معنى واحدًا "وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ ضربًا شديدًا تأديبًا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلِم كُلها على مفهومٍ، هو معنى واحدٌ لا عدةُ معانٍ كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلمِ لِتُفيده أنفسَ معانيها، وإنما جئت

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٦، المقتضب ٢/ ٦٦، الأصول ٢/ ١٦١، المقتصد ٢/ ١١٠٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٦.

بها لتفيد وجوه التعلّق التي بين الفعل الذي هو (ضرب)، وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلّق"(١).

هذا الواقع اللغوي وهذا الحراك الدلالي التفاعلي المكثف داخل أجزاء التراكيب العربية – استلزم وجود شروط دلالية نظامية عامة، وظيفتها إدارة المعنى في النظام النحوي، ويمكن تقسيمها في الآتي:

القسم الأوَّل ـ شرط الفائدة، وتنقسم قسمين:

١- شرط الفائدة العام، وهو شرطٌ لصحة جميع التراكيب.

٢- شرط الفائدة الخاص، وهو شرط لبعض التراكيب.

القسم الثاني ـ شرط أمن اللبس.

ويمكن توضيح هذه الأقسام على النحو الآتي:

القسم الأول ـ شرط الفائدة.

أ) شرط الفائدة العام:

"الإفادة"شرطٌ أساسيٌ لصحة كل تركيب في العربية، سواءٌ كان التركيب في صورته الأصلية أو في حال من أحوال العدول عن أصل التركيب. يقول ابن هشام: "الكلام في اصطلاح النحويين - عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ

(١) دلائل الإعجاز / ٤١٣.

والإفادة"(١)، والكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها لا يكون بأقل من جملة تامَّة، ولذلك فإن شرط الفائدة يعني أمرين:

١- شرط تواجد الأجزاء الرئيسة المكوِّنة للإسناد، يقول سيبويه في أول حديثه عن فلسفة التركيب: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّم منه بُدًّا. فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُالله، فلابُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"(٢).

ويقول في إسناد الجملة الاسميّة: "فهذا اسمٌ مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبدالله، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبنى عليه ما قبله"(٣)، فالفائدة الدلاليّة تتحقق للتركيب حينما يتجسد الإسناد في الجملة ولو كان في أصغر صورها؛ يقول المبرد: "لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلُح حدث معنى، واستغنى الكلام"(٤).

(١) أوضح المسالك ١/ ١١، وينظر: الخصائص ١/ ١٧، المرتجل / ، ٢٩ شرح المفصل لابن يعيش.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٧٨.

(٤) المقتضب ٤/ ١٢٦.

لذا ينبغي التعامل مع تقسيم الوظائف إلى عمدة وفضلة على أنه تقسيم اسمي ذو أصلٍ دلالي، فالنحويون يقسِّمون مكونات الجملة إلى نوعين: نوع لا يُستغنى عنه، ويجب أن يتحقق في أي جملة، ونوع قد يستغنى عنه، ولا يلزم أن يتحقق في كل جملة، وسمّوا النوع الأول(عُمَدًا)، لاعتماد الجملة عليها فلا تقوم بدونها، ولابد من تقديرها إن لم تلفظ، وسموا النوع الثاني (فضلات)؛ لأنَّ وجودها غير واجب، "فهي اصطلاحٌ لمغايرة المسند والمسند إليه"[(١)]، فالعمدة إذا ألغيت من الجملة فسد المعنى، وسيبويه يؤكد على فساد الكلام بغير الوظائف العمد، ومن ذلك قوله في لزوم الخبر: "إذا ابتدأت الاسم فإنما تبدئه لما بعده، فإذا ابتدأت الاسم، فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لابد منه، وإلا فسد الكلام"[(٢)].

فإذا تحقق أصل الإسناد تمّت الفائدة، "وقد تحتاج بعد ذلك إلى معانٍ إضافية تضيفها إلى المعنى الأساسي فتستعمل كلمات يسميها النحاة الفضلات؛ لأنَّها فضلة عن المعنى الأوَّل، وإن حذفت بقي للجملة معنى مستقل أيضًا"[(٣)].

يشعر مصطلح الفضلة ـ بحسب مدلوله اللغوي ـ بالزيادة، وأنَّ حذفه وذكره سواء. ولذلك نبه النحويون ـ رحمهم الله ـ إلى حقيقة هذا المصطلح، يقول

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / ٢٤٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٩.

(٣) التطبيق النحوي / ١٩٥ د.عبده الراجحي.

الأشموني: "المراد بالفضلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو"(١)، ومعنى من حيث هو هو: أي من حيث كون لفظ الفضلة مفعولاً به، أو حالاً، أو تمييزًا إلى آخر الفضلات، لا من حيث توقف المعنى عليه(٢)، وقد يجب ذكر الفضلة لعارض في التركيب، في نحو قولك: ضربي العبدَ مسيئًا، إذ الحال سدَّت مسدَ الخبر"(٣).

ونخلص مما سبق إلى أنَّه وفق التداول النحوي للعمد والفضلات، فإنْ تقسيم الوظائف النحوية إلى عمد وفضلات هو تقسيم دلالي، فالحكم على الوظيفة النحويّة بأنها عمدة أو فضلة مرده إلى دلالة التركيب ومعناه، من حيث شرط الإفادة المعنويّة التي تقتضي الاحتياج اللازم للوظيفة العمدة، والاحتياج العارض للوظيفة الفضلة.

ومن نماذج اشتراطهم دلالة وظيفيّة محددة من حيث العمدة والفضلة اشتراطهم لرفع المضارع بعد حتى أن يكون الفعل وما بعده في موضع فضلة(٤) يقول ابن هشام: "فلا يصح في نحو: سيريْ حتى أدخلُها، لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: كان سيري حتى أدخلُها، إن قدرَّت (كان) ناقصة، فإن قدرتها

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١٦٩.

(٢) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربيّة (دراسة لعلاقة العمل النحوي بين النظرية والتطبيق)/ ١٠٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٢، المقتضب ٢/ ٤٢، الجنى الداني/ ٥٥٦.

تامّة أو قلت: سيري أمسِ حتى أدخلُها، جاز الرفع، إلا إنْ علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف"(١).

نلاحظ هنا ما تفرضه نظرية الموضع أو الوظيفة النحوية في الجملة العربيّة من تأثير وتأثّر بين العلامة الإعرابيّة وموضع المكوَّن من حيث الدلالة الرئيسة والفرعيّة في الجملة أو الوظيفة العمدة والوظيفة الفضلة، إذ كون الفعل وما بعده في موضع فضلة أصبح شرطًا لجواز رفع المضارع بعد (حتى).

وما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ من أهم مبادئ نظرية الموضع أو الوظيفة عند النحويين هو: أنه لابد من شغل المواضع الرئيسة في تركيب الجملة(٢)، بخلاف المواضع المحتملة كالحال والتمييز ونحوها، ويدلك على أنَّ ذلك من المبادئ المعتمدة عندهم أنَّهم يراعون تواجد الوظائف العمد، سواء كان ذلك لإصلاح المعنى أو لإصلاح اللفظ.

وبذلك اطَّرد عندهم لزوم اعتماد المواضع العمد في التركيب، سواء كان ذلك لفظًا أو تقديرًا، يقول سيبويه عن الخليل: "وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه يستقبح أن يقول: قائمُ' زيدُ'، وذاك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدًا عمروُ'، و(عمروُ') على (ضربَ) مرتفعُ'. وكان الحدُّ أن يكون مقدَّمًا ويكون زيدُ' مؤخَّرًا، وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون

(١) مغني البيب / ١٧١.

(٢) نظرية الموضع في كتاب سيبويه / ٧٧ علي بن معيوف المعيوف.

الابتداء فيه مقدَّمًا، وهذا عربيٌّ جيِّد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَن يشنؤُك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفَّتُك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيدٌ وقام زيدٌ، قَبُح؛ لأنه اسمٌ، وإنما حَسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه"(١)، "فالتعبير (قائمٌ زيدٌ) استعمالٌ عربيٌ أصفه هنا بأنه (محايد)، أي لايوصف هو في ذاته بأنَّه قبيح أو جيِّد، ويشبه صورًا استعمالية أخرى ساقها الخليل (تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَن يَشْنؤك، ورجلٌ عبدُالله، وخزٌّ صُفَّتك)، وحُكْم الخليل على هذا الاستعمال بالقبح أو بالجودة مبني على النظرية النحويّة، لا على اللفظ نفسه، فالتركيب عربيٌّ جيِّد حين يُعدُّ (زيد) مبتدأ مؤخَّرًا، و(قائم) خبرًا مقدَّمًا، وبهذا تكون المواضع الرئيسة في الجملة الاسمية (المبتدأ أو الخبر) قد شُغلت، وهو قبيحٌ حين يُعدُّ (قائم) مبتدأ عاملا عمل الفعل، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر كما يُقال؛ لأنَّ هذا التحليل لا يسير مع مبدأ النظرية المذكور (لابد من شَغْل المواضع الرئيسة في تركيب الجملة)، فالخبر موضعٌ رئيس في تركيب الجملة العربيّة الاسميّة، ولا يمكن نظريًّا أن تقوم جملة اسميّة إلا بشغله، كما لا تقوم إلا بشغل المبتدأ لفظًا أو تقديرًا"(٢).

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٢) نظرية الموضع في كتاب سيبويه / ٧٩.

وقد علل السيرافي لعدم جواز إعراب الاسم المرفوع بعد اسم الفاعل فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر بغير شرط اعتماد المبتدأ- بأنَّ ذلك يؤدي لفساد اللفظ لافساد المعنى، "قال أبو سعيد: إذا نقلتَ الفعل إلى اسم الفاعل ورفعتَ الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه، قَبُح؛ وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان قام زيدُ وقام الزيدان: قائمُ زيدُ، وقائمُ الزيدان، وقائمُ الزيدون، والذي قبّحه فساد اللفظ لا فساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت: قائمُ الزيدان، وقائمُ الزيدون، رفعت (قائم) بالابتداء، والزيدان فاعلُ من تمام (قائم)، فيكون مبتدأ بغير خبر. ولو جاز هذا لجاز أن تردَّ: يضربُ زيدًا إلى (ضاربُ زيدًا)، وزيدُ في صلته، ولا يكون له خبر، والذي يجيزه زعم أن الفاعل يسد مسد الخبر، وقائل هذا يحتاج إلى برهانٍ على ما ادّعاه، وإنَّما يرتفع الفاعل باسم الفاعل، وينتصب به المفعول، إذا كان معتمدًا على شيء يكون خبرًا له أو صفةً أو حالاً أو صلةً"[1].

فالسيرافي يرى فساد توجيه قولك: " قائمُ زيدُ على أنَّ (زيدُ) فاعل سد مسد الخبر، ويقول: "فساد اللفظ لافساد المعنى"؛ لأنَّ معنى إسناد القيام لزيد متحقق في كلا الإسنادين: (خبر+مبتدأ)، (مبتدأ+ فاعل سد مسد الخبر)، لكنّ الفساد هو فسادُ لفظي؛ إذ العُمَد لا يُستغنى عنها في التركيب أو كما قال السيرافي: "فيكون المبتدأ بغير خبر".

(١) شرح كتاب سيبويه ٧/ ٦٩.

وبناءً على ذلك كله نقول: إنَّ أصل علة اشتراط وجود أركان الإسناد في الجملة العربية هو الحاجة المعنويّة، إذ لا يتم الكلام إلا بها، لكنَّ التحليل النحوي اعتمدها أصلاً سواء اقتضاه معنى التركيب أو لم يقتضه؛ فهذا يدل على أنَّ وجوب تواجد الوظائف العمد ضرورة دلاليّة وصناعية في آن.

كما يمكننا الخلوص إلى قانون يحكم ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية، وهو أنَّ الموضع إذا احتمل أوجهًا إعرابيَّة يقبلها المعنى، وكان أحد هذه الوجوه مكملاً لأحد أركان الإسناد، فلا يجوز الأخذ بغيره حتى لا يفسد اللفظ.

٢ـ شرط صحة العلائق التركيبيّة بين أجزاء الإسناد.

قول المبرد عن اللفظة: (إذا قرنتها بما يصلح حدث معنى)- فيه إشارة للشروط المعنويّة التالية لتحقق الفائدة، إذ الفائدة الناتجة عن تحقق الإسناد في الجملة مشروطة كذلك بقيود تداولها سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، إذ **يقول:** "فمنه مستقيمٌ حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محالٌ كذبٌ.

فأما المستقيم الحسن **فقولك:** أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا.

وأما المحال فأن تنقض أوَّل كلامك بآخره، **فتقول:** أتيتُك غدًا، وسآتيك أمسِ.

وأما المستقيم الكذب **فقولك:** حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو **قولك**: قدْ زيدًا رأيت، وكي زيدُ يأتيك، وأشباه هذا.

وأمَّا المحال الكذب فأن **تقول**: سوف أشربُ ماءَ البحر أمسِ"(١).

فسيبويه يؤسس - من خلال هذا الباب - لمنهج الفكر النحوي في الحكم على التراكيب والتي تعد "قواعد للتخاطب في العربيّة من خلال عناصر ثلاثة:

أ) صحة العلاقة المعنويّة.

ب) صحة العلائق النحويّة.

جـ) صحة العلائق المنطقية.

وفي إطار التفاعل بين هذه العناصر الثلاثة يتنزَّل كلام سيبويه وحكمه على التراكيب من حيث: الاستقامة، والإحالة، والحسن، والقبح، والكذب"(٢).

ومما سبق يظهر لنا أنَّ النحويين يشترطون الإفادة شرطًا عامًّا لكل تركيب، وهذه الإفادة التي تحقق بتحقق الإسناد ومكوناته الأساسيّة هي إفادة مشروطة بصحة العلائق المعنويّة والمنطقية والنحويّة بين أجزاء التركيب ليكون التركيب مقبولاً في العربيّة، "فما اكتملت فيه تلك العناصر فهو تركيب" مستقيم حسن"... وما تخلّف فيه العنصر الأولَّ "صحة العلائق المعنويّة" بأن تناقضت فيه الدلالة

(١) الكتاب ١/ ٢٥-٢٦.

(٢) ضوابط الفكر النحوي ٢/ ٤٥٦، وينظر: التفكير البلاغي عند العرب/ ١٢١ حمادي صمّود، قضية اللفظ والمعنى ١/ ٢١٠ د. أحمد الودرني.

فاستحال المعنى بين مفرداته أو ضلت فيه دلالة التركيب فهو تركيبٌ "محال"، نحو قولهم: أتيتُك غدًا، وسآتيك أمسِ، ومعنى: "أنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي يفهم به المعنى إذا تكلم به"(١) أي: إنّ ما وقع الإخلال به ـ هنا ـ ليس قاعدة لغوية ـ وإنما ـ إن صح التعبير ـ قاعدة تخاطبيَّة، إذ لا يمكن أن تفيد العبارة شيئًا...

وما تخلف فيه العنصر الثاني "صحة العلائق النحويّة" فخرج عن سنن العرب في كلامها بأن وُضع اللفظ في غير موضعه أو خرج على القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة... فهو تركيب "مستقيم قبيح" نحو قولهم: "قد زيدًا رأيت وكي زيدٌ يأتيك، فهو كلام مستقيم الدلالة؛ إذ يفهم المخاطب المعنى العام للكلام، وإنَّما قَبُح؛ "لأنك أفسدت النظام فيه بالتقديم والتأخير"(٢).

وما تخلف فيه العنصر الثالث "صحة العلائق المنطقية" بأن أدى التركيب إلى معنى غير مقبول منطقيًّا، ولا يصح في العقل، فهو تركيب "مستقيمٌ كذب، نحو قولهم: حملتُ الجبلَ، وشربت ماءَ البحر".

وما تخلف فيه العنصران: **الأوَّل** "صحة العلائق المعنويّة" **والثالث**: "صحة العلائق المنطقيّة" نحو قولهم: "سوف أشرب ماء البحر أمسِ"، فهو تركيب "محالُ كذب" "فأما استحالته؛ فلاجتماع "سوف" و"أمس" فيه، وهما يتناقضان ويتعاقبان، وأمَّا الكذب فيه فإنَّا لو أزلنا عنه "أمس" الذي يوجب المناقضة والإحالة لبقي

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٩٠.

(٢) الصناعتين لأبي هلال العسكري / ٨٥.

كذبًا"(١)"(٢). فالملاحظ أن مصطلح "الاستقامة" عند سيبويه هو صحة المعنى، وعليها المدار؛ و "كل ما فسد به المعنى فمردود"(٣)، ثم توصف هذه الاستقامة بالحسن والقبح تبعًا لصحةُ العلائق النحويّة والمنطقيّة الأخرى، فصحة التركيب تقوم على المعنى، لكنَّها كذلك مشروطة بإقامة اللفظ وفق القوانين اللغوية، والتقعيد النحوي يراعي تلك العلائق بشمولية وتوازن عبَّر عنهما ابن يعيش بقوله: "كما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ"(٤).

وهذه الشروط الدلاليّة العلائقية العامة كان لها تأثيرها على الأحكام النحويّة التفصيليّة، وقد جمع ابن جني مسائل متعددة في "باب في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول... والكلام فيه من موضعين:

أحدهما: ذكر استقامة المعنى من استحالته، **والآخر**: الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعّب به"(٥).

ومن تجليات اشتراط الدلالة العقليَّة والمنطقيَّة منع النحويين لبعض التراكيب لمخالفتها للحكم العقدي، يقول سيبويه: "فليس شيءٌ من الكلام

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٩٢.

(٢) ضوابط الفكر النحوي / ٤٥٧ ومابعدها.

(٣) المقتضب ٤/ ٣١١.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٣٠.

(٥) الخصائص ٣/ ٣٢٨.

يكون تعظيمًا لله ﷻ يكون تعظيمًا لغيره من المخلوقين لوقلت: الحمدُ لزيدٍ، تريد العظمةَ لم يجز"(١).

ويقول المبرد: "وليس شيءٌ يخبر به عن الله ﷻ إلا على خلاف ما تخبر به عن غيره في المعنى وجنس الفعل واحدٌ في الإعمال"(٢).

ومن نماذج تأثير الدلالة المنطقية على الحكم النحوي منعهم الاستثناء المفرَّغ في الإيجاب في نحو قولهم: قام إلا زيدٌ، قال السيوطي: "والجمهور على منعه؛ لأنه يلزم منه الكذب، إذْ تقديره: ثبوت القيام... بجميع الناس إلا زيدًا، وهو غير جائز، بخلاف النفي فإنه جائز"(٣).

ومما سبق يظهر لنا أنَّ تكامل البعدين: البعد النحوي والبعد المنطقي هو شرط استقامة المعنى للتركيب.

ب) شرط الإفادة الخاص:

هناك تراكيب يتحقق فيها شرط الفائدة العام، المتمثل في تحقق الإسناد الصحيح للتركيب، وفوق ذلك يشترط النظام النحوي فيها شرط الإفادة الخاص الذي تفرضه الخصائص التداوليّة الإجرائية لبعض التراكيب المرتبطة بحال المتكلم والمخاطب والمقامات والسياقات التي أنجز فيها ذلك التخاطب.

---

(١) الكتاب ٢/ ٦٩.

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٦.

(٣) همع الهوامع ٢/ ١٨٧.

ولذلك جاء في قواعدهم الكليَّة لصحة التراكيب الآتي:

- التركيب "متى كانت فيه فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا"[(١)].
- "العرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه"[(٢)].
- "لأنَّ ما يُعرف لا يستفاد"[(٣)].
- "المعلوم لا يُفاد، وإنما توجد الفائدة في غير المعلوم"[(٤)].

يظهر من هذه القواعد أنَّ التركيب الذي تُعدم فيه الفائدة لا يكون مقبولاً نحويًّا ويلاحظ أن خصائص شرط الفائدة الخاص تختلف عن خصائص شرط الفائدة العام في النظام، فالخاص شرط يتحرك مع التراكيب المنجزة، فهو ذو خصائص تداولية تضمن تلقِّي المخاطب فائدةً ما من التركيب، ولا أدلَّ على هذه الطبيعة من إمكانية إجازة التركيب لغويًا بسبب تحقق الفائدة عن طريق عنصر من عناصر الموقف اللغوي ولو كان من خارج النص؛ إذ البيئة اللغوية بجميع

---

(١) الأصول ١/ ٥٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٧.

(٣) الأصول لابن السراج ٢/ ٣٥١.

(٤) المقتصد ١/ ١٧١.

تفاصيلها وملابساتها لها تأثيراتها على إصدار الحكم النحوي[١]، يقول سيبويه: "وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك عرفت من يعني، إلا أنَّ رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضعٍ تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا"[٢]. نلاحظ أنَّ نص التركيب واحدٌ، غير أنَّ النظام النحوي يُقبِّحه متى ما كان ضربًا من اللغو، لا يضيف للمتلقي شيئًا، ويُحسِّنه بحسب ما يحمل من فائدة دلاليّة، ولو أنتجتها قرينة خارجة عن النص اللغوي، لكنها غير خارجة عن البيئة اللغويّة وملابساتها.

ويصرح سيبويه بوظيفة شرط الإفادة التواصلية من خلال ربط الفائدة بحاجة المخاطب، فيقول: "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: ما كانَ أحدٌ مثلَك، وما كان أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ مجترئًا عليك، وإنَّما

---

(١) ينظر: الصورة والصيرورة/ ١٣٩ ومابعدها د. نهاد الموسى، الوجهة الاجتماعية في منهج التحليل اللغوي في الخصائص عند ابن جني/ ٨٥ ومابعدها إعداد: سائدة عمر العيص (رسالة ماجستير).الجامعة الأردنيّة.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٠.

حسُن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، لأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا.

وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهبًا، فليس في هذا شيءٌ تُعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجلٌ من آل فلان فارسًا حَسُن؛ لأَنَّه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أنَّ ذلك في آل فلانٍ وقد يجهله، ولو قلت: كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً لم يحسن؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم، فعلى هذا يحسُن ويقبُح"[١].

وهذا الموقف من سيبويه يُفصح عن إيمان النحويين "بأنَّ إطلاق الكلام وبناء العبارات اللغويّة لم يكن إلا لتحقيق فائدة للمخاطب، فقد كان لهذه الفائدة وعدمها الأثر البالغ في صياغة الأحكام النحويّة"[٢].

أمَّا وظيفة شرط الفائدة من جهة الجهاز النظري للنظام النحوي فهو من مفرزات خصيصة من خصائص الشروط النحويّة في النظام، وهي وظيفة تسويغ العدول عن الأصل إلى الفرع، ولذلك يطرد في النظام اشتراط "الفائدة" لصحة الأحكام النحويّة التي تمثل صورة من صور عدول التركيب عن أنماطه الأصلية إلى أنماطه الفرعيّة، وقد جاء في قواعد النحويين -رحمهم الله - ما ينظم ذلك العدول الذي تُقرُّ به نظرية الأصل والفرع، ومن ذلك القواعد الكلية الآتية:

(١) الكتاب ١/ ٥٤.

(٢) مراعاة المخاطب في النحو العربي/ ٢٦٦ د. بان الخفاجي.

- "فالبعدُ عن الأصول لغير علةٍ من معنى أو مقتضٍ شذوذٌ وندرة لا يُقاس عليها، ولا يلتفتُ إليها"(١).
- "من المحال ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة"(٢).
- "ولايُعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى"(٣).

ومن مسائل هذا العدول المشروط بالفائدة ما يلي:

– الأصل الابتداء بالمعرفة، غير أنَّه يجوز العدول عن هذا الأصل بالابتداء بالنكرة إذا تضمنت النكرة معنى خاصًا يسوغ وقوعها مبتدأ كما في قولك: سلامٌ عليك، وويلٌ لك، يقول المبرد: "ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ، أو رجلٌ ظريفٌ ـ لم تُفد السامعَ شيئًا"(٤)، ويقول ابن السراج: "وإنَّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، ومالم يُفد فلا معنى له في كلام غيرهم"(٥).

– ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم العين، فلا يجوز: زيدٌ اليوم، ولكن يجوز العدول عن هذا الأصل بشرط الإفادة، يقول الرضي: "واعلم أنَّ ظرف

(١) فيض نشر الانشراح ١/ ٣٤٤.
(٢) المقتصد ١/ ٤٤٥.
(٣) البسيط ٢/ ١٠٠٢.
(٤) المقتضب ٤/ ١٢٧.
(٥) الأصول ١/ ٥٩.

الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين ولا حالاً منه ولاصفةً له؛ لعدم الفائدة إلا في موضعين:

أحدهما -أن يُشبه العين المعنى في حدُوثها وقتًا دون وقت، نحو: الليلةَ الهلالُ.

الثاني - أن يُعلم إضافة معنى إليه تقديرا، نحو قول امرئ القيس: اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ، أي شُرْبُ خمرٍ"[١]، وإنما منعوا نحو: زيدٌ اليومَ وعمرو الساعةَ؛ لأنَّ التقدير: "زيدٌ حالٌ أو مستقرٌ في اليوم، وذلك معلوم؛ لأنه لا يخلو أحدٌ من أهل عصرك من اليوم؛ إذ كان الزمان لا يتضمن واحدًا دون واحد"[٢].

ومن العدول عن الأصل بشرط الفائدة ما يكون في نظام الرتبة النحويّة، فقد يتحقق من مخالفة المرتبة في التراكيب إفادات ودلالات لا تتحقق حين التزام المواقع في رتبها الأصليّة، فيسمح النظام بتقديم ما أصله التأخير أو تأخير ما أصله التقديم، يقول المبرد في تقديم الخبر النكرة على المبتدأ في معمولي كان في نحو قوله - تعالى-: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]: "وكذلك لو قرَّبت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف لجاز أن تخبر عنها، وكان فيها حينئذٍ فائدة"، ويقول الرضي في باب تقديم الخبر على المبتدأ: "وإذا كان تقديم الخبر يُفهَم منه

---

(١) شرح الكافية (القسم الأول) مج١/ ٢٨٢، وينظر: التسهيل / ٤٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠.

(٣) سورة الروم، آية ٤٧.

معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم، نحو قولك: تميميٌ أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدَّم له الخبر"[(١)].

ويمكننا بعد تحليل شرط الإفادة الدلالي تسجيل النتائج الآتية:

١- أنَّ النظام النحوي يشترط الإفادة الخاصة في بعض التراكيب لتحقيق أغراض دلالات خاصة أكثرها ينتمي إلى حقل دلالات (التعريف والتنكير) ودرجاتها: (التعيين والتخصيص والشيوع والإبهام...)، وقد لاحظنا ذلك فيما أوردناه من مسائل، ويقاس على ذلك أحكام كثيرة يمكن ردّها بيسر إلى تراكيب العدول في التركيب العربي من مثل: اشتراط العموم في المبتدأ لتحقق دلالة الفائدة المشروطة لدخول (الفاء) على الخبر في نحو: الذي يأتيني فله درهمُ، يقول سيبويه: "وإنما جاز ذلك لأنَّ قوله: الذي يأتيني فله درهمٌ، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"[(٢)].

ولو لم تتحقق دلالة العموم في المبتدأ بمشابهته لحروف الجزاء لم يجز، إذْ "لوقلت: زيدُ فله درهمُ، لم يجز"[(٣)]، قال السيرافي: "لأنَّ دخول الفاء لا معنى له هنا، لأن الكلام إنجاز محض، ولا مذهب للمجازاة فيه"[(٤)].

(١) المقتضب ٤/ ٨٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) تقريرات السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٣٩.

ومن ذلك مجيء صاحب الحال نكرة على غير الأصل، إذ لا يجوز ذلك إلا بمسوغات يفرضها شرط الإفادة، يقول ابن هشام: "وإنَّما الغالب ـ إذا كان صاحب الحال نكرة – أن تكون عامّة أو خاصّة أو مؤخرَّة عن الحال"[(١)]، فمثال دلالة العموم قوله – تعالى -: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[(٢)]، فالجملة التي بعد (إلاَّ) حال من (قرية)، وهي نكرة عامة؛ لأنها في سياق النفي. ومثال الخصوص قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ﴾[(٣)]، "فـ (أمرًا) – إذا أعرب حالاً ـ فصاحب الحال إما المضاف، فالمسوَّغ أنَّه عامٌّ وخاصُّ: أما الأول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم، وأما الثاني فمن جهة الإضافة. وإما المضاف إليه، فالمسوَّغ أنه خاص لوصفه بـ (حكيم)"[(٤)].

فالملاحظ هنا التناسق والتوافق بين وظيفة شرط الإفادة التداولي في النص ووظيفة الشرط النظريّة في النظام التي هي: تسويغ الخروج عن الأصل لفائدة، حيث الاشتراك في تحقيق فائدة ما يُرْسل ويُستقبل التركيب من أجلها. إذ "يشكل المستوى الدلالي المتمثل في معاني الألفاظ والعلائق الدلاليّة بين عناصر التركيب في بعض صوره قيودًا على نواتج المستوى النحوي المجرد، فتصبح الصحة

(١) شذور الذهب / ٢٢٩.، وينظر: الكتاب ٢/ ١١٣.

(٢) سورة الشعراء، آية ٢٠٨.

(٣) سورة الدخان، الآيتان ٤، ٥.

(٤) شذور الذهب/ ٢٢٩.

النحويّة مقيَّدة بالاستقامة الدلاليَّة، إلا أنَّ تلك القيود الدلاليّة قد تُكسر أحيانًا ويتجاوز عنها، ويكون الضابط المعتمد في ذلك مستمرًا أيضًا من دلالة الألفاظ والأبنية؛ فقد يتضمن اللفظ بُعدًا دلاليًا مخصوصًا يجوز له ما لا يجوز لأمثاله من الألفاظ التي تشاركه في أبعاد دلالية أخرى، أو قد يستمد من ارتباط تركيبي يقع فيه اللفظ فيكتسب منه دلالة جديدة تخرجه من دائرة الممنوع إلى دائرة الجائز المقبول فتحقق به الفائدة"(١).

ولذا يمكننا القول بلا تردد بأنَّ من المقاصد اللغوية الكبرى لإدارة معنى التراكيب بشرط الإفادة هو مقصد الاقتصاد اللغوي الذي يمنع بناء التراكيب وتوليدها بلا فائدة دلالية تضيف معنى للمتلقي أو السامع، وهنا توكيد على الفرق بين وظيفة شرط الإفادة الخاص ووظيفة شرط الإفادة العامة التي تعني تواجد أركان الإسناد الاسمي والفعلي التي يقوم عليها التركيب العربي، "فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الإيجابية أو السلبيّة، سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا"(٢).

٢- يعدُّ شرط الفائدة لصحة بعض الأحكام النحويّة من مؤكدات أنَّ الأحكام النحويّة تقدم مقصد خدمة المعنى على غيره من مقاصد التقعيد النحوي، فنحن نلاحظ أنَّ شرط الفائدة في كثير من الأحكام النحويّة يقدِّم فائدة ذات

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي/ ١٠٦.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٥٧.

طبيعة دلاليّة، وقد أشرنا – قبلاً – إلى تجاذب شرط الفائدة مع دلالات (التعريف والتعيين والتخصيص والتنكير والشيوع والإبهام)، غير أنَّ شرط الفائدة قد يُقدَّم للنظام فوائد ذات طبيعة لفظية تركيبيّة، كفائدة رفع أشد القبحين في مجيء الحال من صاحبها النكرة المتأخرة، وإنما جاز ذلك من باب ارتكاب أحسن القبحين، لأن الحال من النكرة قبيح، ولكن تقديم الصفة على الموصوف أقبح، يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بها بعده، ويُبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لَمَّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبُح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررتُ بقائمٍ، وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده"(١).

القسم الثاني ـ شرط أمن اللبس:

حقيقة اللبس في اللغات هي "وجود بنية لغويّة وأكثر من تأويل"(٢)، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلنَّ... فقلت: فلِمَ ألزمتَ النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يُشبه قوله: إنَّه ليفعلُ، لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يُخبر بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعل، كما ألزموا

(١) الكتاب ٢/ ١٢٢. وينظر: الكتاب ٢/ ١١٣.

(٢) العرفاني في الاصطلاح النحوي العربي/ ٩٠ د. توفيق قريرة. وينظر: معجم تحليل الخطاب/ ٣٦. إشراف شارودو ـ منغنو، ترجمة: عبدالقادر المهيري، حمادي صمود.

اللام: إنْ كان ليقولُ، مخافة أن يلتبس بها كان يقول ذاك؛ لأنَّ (إنْ) تكون بمنزلة (ما)"[١].

ففي هذا النص وأمثاله "استعمل سيبويه مصطلح اللبس للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه، وقد شاع هذا المصطلح بهذه الدلالة عند النحاة بعد ذلك"[٢].

واللبس في اللغة نوعان: لبسٌ مقصود موجّه، ولبسٌ عفوي غير مقصود. أمَّا المقصود الموجَّه فهو الإبهام الذي يحقق به المتكلم غايات تواصلية وأغراضًا بلاغيَّة مراده، فهو لبسٌ يقره النظام ويُهيئ له عن طريق الوظائف النحويّة والأساليب العامّة.

يقول الرضي: "والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من التأثير في النفس؛ وذلك أنَّ المتكلم يحقق بالثاني معنيً بعد التجوز والمسامحة في الأوَّل، تقول: أكلتُ الرغيفَ ثُلثَه، فتقصد بالرغيف (ثلث) الرغيف، ثم تبين ذلك بقولك (ثُلثَه)، وكذلك بدل الاشتمال، فإنَّ الأوَّل فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني، نحو: أعجبني

(١) الكتاب ٣/ ١٠٤.

(٢) العربية والغموض (دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى) / ١١٦.

زيدُ علمُه، ... فإنك قد تقول: أعجبني زيدُ إذ أعجبك علمه... على حذف المضاف، ولا يجوز أن تقول: ضربتُ زيدًا وقد ضربت غلامَه"[(١)].

نلاحظ هنا أن الرضي يفرّق بين اللبس المخل الذي يقلب المعنى في ذهن المتلقي واللبس الموجّه المؤقت الذي يكاد يتخذ في التركيب العربي شكلاً موحدًّا فهو نابعُ من نية المتكلم وقصده إلى لفت انتباه السامع عن طريق الإبهام الناشئ "من نقصٍ آني في التركيب مايفتأ يكمل بالمركب البياني"[(٢)]. يقول ابن يعيش في وظيفة التمييز: "اعلم أنَّ التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطب فيه فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته؛ تبيينًا للغرض، ولذلك سمي تمييزًا وتفسيرًا"[(٣)].

بل إننا نجد دلالات في العربيّة لا تقوم إلا على قدرٍ من الإبهام، وقد أشار الجرجاني إلى أنَّ "التعجب من مواضع الإبهام والبعد من الوضوح والبيان"[(٤)]، وقد نتج عن ذلك الإبهام استلزام التمييز بعد كل ما اقتضى تعجُّبًا[(٥)].

---

(١) شرح الكافية (القسم الأول) مج٢/ ١٠٧٨.

(٢) العرفاني في الاصطلاح النحوي العربي / ٩٢.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٧٠.

(٤) المقتصد ١/ ٧٧٣.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٤.

أما اللبس الذي يسعى النظام اللغوي للحدّ منه، فهو اللبس العفوي الذي يتسلل إلى اللغة بغير قصد المتكلم، واللغة ذات وظيفة اجتماعية تواصلية، فهي "أصواتٌ يعبرَّ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"(١)، واللبس من معوقات هذا التعبير، واللغة التي لا يتمكن نظامها من محاصرة اللبس وتحجيمه ـ لغةٌ ليست مؤهلة لتحمَّل وظيفة التواصل الإنساني، لأن اللبس إذا تفشَّى أصبح من أخطر معطلات الفهم ومزيلاته، لذا جاء في قواعد النحويين الآتي:

- "والإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلامَ وضع للإبانة"(٢).
- " واللفظ إنما وضع للبيان لا للإلباس "(٣).
- "اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف، واستغنى عن لحاق نحوه إذا أُمِن"(٤).

ومن خلال التأمل في أحكام مسائل شرط "أمن اللبس"يمكن استنتاج الآتي:

---

(١) الخصائص ١/ ٣٣.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٢١٩.

(٣) المرتجل / ٣٠١.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٧.

أولاً -مسائل أمن اللبس في النظام النحوي تسلمنا إلى الاعتقاد بوجود مقاصد كبرى للأحكام النحوية، وذلك لكثرة دوران هذه المقاصد مع كثيرٍ من الأحكام والقواعد النحويّة، وهي بحسب قوة التأثير مرتبة كالآتي:

١ – تأدية المعنى على وجهٍ صحيح.

٢– أمن اللبس.

٣– الاقتصاد اللغوي.

ويدل على أن شرط أمن اللبس من مقاصد التقعيد اللغوي أمران:

الأول – ارتباط كثير من الظواهر النحويّة بذلك المقصد، (الرتبة والموقع ـ المطابقة ـ الربط ـ الحذف والذكر ـ التلازم والانفصال)، حيث ارتبطت أحكام هذه الظواهر بمقصد أمن اللبس. فالرتبة أو الموقع إحدى وسائل النظام لمنع اللبس أو للحد من تسلله إلى النظام فأي رتبة يؤدي تحريكها إلى لبس يحكم عليها النظام بأنها رتبة محفوظة، يقول المبرد وهو يتناول إحدى الرتب المحفوظة: "فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرَّ الشيء في موضعه؛ ليزول اللبس، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل"[(١)].

كما أنَّ وظيفة الربط في النظام اللغوي: إنما هي "أمن لبس" فهم الارتباط بين الطرفين المربوطين، وقد يكون أمن لبس فهم الانفصال بينهما"[(٢)].

---

(١) المقتضب ٣/ ١١٨.

(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية/ ١٤٣.

كما أنَّ ظاهرة المطابقة تعدُّ من القرائن التي تدفع الغموض والإلباس، إذْ "بدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"(١).

كما أن بعض الظواهر مرتبط إجراؤها بشرط أمن اللبس، كظاهرة الحذف، وظاهرة الفصل بين المتلازمين.

ولعلَّ جزءًا كبيرًا من شمولية مقصد أمن اللبس مرتبطُ بتوقف صحة العدول عن أصلٍ التراكيب، إذ لكل ظاهرة تركيبية أصول نظريّة وجمل تجريديّة، تمثَّل في حال الإنجاز صورًا للتغيير والتبديل والتوسع والعدول عن الأصل، وممّا يؤيد ذلك من الضوابط النحويين ما يأتي:

قال ابن السراج في حمل لفظ الخبر على معنى الدعاء: "وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على معنى لفظ الخبر إذا لم يُلبس، تقول: أطال الله بقاءه، فاللفظ لفظ الخبر والمعنى دعاء، ولم يلبس؛ لأنك لا تعلم أنَّ الله أطال بقاءَه لامحالةَ، فمتى ألبس شيءُ من ذا بالخبر لم يجز حتى يبين"(٢).

ويقول ابن الشجري في حديثه عن التبادل بين صيغ الأفعال:

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣.

(٢) الأصول ٢/ ١٧٠.

"وإذا تضمّن الكلام معنىً يزيح الإلباس جاز وضع بعضها موضع بعضٍ توسُّعًا"(١).

الثاني - تقديم مقصد أمن اللبس إذا تعارض مع الأحكام التركيبية الأخرى، كحكمهم بوجوب تقديم الحال إذا كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه(٢)، وإحداهما مفضلة على الأخرى في نحو:

- هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطبًا.

وقد اغتُفر تقدم الحال بالرغم من مخالفة ذلك لشرط من شروط نظرية العامل، وهو شرط تصرف أو شبه تصرف العامل، وقد اغتفر تقدم الحال الفاضل، فرقًا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أُخِّرا لالتبسا(٣)، وبذلك قُدمت غاية أمن اللبس على أحد أحكام نظرية العامل.

وقد أشار ابن الحاجب إلى أنَّ التخلص من اللبس أوجب في العناية من التخلص مما لا يُستحسن في التركيب، إذ يقول: "فإنَّ أمرَ اللبس قويٌّ في المعنى، فقُصد إزالته، بخلاف ما يؤدي إلى ما ليس بمستحسن، لما تقدم من أنَّه لا يلزم إذا

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٠، المقتضب ٣/ ٢٥٠، المسائل الحلبيات/ ١٧٩، شرح التسهيل / ٣٤٥.

(٣) ينظر: التصريح ١/ ٥٩٩.

أدَّى إليه أن يمنع منه إلا إذا كان لازمًا، أمَّا إذا كان المتكلِّم على خِيرة، فيُمكنه أن يَجري على الأصل، فإذا أتى في الموضع الذي أدى إلى ذلك امتنع منه"(١).

ثانيًا ـ إنَّ اشتراط أمن اللبس في النظام النحوي اشتراطٌ جزئي، بمعنى أنَّ النظام لا ينصُّ على اشتراطه في كل تركيب، وهذا يدلُّ على أمور، أهمها: أنَّ هناك تراكيب لا يتسلل إليها اللبس، إذ للأبنية النحويّة مظهران:

- أحدهما خفي مجرد محدود مستقل عن اللفظ، يمثل الجهاز اللغوي الثابت أو قُلْ القواعد الأصول ونعني بها القوالب الصرفيّة والأشكال الأساسيّة للمركب النحوي (الفعلي والاسمي والحرفي) والأنماط الرئيسة للجملة.
- وثانيهما منجز مرتبط باللفظ، وهو متنامٍ، تظهر فيه مختلف التغييرات والتحويلات التي يقضيها وسم الأبنيّة المجردة باللفظ وتعجيمها أثناء الأداء"(٢).

واللبس إنَّما يتسلل إلى بعض الجمل المنجزة المحققة للبنى النظرية، لا في هذه البنى النظرية التي تمثل الجهاز النظري للتقعيد، إذ لو تسلل إلى أصول القواعد لأصبحت اللغة عاجزة عن الخلوص من الغموض الذي يشل حركة

(١) الأمالي النحويّة ٣/ ٧٦.

(٢) اللبس خاصية في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز؟ ٢/ ٨٥٥، ضمن ندوة (المعنى وتشكله).

التفاهم اللغوي، فالالتباس "صفة الوسم اللفظي لا صفة القواعد المسيرة للإعراب... وإنَّما الالتباس في "المعنَى المدرك" و"اللفظ المعبَّر""(١).

ثالثًا - تؤكد الأحكام النحويةحتميّة تسلل اللبس إلى بعض تراكيب اللغة مهما حاول النظام الحد منه، ولعلَّ السبب الأكبر في ذلك أن تعدد احتمالات المعنى يمكن أن يدخل التركيب من مسالك شتى: تعدد المعنى الوظيفي، تعدد المعنى المعجمي، تعدد المعنى عند الحذف أو إحدى صور التأويل، ومما يوضَّح ذلك: اشتراطات النحويين لحذف العائد في جملة الصلة إذا كان العائد مجرورًا بالحرف، وقد اشترطوا لإجراء ذلك الحذف الآتي(٢):

١- أن يجر كل من الموصول والعائد بحرفي جر متماثلين في اللفظ والمعنى.

٢- أن يتعلقا بمتفقين في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.

وهذان الشرطان يحميان التركيب من اللبس، وذلك في نحو قول الحق ﷻ: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾(٣)، فعلَّة التوافق في الحرف والمتعلق "أن الضمير عبارة عن

(١) الشرط والإنشاء النحوي للكون ١/ ١٠٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٥، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٨٣، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥.

(٣) سورة المؤمنون، آية ٣٣.

الموصول أو الموصوف به، فلابد أن يكون الجار لهما متحدًا من جهة المعنى والمتعلق، فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليها"(١).

ومع هذه الشروط التي تدفع اللبس في المحذوف، وجدنا اللبس يتسلل من مسارب أخرى، مما جعل بعض النحويين يضيفون شرط (أمن اللبس) باعتباره شرطًا عامًا يتوقف عليه صحة حذف العائد بحيث يأمن التركيب اللبس من كل جانب(٢)، يقول خالد الأزهري: "ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورًا... أو كان لا يتعيّن للربط نحو: مررتُ بالذي مررتَ به في داره، أو كان حذفه ملبسًا نحو: رغبتُ فيما رغبتَ فيه؛ لأنه لا يعلم أنَّ الأصل (فيه) أو (عنه)، وقيل: يجوز، لأنَّ الحذف يدل على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجز الحذف، لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق"(٣).

ومما جاء في نظام الاشتراط مؤيدًا لحتمية تسلل اللبس لبعض التراكيب: الشروط الصرفيّة التي تُصدَّر بها أبواب الوظائف النحويّة، والتي تنتمي لمقصد (أمن اللبس)، إذ يعدُّ اشتراط الاشتقاق للحال، والجمود للتميز، والمصدريّة

---

(١) التصريح ١/ ١٧٦.

(٢) ينظر: المنهج الوصفي من خلال القرآن الكريم/ ٣٧٦، ٣٨٣ د. محمد صلاح الدين مصطفى.

(٣) التصريح ١/ ١٧٨.

للمفعول المطلق، ضوابط ذات وظيفة تمييزيَّة بين الوظائف النحويَّة(١)، وقد ذكر ابن هشام ضمن الجهات العشر التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: "ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئًا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط"(٢).

ومع أهمية هذه الشروط وتكفلها بالفصل بين وظيفة وأخرى، فإنَّها "لاتقدر على منع تعدد الوظائف المعبرة عن المعنى الواحد وأداء المعاني المتعددة بالوظيفة الواحدة، معنى ذلك أنَّ نظام الوظائف التركيبيّة ليس صارمًا إلى درجة تقوم بمقتضاها حواجز تفصل بين الوظيفة والوظيفة وتمنع اشتراط الوظائف في التعبير عن المعاني والتباس الوظائف بعضها ببعض، ولعلَّ الظاهرة اللغويّة ممتنعة بطبيعتها عن هذه الصرامة"(٣)، والنحويون - رحمهم الله - لم يغفلوا عن هذه الطبيعة، فابن هشام الذي نبَّه على الضوابط الصرفيّة التي تمايز بين الوظائف النحوية، هو نفسه الذي تداول المحتملات الإعرابيّة تداولاً تطبيقيًّا في باب المنصوبات المتشابهة ونحوه(٤)، ولم يعدَّ النحويون تلك المحتملات عيبًا في النظام

(١) ينظر: العربية والوظائف النحويّة (دراسة في اتساع النظام والأساليب) / ٢١٥.

(٢) مغني اللبيب / ٧٤١.

(٣) الوصفية ـ مفهومها ونظامها في النظريات اللسانيّة / ٦٢١.

(٤) المغني / ٧٢٩.

ما دامت لم تكن عائقًا للتواصل اللغوي، لكنَّهم منذ زمن النحويين الأوائل يتعاملون مع ظاهرة اشتراك الوظائف النحويّة في بعض السمات التركيبيّة على أنَّها طبيعة لغويّة، يقول المبرد في باب الحالات والتبيين وتفسير معناهما: "اعلم أنه لا ينتصب شيءٌ إلا على أنه مفعول، أو مشبَّهٌ بالمفعول في لفظٍ أو معنى"(١).

فالمبرد يربط بين الحقل الإعرابي: (النصب) والخصائص المشتركة لألفاظ ذلك الحقل.

وإذا سبرنا أغوار مبدأ حتمية تسلل اللبس إلى بعض التراكيب وعلاقته بالتقعيد النحوي عامة - الأحكام والشروط - فإنَّ ثمة نواميس في اللغات عامة وخصائص في العربيّة خاصة تدل على طبيعة هذا المبدأ، وأهمها الآتي:

١- التشكيل اللغوي مبنيٌ على عدم التكافؤ بين المباني والمعاني الإنسانيّة:

ولذلك فإنَّ أهم الأسباب الكامنة لتعدد احتمالات المعنى في التراكيب يرجع إلى "عدم التوازي بين المعاني التي تسعى اللغة إلى التعبير عنها، والمباني التي تشتمل عليها اللغة لأداء هذا التعبير، فالمعاني لاحدود لها، ولا يمكن إحصاؤها، ولكن المباني محدودة العدد، ومن هنا كان من الضروري أن يتعدد المعنى للمبنى الواحد، حيث يكون هذا المبنى خارج النص، فإذا اشتمل عليه نص ما أصبح

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٩٩.

بحاجة إلى قرينة تشير إلى أنَّ المقصود به في بيئة النص هو أحد تلك المعاني التي كانت له حال إفراده"[(١)].

٢- الطبيعة الاجتماعيّة للغة:

إنَّ عناصر البيئة اللغويّة لها أثرٌ في تسلل اللبس إلى بعض التراكيب، فاللبس قد يتسلل من قبل المستوى المتدني لفصاحة المتكلّم، "واللغات كلها عرضة اللبس، وليست العربيّة بدعًا بينها، ولكن العربيّة على لسان البليغ قادرة على مراوغة اللبس"[(٢)].

وقد يتسلل اللبس من قبل المتلقي، وقد أظهر سيبويه أهميته في نجاح التواصل اللغوي، والمتلقي في صورته الغالبة عند النحويين هو الشاهد السامع الذي له حضور في الحدث اللغوي، يقول سيبويه: "وكذلك لا يجوز: زيدًا، وأنت تريد أن أُبلغه أنا عنك أن يضرب زيدًا؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنَّ السامع الشاهد إذا قلت: زيدًا، أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذْ من الفعل، نحو قولك: عليك، أن يقولوا: عليه زيدًا، لئلا يُشَبَّه مالم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل"[(٣)]، وهكذا يظهر أنَّ هناك علاقات

---

(١) كيف يتم التغلب على اللبس في السياق العربي / ١٨٥ د. تمام حسان ضمن كتاب: اجتهادات لغوية.

(٢) من خصائص العربيّة ١/ ٣٠٥ د. تمام حسان ضمن كتاب: مقالات في اللغة والأدب.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٤.

بين عناصر البيئة اللغوية: (النص، والموقف أو السياق، والمتكلم، والمخاطب)، "تسهم بدور فعَّال في تفسير النص تفسيرًا مقبولاً، فالعلاقة بين النص والمتكلم علاقة إنشاء تكمِّلها علاقة النص بالمخاطب وهي علاقة فهم"(١)، وأي قصور في تكوين هذه العلاقات يمكن أن يتسلل اللبس من خلاله.

هذه الطبائع اللغويّة تشترك **معًا** في فتح احتمالات دلاليّة للتركيب، فطبيعة التشكل الاحتمالي الدلالي بين المباني والمعاني تسمح للمتلقي أن يحمل التركيب على المعنى التأويلي البعيد، لأنَّ من خصائص اللغة أنها قد تنأى عن الحقيقة إلى المجاز، وفي المقابل فإنَّ الطبيعة الاجتماعية للغة وعناصر البيئة اللغويّة تحتمل "عدم التوافق بين نيّة المتكلِّم وما يدركه المتلقِّي فعلاً"(٢)، فينشأ الإبهام والغموض، ولا مخرج من هذا الإبهام إلا أن يكون التركيب محتويًا على الحد الأدنى من القرائن التي تسمح بالجنوح إلى التأويل السائغ الذي ينتفي عنده اللبس، ونعني بمصطلح التأويل هنا "توجيه لفظ متوجَّه إلى معانٍ مختلفة إلى واحدٍ منها بما ظهر من الأدلة"(٣)، وهنا يظهر الفرق بين التركيب المُلبس والتركيب المتعدد الأوجه الذي

(١) عناصر النظرية النحويّة في كتاب سيبويه / ١٨٠.

(٢) العرفاني في الاصطلاح النحوي العربي/ ٩٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٤٩٢.

لكلّ وجه فيه قرينة تدل على صحته[(١)]، والمسلك فيه ما قاله ابن جني: "اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يُعتقد الأقوى منهما مذهبًا، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادًا وقولاً"[(٢)].

وما ينبغي التأكيد عليه – وسيأتي تفصيله – أنَّ النظام اللغوي سنَّ قوانين للحدَّ من تسلل اللبس للتركيب، وعودًا على اللبس الناشئ عن احتمال حمل اللغة على الحقيقة أو المجاز يقول ابن يعيش معلِّقًا على كلام الزمخشري في فائدة التأكيد: "فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل"، وذلك من قبل أنَّ المجاز في كلامهم كثيرٌ شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه، وبالمسبَّب عن السبب، ويقولون: قام زيدُ، وجاز أن يكون الفاعل غلامُه... وقام القومُ، ويكون القائم أكثرهم... وإذا كان كذلك وقلت: جاء زيدُ ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المنجز عنه، أو ذهابًا عن مراده فيحمله على المجاز، فيُزال هذا الوهم بتكرير الاسم، فيقال: جاءني زيدُ زيدُ، وكذلك النفس والعين إذا قلت: جاءني زيدُ نفسُه أو عينُه، فيُزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ويؤمن غفلة المخاطب"[(٣)].

---

(١) ينظر: الفرق بين اللبس واحتمال وجوه المعنى/ ١٧٩ د. تمام حسان ضمن (اجتهادات لغويّة)

(٢) الخصائص ٢/ ٤٨٨. (باب اللفظ يرد محتملاً أمرين أحدهما أقوى من صاحبه).

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٠.

وبذلك يظهر أثر المجاز في فهم الوظائف النحويّة بداخل التراكيب وسياقاتها[١].

٣- مرونة التراكيب اللغويّة.

لَّما كانت اللغة ذات وظيفة اجتماعيّة كان من الطبيعي أن تستجيب مواد هذه اللغة وقوانينها لتلبية هذه الوظيفة، فاللغة ذات طبيعة متنامية، تتكاثر فيها التراكيب، ويلد بعضها بعضًا، لمسايرة المعاني والدلالات التي تستجد وتتنامى ويحتاج إلى التعبير عنها أصحاب النشاط اللغوي وفق القوانين والقواعد المسيرة لكلامهم، وذلك هو مظنة التغيير والتحويل والعدول عن الأصول في التراكيب اللغويّة، وقد أشار ابن جني إلى هذه الحقيقة اللغوية بقوله: "كلام العرب كثير الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفُّته وتثنِّيه"[٢]، ووفق ما أشرنا إليه أيضًا، فإنَّ اللغة تحت قانون كثرة المعاني وقلة المباني تلجأ إلى الاشتراك اللفظي الذي يسوغ للفظ الواحد والتركيب الواحد أن يؤدي أكثر من معنى، ما دام ذلك لا يعوق التفاهم اللغوي بين أهل اللغة الواحدة، ومادامت القرائن اللغوية قادرة على لسان القادر على دفع اللبس، ومن هنا يمكننا القول بأن حركية النظام من حركية اللغة، والنظام قد سنَّ القوانين المنظَّمة لتنامي التراكيب في حال

(١) ينظر: أثر المجاز في فهم الوظائف النحويّة وتوجيهها في السياق / ٨٧ د.خديجة محمد الصافي.

(٢) المحتسب ٢/ ٨٦.

تغيير أصولها المجردة بالعدول والتغير والتحويل، سواء كان ذلك في الرتب والمواقع أو الذكر والحذف أو نحوها من الظواهر التركيبيّة.

وهذه القوانين تحدُّ من تسلل اللبس إلى صور التراكيب المتحولة عن أصولها النظرية وبُناها العميقة، وهي قوانين تتوجه تارةً إلى تنمية قدرة المتكلِّم أكثر من غيره، فـ"لا يعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى"[(١)]، وتارةً تتوجه إلى تنمية الفهم الصحيح عند المتلقي، ومن قوانينهم أنَّ على المتلقي "إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدعُ داعٍ إلى الترك والتحوَّل"[(٢)]، وهناك قوانين تتوجَّه إلى طرفي التخاطب على السواء نحو: "ليس الاتساع في كلام العرب بالذي يُغيِّرِ المعنى وينقضه"[(٣)].

وبناءً على ما سبق فإنَّ كثيرًا من أسباب تسلل اللبس في الجملة ناتج عن تنوع الأساليب والمقاصد والأغراض الدلاليَّة التي هي من صميم بلاغة العرب، فالإيجاز والاختصار هو أس بلاغة العرب، إذ هم "إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار

(١) البسيط ٢/ ١٠٠٢.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٥٧.

(٣) البسيط ٢/ ٦٧٨.

أبعد"[١]، ومع ذلك فإنَّ هذه الخصيصة قد تولَّد اللبس، يقول ابن قتيبة (٢٧٦هـ): "وقد يُشكل الكلام ويغمض بالاختصار والإضمار"[٢].

والنحويون[٣]- رحمهم الله - ينصون على أن المقصود من بُنى الضمائر هي الخفة ودفع الإلباس، يقول ابن جني: "أمَّا الإلباس فلأنك إذا قلت: زيدٌ ضربتُ زيدًا، لم تأمن أن يُظن أن زيدًا الثاني غير الأوَّل، وأنَّ عائد الأوَّل متوقعٌ مترقَّب، فإذا قلت: زيدٌ ضربته، عُلم بالمضمر أنَّ الضربَ إنما وقع بزيد المذكور لامحالة، وزال تعلُّق القلب لأجله وسببه، وإنَّما كان كذلك لأنَّ المظهر يُرتجل، فلو قلت: زيدٌ ضربتُ زيدًا، لجاز أن يتوقع تمام الكلام، وأن يظن أن الثاني غير الأوَّل؛ كما تقول: زيدٌ ضربتُ عمرًا، فيتوقع أن تقول: في داره أو معه، أو لأجله. فإذا قلت: زيدٌ ضربته، قطعت بالضمير سبب الإشكال من حيث كان المظهر يرتجل، والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة"[٤].

ومع كل ذلك اللبس الذي تدفعه بُنى الضمائر إلا أنَّها تعد من جهة أخرى إحدى أكبر مسالك اللبس إلى التراكيب، إذ هي من البنى المقتضية للإحالة، وقد

(١) الخصائص ١/ ٨٣.

(٢) تأويل المشكل/ ٢١٨.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) مج١/ ١١١.

(٤) الخصائص ٢/ ١٩٣.

يتطرق اللبس للتركيب من خلالها في صور مختلفة[١]، من أهمها وجود أكثر من مرجع صالحٍ لعود الضمير إليه في نحو قول الحق ﷻ: ﴿أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ﴾[٢]، فإن الضمير يحتمل العود إلى كل من (لحم)، و(خنزير) وهما مرجعان ملفوظان، فالضمير في العربيّة وسيلة إبانة، بل وسيلة لرفع اللبس في مواضع نحو: هندُ خرجتْ هي نفسُها، وكذلك هو وسيلة لتخلّق اللبس في مواضع أخرى.

ولذلك يمكننا القول بأن من مؤكدات طبيعة تسلل اللبس إلى بعض التراكيب "أنَّ جمهرة من إمكانات الإبانة هي إمكانات إلباس وتعمية في مواضع، ومن ذلك المشترك...، ومثلها الأضداد، والمجالات الدلاليّة، ومثلها تناوب الصيغ الصرفيّة.."[٣].

رابعًا ـ تشير الدراسات الحديثة كثيرًا إلى الوسائل المتعددة الذي تداولها النحويون ـ رحمهم الله ـ لرفع اللبس عن التراكيب العربيّة، وهي وسائل من داخل وخارج النص اللغوي، كوسيلة: العلامة الإعرابية، وتقييد الرتبة، والسياق،

(١) ينظر: الإحالة في القرآن الكريم ـ دراسة نحويّة نصيّة / ٤١١ د. تامر عبدالحميد أنيس.

(٢) سورة الأنعام، آية ١٤٥.

(٣) ظاهرة اللبس في العربيّة ـ جدل التواصل والتفاصيل/ ٤٠١ د. مهدي أسد غرار.

والإقحام، ومنع الحذف، والعدول عن الأصل، والإلصاق، والتخصيص، والأداء الصوتي بالوقف والوصل، ونحو ذلك[١].

ولأنَّ (الإلباس) هو آفة اللغات الإنسانيَّة قاطبة، فإنَّ المدارس اللسانية أولت هذه الظاهرة عناية بكل اللغات، وقد "انفرد التحويليون بافتراض الوسائل التي تعالج الغموض التركيبي، سواء أكانت في إطار النحو التشمسكي أم كانت في إطار عمل أصحاب الدلالة التوليديَّة، وذلك نابع من نظرتهم إلى متكلم اللغة الذي يستطيع إنتاج جمل جديدة لم يسمعْها من قبل"[٢].

أمَّا الحديث عن منهج النظام النحوي في مدافعة اللبس عن التراكيب اللغويَّة، فيمكن وصفة من خلال الشروط النحويّة في الآتي:

١- أشرنا إلى أنَّ أمن اللبس في الأصل شرطٌ مبدئي لكل تركيب، لكنَّ النظام ينص على اشتراط أمن اللبس في بعض المسائل أو الأحكام دون بعضها، مما يدل على وجود تراكيب لا يتسلل إليها اللبس، وهذا يقودنا كذلك للقول بوجود

(١) ينظر: كيف يتم التغلب على اللبس في السياق العربي / ١٨٥ د. تمام حسان ضمن كتاب "اجتهادات لغوية، الجملة العربية والمعنى / ٧١، د. فاضل السامرائي، ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربيّة / ٢٨٢ د. مأمون عبد الحليم وجيه (مجلة علوم اللغة) مج١ / العدد الثاني١٩٩٨، ظاهرة اللبس في العربيّة جدل التواصل والتفاصل / ٢٣١.

(٢) الغموض التركيبي. دراسة نحويّة تحويلية / ٢٢٢ د. خالد توكال مرسي.

قسمين يضمّان وسائل دفع اللبس في العربيّة، ويمثلان مرحلتين متعاقبتين يؤدي النظام فيها وظيفة حماية التراكيب من اللبس، فوسائل أمن اللبس يمكن تقسيمها بالجملة إلى قسمين(١):

١) قوانين وقواعد لمنع وقوع اللبس أصلاً.

٢) قرائن وعلامات تساعد على رفع اللبس - إن حصل - بترجيح الاحتمال الأقوى.

أما القوانين التي تمنع وقوع اللبس أصلاً، فهي القواعد الأوليّة التي تمثلها الأحكام الواجبة لذاتها، ومن ذلك: الأحكام الإعرابية كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وخفض المجرور بالحرف والإضافة، والنحويون ينصون على أن وظيفة الإعراب هي الإبانة عن المعنى، إذ حقيقة الإعراب - كما يقول ابن جني -: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلامُ شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"(٢)، فالإعراب "إنما وضع ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها"(٣).

---

(١) ينظر: اللبس خاصية في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز ٢/ ٨٦٦.

(٢) الخصائص ١/ ٣٥.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٠.

ومن قوانين منع اللبس كذلك أحكام الموقع الرئيسة الدافعة للالتباس، كوجوب تقدم الفعل أو ما في تأويله على الفاعل، ووجوب إيلاء اسم (إنَّ) الحرف الناسخ وتضامَّه معها، ونحو ذلك من الرتب المحفوظة التي تمنع اللبس التركيبي.

أمَّا العلامات والقرائن التي ترفع اللبس ـ إن وجد ـ فتمثِّلها غالبًا الشروط النحويّة[1]، وهي الأحكام الواجبة لغيرها التي تكون لغرض دفع اللبس، مما يعني أنَّ وظيفة شرط أمن اللبس في النظام النحوي هي محاصرة اللبس المتسلل إلى بعض التراكيب، والذي لم تستطع الأحكام الأوليّة منعه عن بعض الجمل المنجزة.

٢- تنطلق منهجيّة النظام النحوي في مدافعة اللبس من إيمان الفكر النحوي بمبدأين:

---

(١) الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، فالحكم الواجب يكون مقصودا لذاته كرفع الفاعل وككثير من الأحكام الأولية، ويكون الشرط مقصودا لغيره كاشتراط التنكير في معمولي (لا) النافية للجنس لعملها. فكل شرط واجبٌ نحوي وليس كل واجب شرطا، وقد أثبتنا في كتابنا " الاشتراط في النحو العربي" أن الشروط النحوية هي أقوى واجبات النظام التي لا يجوز أن تتخلف. ينظر: الاشتراط في النحو العربي/ ٢٧ د. زكي صالح الحريول.

أ) حتمية تسلل اللبس، لأنَّ ذلك من طبيعة اللغات، وليس عيبًا محضًا في اللغة.

ب) قدرة العربيّة على لسان البليغ القادر من مدافعة ما يتسلل إلى التراكيب من لبس وغموض، وأن ذلك لا يعوق التفاهم اللغوي المنشود. ولعل خصائص النص القرآني في إنتاج القرائن للتراكيب المحتملة هي المزود والدليل على إمكانية الحدِّ من تسلل اللبس في التراكيب العربيّة[١].

وقد تولَّد عن ذلك منهجٌ وسطيٌّ ينبع من ملاءمة النظام لطبيعة اللغة، فلم تعطَّل الدلالات والمعاني التي جُعلت الألفاظ خدمًا لها ـ لأي لبس يعرض، ولكن النظام حاول القضاء على الغموض الأخطر الذي يحول بين نية المتكلَّم ومراده وبين فهم المتلقي واستيعابه، وهذا اللبس المنبوذ في التراكيب له صفتان:

(١) ينظر: دراسات د. تمام حسان في توظيف النص القرآني للقرائن الملفوظة والملحوظة في كتابه البيان في روائع القرآن١/ ٦٧، ٨٣، ١٢٧، ١٦٣، وينظر: أثر قرينة السياق في إزالة تعدد احتمالات الإعراب في النص القرآني/ ١٣١ ضمن كتابه: الفكر اللغوي الجديد.

وينظر: الكلام عن القرينة، وعن أمن اللبس في كتاب: الجملة العربيّة والمعنى/ ٥٩، ٦٩ د. فاضل صالح السامرائي.

أ- **الاطراد**، إذ اللبس الذي يهدّد التواصل اللغوي هو الذي يطرد لاطراد سببه، فلو تساهل النظام في ذلك لتفشى الغموض التركيبي في اللغة، ولذلك جاء في قواعدهم ما يدل على ذلك:

- يقول ابن الحاجب: "فاغتفر اللبس في القليل للاختصار، ولم يغتفر في الكثير"[(١)].

- وممَّا ذكره السيوطي تحت قاعدة: (العارض لا يعتد به): (العرب لا تنقض أصولها للبسٍ يَعرض)[(٢)].

ومما جاء في تداول النحويين وأقوالهم الآتي:

- يقول سيبويه في حذف (كل) في نحو: ما كُلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ: "فاستغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب"[(٣)].

- ويقول الجرجاني: "وأمَّا لام الجر في نحو: لِزيدٍ فأصله الفتح، وإنما كُسِر للفرق بينه وبين (لام) الابتداء، إذْ كان يلتبس في مواضع كثيرة، ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ هذا لِعيسى وإنَّ هذا لَعيسى، تُريد بأحدهما أن تقول: إنَّ هذا مِلْكٌ له، وبالآخر: أنَّ هذا لهو كقولك: إنَّ هذا لَزيدٌ، لم يُفصْل بين الحالين، ولالتبس لام

(١) الأمالي النحويّة ٤/ ١٥٢.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٥.

(٣) الكتاب ١/ ٦٦.

الابتداء بلام المُلْك...وكذا كنت تقول: لَعيسى غلامُ ولِعيسى غُلام... فلَّما حصل هذا الالتباس في هذه المواضع استمرَّ الكسرُ في لام الجر لينكشف الاشتباه"(١).

ويعلل ابن الحاجب عدم نصب ظرف المكان بغير شرط الإبهام بأنه "لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيرًا، ألا ترى أنك تقول: اشتريتُ يومَ الجمعة، وبعتُ يومَ الجمعة، وأسكنتُ يومَ الجمعة، وبوأتُ يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يُلبس كونه ظرفًا، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول؟"(٢).

ويقول الرضي في شرط التفضيل من المبني للفاعل: "وإنما كان القياس في الفاعل دون المفعول؛ لأنَّهم لوجعلوه مشتركًا بين الفاعل والمفعول، لكثر الاشتباه لاطِّراده، وأما سائر الألفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلَّتها، لكونها سماعية، فأرادوا جعله في أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه في الفاعل قياسًا لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس، وإنما قلنا في الأغلب، احترازًا عن نحو مجنون ومبهوت"(٣).

---

(١) المقتصد ١/ ١٤٣.

(٢) الأمالي النحويّة ٤/ ٧٥.

(٣) شرح الكافية (القسم الثاني) مج١/ ٧٧٠.

ويقول الرضي في وجوب تقديم الظرف المخبر به عن النكرة باعتباره مصححًا للابتداء بالنكرة: "فالأولى أن يقال - في إيجاب تقديم الظرف خبرًا المبتدأ المنكَّر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء - إنَّ العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة، مع كثرة استعمال الظرف خبرًا، فلو قلَّ وقوع الظرف عن المنكَّر اغتُفر ذلك اللبس القليل كما في قوله - تعالى -: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[(١)]"[(٢)]، والمراد بالقلة هي قلة الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان، وقد تأوله النحويون[(٣)].

ب- اللبس الذي يقلب المعنى، الصفة الثانية للبس الذي يسعى النظام النحوي للحد منه باعتباره أشد إخلالاً بالتفاهم اللغوي هو اللبس الذي يؤدي إلى انقلاب معنى الكلام عما في نية المتكلم بالكليَّة.

يقول سيبويه: "ومما يُبطل القلب قوله: زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به، إذا جعلتَ الأخَ صفةً من زيدٍ بأخيه؛ لأنَّه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدالله"[(٤)].

فـ (زيدٌ) في جملة سيبويه مبتدأ، و(أخو..) صفة، و(مجنونٌ..) خبر، فإذا قدمت الخبر وأخرت الصفة حصل اللبس في المعنى، فحكم سيبويه على هذا التركيب بعدم الاستقامة.

(١) سورة القيامة، آية ٢٢.

(٢) شرح الكافية (القسم الأول) مج١/ ٢٩٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٥٢.

ويقول المبرد في اشتراط أمن اللبس للتقديم والتأخير في باب الفعل المتعدي إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الأخر": "فإن قيل لك: أخبر بالذي عن نفسك قلت: الذي ظنَّ زيدًا أخاكَ أنا. فإن أخبرت عن (زيد) قلت: الذي ظننتُه أخاك زيدٌ.

فإن قيل أخبر عن (الأخ) ـ قلت: الذي ظننتُ زيدًا إياه أخوك، ويقبح أن تقول: الذي ظننتُه زيدًا أخوك؛ لما يدخل الكلام من اللبس.

ألا ترى أنك إذا قلت: ظننتُ زيدًا أخاك، فإنما الشك في الأخوَّة، فإن قلت: ظننتُ أخاك زيدًا ـ أوقعت الشك في التسمية. وإنَّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلامُ موضّحًا عن المعنى"[(١)].

ويقول ابن السراج في التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدَّمٌ: "ومن ذلك إذا قلت: "أعطيتُ زيدًا عمرًا" لم يجز أن تقدَّم (عمرًا) على (زيدًا)، وعمروٌ هو المأخوذ؛ لأنَّه ملبس إذا كان كلُّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون الآخذ، فإذا قلتُ: "أعطيتُ زيدًا درهمًا" جاز التقديم والتأخير، فقلت: "أعطيتُ درهمًا زيدًا"؛ لأنه غير مُلبس، والدرهم لا يكون إلا مأخوذًا"[(٢)].

إنَّ الملاحظ مما سبق أنَّ النحويين يحاربون اللبس الذي يقلب المعنى ويُخل بالفهم ويجلب التعميّة، ويحدون منه أكثر من مدافعتهم لبعض الاحتمالات

(١) المقتضب ٣/ ٩٥.

(٢) الأصول ٢/ ٢٤٦.

الناشئة من تداخل المركبات والوظائف النحويّة التي قد تفتح احتمالات مُلبسة لكنها لا تقلب المعنى، ويشير إلى ذلك المنحى ابن مالك في قوله: "ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهرًا، لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً وكون صاحبه بدلاً، فإن كان الحال فعلاً لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور، أعني توهم المفعوليّة والبدليّة، و الصحيح جواز التقديم مطلقًا؛ لأنَّ (راكبة) من قولنا: لقيتُ راكبةً هندًا، يتبادر الذهن إلى حاليته، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعوليّة"(١).

ومن هنا يتضح لنا أن النظام النحوي لم يكن صارمًا مع كل تعدد لاحتمالات المعنى وما ينبغي له، إذ لو كان ذلك لتعطلت كثيرٌ من التراكيب والدلالات، ويقول الشاطبي تعليقًا على كلام الكوفيين السابق: "وعلى الجملة فالاعتلال باللبس في مثل هذا ضعيف جدًا، ويلزم إن روعي هذا اللبس ألا يجوز عطف البيان في نحو: رأيتُ زيدًا أخاك؛ لئلا يُتوهم أن ذا العطف بدلُ، ولا أن يُخبر عن المبتدأ بخبرين فصاعدًا؛ لئلا يتوهم أنَّ الثاني بدلُ ونعت، ...، بل ينعكس ألاَّ يتأخر الحال في المسألة السابقة، لئلا يتوهم أن الحال بدلُ، وكلُّ هذا فاسد، فما أدّى إليه مثلُه"(٢).

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٠.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٧٠.

٣- بعد أن قررنا أن أشد أنواع اللبس الذي يحاول النظام الحدَّ منه هو اللبس المطرد، واللبس الذي ينقلب به مراد المتكلم ـ نشير إلى أن هناك عاملاً مؤثرًا في منهجية النحويين - رحمهم الله - أزعم أنَّه يُفسَّر سبب تشدد النحويين مع بعض اللبس المتسلل في بعض التراكيب دون بعض، وهذا العامل هو أنَّ النحويين يراعون في الحكم النحوي على التركيب ما يجتمع مع اللبس من موانع ومستقبحات تركيبيَّة أخرى، وكذلك ما يجتمع مع أمن اللبس من مصحَّحات ومحسنات للتراكيب، يقول سيبويه في دخول ألف الاستفهام على بعض أدوات الاستفهام: "وإنما تركوا الألف في مَنْ، ومتى، وهَلْ، ونحوهن حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنك تُدخلها على مَنْ إذا تمّت بصلتها، كقول الله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ﴾[(١)]. وتقول: أمْ هلْ، فإنَّما هي بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف استغناءً، إذ كان هذا الكلامُ لا يقع إلا في الاستفهام"[(٢)].

قال أحد الباحثين: "وقد لا حظنا في هذا النص أن سيبويه لا يكتفي بعلَّة أمن اللبس، وإنَّما يضيف إليها علة أخرى، وهي الاستغناء، وهو ملحظ في تعليلات سيبويه أشرنا إليه في أكثر من موضع"[(٣)].

---

(١) سورة فصلت، آية ٤٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٠٠.

(٣) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه / ٢٩٦.د. شعبان عوض العبيدي.

- ويمكننا أن نتداول تطبيقًا عناصر منهجية النظام النحوي في الحد من تسلل اللبس في إحدى مسائل الشروط النحوية المشهورة وهي اشتراطهم لتأكيد ضمائر الرفع المتصلة بـ (النفس) و(العين) أن تؤكد بالضمائر المنفصلة، فتقول: جاءوني هم أنفسُهم، وجئتم أنتم أنفسُكم، ولا يُقال: جاءوني أنفسُهم، ولا جاءني أعينُهم[١].

وعلة الشرط هي أمن اللبس، يقول ابن أبي الربيع: "أرادوا أن يفرِّقوا بين حالها تابعيَن وبين حالها غير تابعين"[٢]، "ألا ترى أنك إذا قلت: زيدُ' قُبِضَ نفسُه، وهندُ' ذهبت نفسُها، احتمل أن يكون النفس تأكيدًا للضمير في (قُبض) وفي (ذهبت)، وأنْ يكون مرفوعًا بهما فإذا أكَّدت بالضمير المنفصل قلت: قُبض هو نفسُه، وذهبت**هي** نفسُها، ارتفع اللبس، ثم حمل ما ليس فيه لبسُ' نحو: قمتَ أنت نفسُك، على ما فيه لبس"[٣].

ووفق منهجيَّة الحد من اللبس في النظام النحوي فإنَّ في المسألة أحكاماً تؤيد ما ذهبنا إليه، وذلك كالأتي:

أ) أنهم خصَّوا التأكيد بـ (العين) و(النفس) بشرط الإتيان بالمنفصل مع إمكانية اللبس في حال التأكيد بـ (كل)، ولم يشترطوا التأكيد بالضمير، وذلك

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢، التصريح ٢/ ١٤٠.

(٢) الملخص ١/ ٥٤٧.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٠.

لأنّهم يحاولون الحد من اللبس المطرد أكثر من غيره، وقد ذكر ابن فلاح في تعليله لعدم التأكيد بالمنفصل مع (كل) "أنَّ اللبس فيها أقل لملازمتها للتبعيّة وقلة: جاءني كلُّ القوم، لأن جاءني القومُ كلُّهم أقوى منه"(١)، فلا تطرد صلاحية إيلائها العامل كما يطرد ذلك في (العين) و(النفس) نحو:

- خرجت هندُ هي نفسُها   خرجتْ نفسُ هندٍ.
- خرجت هندُ هي عينُها   خرجتْ عينُ هندٍ.

ب) أنَّهم لم يشترطوا التأكيد بالمنفصل إذا أرادوا تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بـ (العين) و(النفس) مع إمكانية تسلل اللبس مع الضمير المنصوب في نحو: هندُ رأيتُها عينَها، فـ (عين) تحتمل البدل، وتحتمل التأكيد، والمتبوع هو الضمير المنصوب.

ووفق منهج مدافعة اللبس يمكننا تفسير ذلك بالآتي:

١- لايقاس اطراد تركيب: رأيتُها عينَها، في لسان العرب بتركيب: هندُ خرجتْ نفسُها. وهم يدفعون اللبس عن التراكيب الأكثر اطرادًا.

٢- أنَّ اللبس في تركيب: هندُ خرجتْ عينُها، أشد خطرًا على المعنى من التركيب الآخر؛ إذا المعنيان المحتملان لو لم يشترط التأكيد متباعدان، فإما أن يتوهم فاعلية (العين) فيتوهم العين الباصرة، وإما أن تكون تأكيدًا فهي من ضمن التوابع، فيقصد بها تأكيد خروج هند نفسِها ورفع توهم المجاز.

(١) المغني ٢/ ١٠٩٦ ت: (النهاري)، وينظر: الكتاب ٢/ ٣٨٠.

أمَّا في تركيب: هندُ رأيتُها عينَها، فاللبس عارضُ ولا يخرج المعنيان المحتملان عن حقل التوابع النحويّة، فإمَّا التأكيد وإما البدل، وكلا المعنيين لا يبعدان عن وقوع الرؤية على (هند).

أمَّا الالتباس بين التبعيّة وعدمها فمدفوع في حال تأكيد الضمير المنصوب والمجرور "فإنّهما لم يشترط معهما التأكيد، واختص ضمير الرفع بذلك؛ "لأنه يلتبس في بعض الصور لاستتاره في الفعل، وهما لا يكونان إلا بارزين، فاللبس منتفٍ فيهما"[(١)].

وقد أومأ ابن يعيش إلى الفرق بين تفاوت خطر اللبس في التركيبين بقوله: "فأما إذا كان الضمير المؤكد منصوبًا أو مجرورًا جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر، فتقول: ضربتُكَ نفسَك، ومررتُ بكَ نفسِك؛ لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع، فإن أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت: ضربتك أنت نفسَك، ومررتُ بك نفسِك كان أبلغ في التأكيد، وإن لم تأتِ به فعنه مندوحة ومنه بُدٌّ"[(٢)].

ج) أنَّ من خصائص نظامية التقنين النحوي في مدافعة اللبس ـ النظر إلى كل ما ينبغي مراعاته لتصحيح أو تخطئة التركيب النحوي من غير خلق عوازل بين خصائص التركيب مجتمعة، فسيبويه والنحويون يضيفون إلى غاية أمن اللبس في اشتراط التأكيد بالضمير قبل (العين والنفس) غاية أخرى تجعلهم يتمسكون

---

(١) المغني لابن فلاح ٢/ ١٠٩٧.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٤٣.

بهذا الشرط، فقد ذكروا أن الضمير في: هندُ'خرجتْ هي عينُها، يخرجهم من صورة تأكيد الفعل التي تبدو لو استتر الضمير، ثم عُدِّي الحكم إلى البارز لشدة اتصاله؛ لأنه كالجزء من الفعل[(١)]، وهم قد كرهوا ذلك ومنعوا تراكيب متعددة نحو: ذهبتُ وزيدُ'؛ لأنها في صورة تبعية الاسم للفعل[(٢)].

إنَّ أهَّم ما يتوصل إليه الباحث في منهج النحويين في مدافعة اللبس عن التراكيب هو أنَّ النظام النحوي ذو طبيعة اجتماعيَّة، يتضح ذلك في مراعاته للمعاني والدلالات والأساليب بعدم تعطيلها بقوانين صارمة جامدة تضيِّق على أصحاب النشاط اللغوي، ولذلك لم تعطل التراكيب للبسٍ يعرض، إلا تراكيب اطراد اللبس فهي تراكيب فاسدة لا تخدم الدلالات بل تفسدها، وهم قد كرهوا ذلك ومنعوا أسلوب ترخيم جمع المذكر السالم لغياب شرط أمن اللبس، يقول الرضي: "ولايجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقًا، وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقًا نحو: (يا) زيدي، إذ لوضُمَّ لالتبس بنداء المنسوب إليه، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء"[(٣)].

كما أنَّ تخلّق اللبس كان نتيجة لاجتماعية اللغة، إذْ أهم عناصر الحدث اللغوي هما: المرسِل والمستقبِل، وهما عرضة ليتسلل اللبس بسببهما ومن ثَمَّ وُجد في النظام من الأحكام والشروط ما تُعد وسائل لرفع اللبس، فاللغة على لسان

(١) ينظر: المغني ٢/ ١٠٩٥.

(٢) ينظر: في الصور المتعددة التي ذكرها سيبويه في باب ما يحسن أن يشرك المظهَرُ المضمرَ فيما عَمل وما يقبح أن يشرك المظهرُ المضمَر فيما عمل فيه. الكتاب ٢/ ٣٧٧.

(٣) شرح الكافية (القسم الأول) مج١/ ٤٨٣.

البليغ قادرة على الحَّد من اللبس، والقواعد النحويّة "مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنَّها تراعي الجوانب الفنيّة والأحوال النفسيّة لدى من ينشئ الكلام، وتعتد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه"(١).

كما أنَّ من اجتماعية اللغة توظيف الأصل الدلالي لتخلُّق اللبس، وهو تعدد الاحتمالات، فنحن نحتاج إلى الإبهام كما نحتاج إلى البيان والإيضاح، فنحن "باللغة نُنشئ الإبهام ونرفعه"(٢)، ومن إرادة فتح الاحتمالات المقصودة في التركيب ما جاء في توجيه حذف الجار لـ (أن) قول الحق ﷻ: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾(٣)، قيل: المحذوف حرف الجر (في) أي: ترغبون في نكاحهن لجمالهنَّ ومالهن، وقيل: هو (عن) أي: ترغبون عن نكاحهن لفقرهن ولقبحهنَّ، قال السمين الحلبي(٧٥٦هـ): "وهنا سؤال: وهو أنَّ أهل العربيّة ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفه باطّراد مع (أنْ) و(أنَّ) بشرط أمن اللبس، يعني أن يكون الحرف متعينًا، نحو: عجبتُ أن تقوم، أي: من أن تقوم، بخلاف: ملتُ إلى أنْ تقوم أو عن أنْ تقوم، والآية من هذا القبيل. والجواب: أنَّ

---

(١) نحو المعاني / ٣٢ أحمد عبدالستار الجواري.

(٢) العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة (مقاربة لسانية)/ ٢١١ د. عبدالسلام العيساوي.

(٣) سورة النساء، آية ١٢٧.

المعنيين صالحان، يدل عليه ماذكرتُ لك من سبب النزول[(١)] فصار كلٌّ من الحرفين مرادًا على سبيل البدل"[(٢)].

وقبل ذلك وبعده، يمكننا القول بلا تردد: إنّ سنَّ النظام النحوي لقوانين مدافعة اللبس عبر مراحل مختلفة تبدأ عن طريق الأحكام الأولية وتنتهي عند الشروط التي تحاصر ما تسلل من لبس عن طريق القرائن المختلفة - إنَّما هي غاية تقعيدية نشأت استجابة لطبيعة اللغة الاجتماعية، فأصحاب النشاط اللغوي أدركوا أنّ الغموض والتعمية آفة التواصل اللغوي عند أصحاب النشاط اللغوي، "فكرهوا أن يقربوا باب لبس"[(٣)]، والجزء الأكبر الذي ينمي من فهمنا للأنظمة اللغوية هو مراعاتنا الدائمة لناموس اجتماعية اللغات الإنسانية؛ لأنَّ "النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة، فهو إلى قوانين فن المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق"[(٤)].

(١) جاء في سبب نزول الآية عن عائشة رضي الله عنها أنها نزلت في ولي اليتيمة ووارثها الذي يعضلها مخافة أن يشركه الزوج في مالها، وجاء عن السدي: أنَّ لجابر رضي الله عنه بنت عم دميمة ولها مال ورثته، وكان جابر يرغب عن نكاحها ولا يُنكحها خشية أن يذهب الزوج بمالها، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فنزلت الآية.

ينظر: لباب النقول في أسباب النزول / ١٠٣ جلال الدين السيوطي.

(٢) الدر المصون ٤/ ١٠٦.

(٣) الكتاب ١/ ٤٨.

(٤) نظرية النحو العربي / ٨٧ د. نهاد الموسى.

الفصل الثاني

قوانينُ التركيبِ النحويِّ وإنشاءُ القول

مدخل:

تجلّي هذه الدراسة طبيعة أثر النظام التركيبي النحوي في البناء اللغوي، وأثره في إبداع اللغة بشكل عام وفي الإبداع الأدبي بشكل خاص.

ويظهر ذلك من خلال إبراز أهم جوانب الممانعة والممانحة التي يتفاعل فيها منشئ اللغة مع أنظمة تراكيب اللغة وقوانينها؛ لنصل بذلك إلى السمات النظامية التركيبية المثرية للإبداع اللغوي، وذلك من خلال سمتين رئيستين، السمة الأولى: احتواء النظام النحوي لمولّدات الإبداع اللغوي وتنظيمه لها، والسمة الأخرى: مراعاة النظام النحوي لخصوصية الأجناس الأدبية وطبيعة تشكلها.

والبحث لا يُعنى أصالةً بضروب الاتساع ومظاهره، لكنه يُعنى بسمات نظامية هي المولد والأصل العميق لتطبيقات الاتساع في النظام. لذا ارتبطت الدراسة بمصطلح (القوانين) الملزمة بتوظيف الأحكام التفصيلية لخدمة المقاصد

الكلية والقواعد النظامية. ومادة هذا الاستصفاء لهذه القوانين هو (الإبداع اللغوي) لمنشئ اللغة على جميع مستويات القول والإنجاز اللغوي، الخاص منه والعام، البسيط منه والمعقَّد، المنثور منه والمنظوم، إذ ما دامت قوانين التركيب تمنح للمنشئ الخيارات فهي تمنح كذلك فرصًا لتفاوت إجادة القول بين منجزيه.

إننا في هذا البحث نحاول أن نقدم مقاربة للنتائج التي تضافرت لدينا للدلالة على أن المعطى الإبداعي وجوانب التنظيم له متأصلة في قوانين تراكيب العربية وبمعطيات متنوعة.

قوانين التركيب.. والبناء اللغوي

التراكيب اللغوية هي نِتاج التفاعل المثمر بين مكوناتها، ذلك التفاعل الذي يجري وفق تناسق تكاملي بين مستويات البناء اللغوي المختلفة:

المستوى الصوتي، والمعجمي، والتصريفي، والنحوي التركيبي. ويبقى المعطى الدلالي قاسمًا مشتركًا بين هذه المستويات، إذ تتنامى دلالة التركيب بما يجود به كل مستوى من هذه المستويات؛ لتتحقق بذلك الوحدات المعنوية للجمل.

ويظهر شرف المستوى التركيبي في توقف انعقاد المعنى على انعقاد التركيب، فلولا فعل التركيب لانعزل كل عنصر من عناصر التركيب في حدود معناه المعجمي، وفي دلالته المفردة التي اقتضته له المواضعة اللغوية، فبلا تركيب لا

يمكن للغة أن تؤدي وظائفها التواصلية المختلفة، إذ "لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادًاومجردة من معاني النحو".(١)

ولذلك فإن معنى التركيب ليس مجموع معاني عناصره، ولا أفراد معانيها، "فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم، هو معنىً واحد لا عدة معانٍ كما يتوهمه الناس. وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق"(٢). وهذا الامتزاج بين الدلالة وقوانين التركيب يجعلنا نشير إلى ما أشار إليه جاكندوف من "أن عددًا من القيود التي تبدو تركيبية مصدرها بالأساس قيود دلالية وعندما يتعلم المتكلم معنى هذه التراكيب يتم استحضار الشكل التركيبي بصورة آلية".(٣)

ولا يتوقف أمر التركيب على كونه منعقد المعنى المرجو فحسب، بل يمتد إلى أن يكون هو منعقد الفصاحة والتفاضل والإبداع في تأدية الكلام، وقد قال الجرجاني: "هل تجد أحدًا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها"(٤)، ويقول: "الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة من حيث هي كلم مفردة... وأن

(١) دلائل الإعجاز/ ٢٦٩.

(٢) دلائل الإعجاز ٤١٣/.

(٣) مدخل إلى الدلالة الحديثة / ١٠٢ عبد المجيد جحفه.

(٤) دلائل الإعجاز / ٤٠.

الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها... فترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر".(١)

إن الإبداع اللغوي له أصوله التي يتخلق منها، وله طبيعته وأدواته التي يتشكل بها، وله أنظمته التي تحفظ حرمته من أن تنتهك، فما الإبداع اللغوي – في حقيقته الوظيفية – إلا ملاحقة ما لم ينجز من الكلام، واكتشاف مزيد من الإمكانات التركيبية التي تمنحها اللغة عن طريق علائق التركيب: من حيث الوظائف الإعرابية كالفاعلية، والمفعولية، والوصفية، والظرفية، ونحوها، وعن طريق العلاقات التركيبية بين عناصر التركيب من حيث: التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف، والوصل والفصل، والمطابقة والمخالفة، ونحوها.

وما دام الفضل – كما يرى الجرجاني – "ليس في اللفظ بذاته، ولا في المعنى بذاته، وإنما في طريقة إثبات المعنى"(٢)، فإن ذلك يقودنا إلى القول بأن القدرة الإبداعية في اللغة تتناسب تناسبًا طرديًا مع قدرة منشئ الكلام في تمثل العلاقات التركيبية في أبعد مداها، وذلك يستلزم أن يكون منشئ اللغة على وعيٍ كافٍ

(١) دلائل الإعجاز / ٤٠.

(٢) الجرجاني والفعل الشعري – صياغة وتقبلاً/ ٢٠٠ الدكتور البشير بن عمر (أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني)

وإتقان للإمكانات النحوية الخلاقة التي تتسم بها اللغة، إذ ذلك هو الفيصل بين المبدع الذي يستكشف الطاقات الإبداعية وفق أنظمتها اللغوية ومنشئ اللغة الذي يسلمه ضعف أدواته الفنية لأن يكون قلقًا متوترًا يشعر بأن قوانين النظم اللغوي خانقة لإبداعه ومهيمنة عليه، بالرغم من أن التراث اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة تكاد تجمع على القدرة التوليدية التي تتسم بها قواعد التركيب للغة، فتشومسكي يقرن إبداع الكلام بالصفة اللا متناهية للغات الطبيعية التي تكمن في الإجراءات التكرارية التي تركب الجمل فيما بينها[1]، وقد جاء في نظرية النظم أن الفروق بين التراكيب والوجوه "كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها".[2]

- وإذا كان الإبداع اللغوي في حقيقته توظيفًا للإمكانات التركيبية المتنوعة والمتنامية، وكان ذلك التوظيف يتوقف على قدرة منشئ الكلام على إدارة العلاقات التركيبية بين المفردات من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، ومطابقة ومخالفة، ونحوها، فإن ذلك كله يقودنا إلى القول بأن المستوى النحوي الذي ينطلق منه الإبداع اللغوي ويؤوب إليه هو من أهم الدلائل على أن الإبداع اللغوي ليس وليد ثورة انفعالية خالية من الوعي والتعقل، بل هو نشاط واعٍ تترتب علاقاته التركيبية في النفس والفكر، فتنثال على لسان المبدع ألفاظًا يحفها

(١) في النحو التحويلي ص/ ٨٢، موريس قارس . ترجمة صالح الكشو.

(٢) دلائل الإعجاز / ٨٧.

التناسق من كل جانب، وقد نصت نظرية النظم على "أنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق ".(١)

وقد أشار جاكبسون إلى أن كل تأليف شعري دال، سواء أكان وليد ساعته، أو ثمرة جهد طويل، لا يمكن إلا أن يعكس اختيارًاموجهًا للمادة اللفظية.

ولأجل ذلك فإن ذاتية المبدع تبرز في قدرته على توظيف الخصائص الإبداعية للغة، التي من أهمها ما أشار إليه جاكبسون بأن "كل لغة تشمل العديد من الأنساق المتزامنة التي يتميز كل نسق منها بوظيفة معينة"(٢)

النظام النحوي والإبداع اللغوي

إن المتأمل في عمق التقعيد النحوي للغة يدرك أنه ذو طابع إثرائي يسهم في فتح خيارات منظمة أمام منشئ اللغة، كما أنه يزود فنون القول بالرخص التي تزيد من موارد الإبداع فيها. ويمكننا إبراز هذه العلاقة الإثرائية بين التقعيد النحوي والإبداع اللغوي من خلال السمتين الآتيتين:

السمة الأولى: احتواء النظام النحوي لمولدات الإبداع اللغوي وتنظيمه لها.

(١) دلائل الإعجاز / ٥٤.

(٢) قضايا الشعرية/ ٢٦. رومان جاكبسون، وينظر: جمالية العلاقات النحوية في النص الفني/ ١٤٩ د. سلوى النجار.

السمة الثانية: مراعاة النظام النحوي لخصوصية الأجناس الأدبية، وطبيعة تشكلها.

السمة الأولى: احتواء النظام النحوي لمولدات الإبداع اللغوي وتنظيمه لها.

إن من أهم مولدات الإبداع اللغوي ظاهرة العدول عن الأصل، والانزياحات والانحرافات التي تطرأ على أصول التراكيب، وهي إحدى سنن القول في لغة العرب، يقول ابن جني في محتسبه: "كلام العرب كثير الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفته وتثنيه".(١)

ولما كان من أهم خصائص التقعيد اللغوي اتساقه مع الواقع اللغوي لكلام العرب ومعهود خطابهم، فقد احتوى التقنين النحوي على قوانين تضبط ضروب الاتساع في القول، إذ لما كان من طبيعة اللغة – كما يشير ابن جني – أن "الاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"(٢)، كان من خاصية النظام النحوي أن "كل توسع في المعنى يجد له في النحو أحكامًا تتسع لاحتوائه وضبطه".(٣)

وتظهر تجليات مرونة النظام وتغذيته للإبداع اللغوي في سمات متعاضدة متقاطعة، يتصف بها النظام النحوي، ولا نقصد بذلك مجموعة من ضروب

---

(١) المحتسب ٢ / ـ ٨٦.

(٢) الخصائص ٢ / ـ ٤٤٧.

(٣) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة – دراسة نحوية تداولية / ـ ٤٥٣ خالد ميلاد.

الاتساع، وإنما نقصد الخصائص النظامية التي نعدها المولد الأصل لتطبيقات الاتساع في التركيب:

أولا: انخفاض صرامة التقعيد لغاية الثراء الدلالي

- إن من تجليات الطابع الإثرائي الإبداعي في النظام النحوي أنه يحتوي على مساحات تقل فيها صرامة التقعيد في القبول والرفض، بحيث يتوقف المنع والجواز على قدرة المتكلم على إثراء ذلك التركيب بدلالة مفيدة ليس لها حدود صارمة أكثر من ذلك، فمن أصولهم الواجبة – مثلاً – أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة؛ لأن المبتدأ – عندهم– محكوم عليه، والأصل أن يحكم على معرفة، ومع ذلك فإن النحويين أحصوا عشرات المسوغات لجواز العدول عن هذا الأصل لذا جعل ابن السراج مدار هذه المسوغات على تحقيق منشئ الكلام للفائدة، يقول: "وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفِرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم".(١)

- ومن نماذج انخفاض صرامة التقعيد ما جاء في أصل منع النظام الإخبار بظروف الزمان عن الجثث ؛ لعدم الفائدة. قال المبرد: "وتقول: زيدٌ يومَ الجمعةِ قائمٌ. لا يكون إلا ذلك ؛ لأن ظروف الزمان لا تضمن الجثث. ألا ترى أنك تقول: زيدٌ في الدار، فيصلح

---

(١) الأصول ١ /٥٩.

وتفيد به معنى، ولو قلت: زيدٌ يومَ الجمعة، لم يصلح؛ لأن الزمان لا يخلو من زيد ولا غيره"(١).

من خلال مبدأ العدول عن الأصل يظهر النظام النحوي مرونة في قبول تراكيب خارجة عن أصل المنع بشرط لا يُلزم سوى تحقيق ثراء دلالي (فائدة) تظهر في التركيب. ولذلك تجد في فكرة "المسوغات النحوية" امتدادًا يستوعب ما يستجد من مُجوِّزات هذا العدول، ففي كتاب سيبويه نحن واجدون مسوغات أولية للعدول عن أصل منع الإخبار بظروف الزمان عن الجثث، في مقابل اتساع مسوغات " شرط الفائدة" عند النحاة المتأخرين. فقد أشار سيبويه(٢) إلى ما جاء مخالفا للأصل في نحو:

- الليلةَ الهلالُ أو الهلالُ الليلةَ.

"فجعل الليل ظرفًا، والهلال جثة؛ لأنه جزء من القمر، وإنما جاز ذلك لأن الهلال يتغير تغيرًا دائمًا بصورة يتغير إليها فكأنه قال: استهلاله الليلة أو تصوره بهذه الصورة الليلة"(٣).

- وأجاز سيبويه كذلك: اليومَ الجمعةُ، واليومَ السبتُ.

---

(١) المقتضب ٤/ ١٣٢

(٢) الكتاب ١/ ٤١٨

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٢٩

وقصر الجواز على هذين اليومين دون بقية أيام الأسبوع ؛ لأن الأول في معنى (الاجتماع) والثاني في معنى (الراحة)[١].

ويبقى امتداد تلك المرونة ونماء المسوغات لذلك العدول وبيان محدداتها عند المتأخرين، يقول السيوطي: " وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك. وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت نحو: الليلةَ الهلالُ، والرطبُ شهري ربيع، والبلحُ شهرين.أو يضاف إليه اسم معنى عام نحو: أكلَّ يوم ثوبٌ تلبسه. أو يعم والزمان خاص نحو: نحن في شهر كذا.أو مسؤول به عن خاص نحو: في أيِّ الفصول نحن؟"[٢].

هكذا يسمح انخفاض صرامة التقعيد للثراء الدلالي بأن يكون معيارًا لقبول التركيب وعدوله عن الأصل، وتبقى فكرة المسوغات النحوية تحتضن ما يستجد من ثراء دلالي أو منفعة تركيبية يجعلان لتركيب العدول قبولا في النظام، أو كما قال ابن أبي الربيع: " فالرابط لهذا كله الفائدة بالإخبار، فمتى وقعت الفائدة جاز الإخبار، كان الظرف ظرف زمان أو ظرف مكان"[٣].

(١) الكتاب ١/ ٤١٨

(٢) همع الهوامع ١/ ٣٢٢

(٣) البسيط ١/ ٦٠٢

ثانيا: الجمع بين سكون النظام وحركية القول.

إن النظام النحوي يفتح آفاقًا للقدرات الإبداعية اللغوية بما يحمله من إشعاعات جمالية، تصدرها ثنائية الأصل والفرع بأشكال متناظرة ومتقاطعة، تبث في روح التراكيب، وتحررها من الجمود و الرتابة، وإنما اكتسب النظام ذلك من مرونته في استيعاب العوارض التي تعترض الأصول النظرية في التقعيد، وذلك "عندما تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركية القول، فتصبح حدثًا يرتبط بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبر به متكلم عن غايات يحققها عند سامع، أو قارئ بما يضع فيه من الوسائل وما يصوغ من الأساليب".(١)

وكثيرًا ما تكون الفائدة المرجوة التي يسوغ بها النظام النحوي الخروج عن الأصل تحمل طابعًا جماليًّا وإيحائيًّا، فالأصل في العربية – مثلاً – أنه لا يخبر بالمصدر عن الذات، ولا بالذات عن المصدر، لكن العرب قد تنصرف عن قولها: رجل عادل، إلى: رجل عدل، قال ابن جني معللاً للعدول: "لأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه".(٢)

ومن ذلك قول الخنساء في بقرة وحشية فقدت ولدها، وأدنو إليها (بوّا) فحنت:

(١) النقد وقراءة التراث/ ٥٦د. حمادي صمود، المجلة العربية للثقافة. ع ٢٤، ١٩٩٣م.

(٢) الخصائص ٣/ ـ ١٥٩.

فـما عجـولٌ عـلى بـوٍّ تطيـفُ بـه لهـــا حنينـــانِ، إصـــغارٌ وإكبـــارُ
ترتـعُ مـا رتعـتْ حتـى إذا ادَّكـرتْ فـــإنما هـــي إقبـــالٌ وإدبـــارُ(١)

قال الجرجاني في إخبارها عن الذات بالمصدر: "وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذلك عليها واتصاله منها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار"(٢)، هنا يكون تحقق المعاني المجازية البعيدة مقصدًامن مقاصد تسويغ النظام النحوي للعدول عن الأصل النظري التركيبي، وقد قال ابن جني: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه".(٣)

ثالثا: ممانعة هدر العدول عن الأصول التركيبية بغير فائدة

- في الجهة المقابلة لما ذكرناه سابقا، ينبغي ملاحظة أن الاشتراطات التي يضبط بها النظام النحوي إجراء العدول عن الأصل يمكن أن تمثل جانب الممانعة النظامية، لكنها ممانعة تحصن المبدع أو الأديب من الانزلاق إلى وهم الإبداع، كما تحفظ هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الجمالية التركيبية في اللغة من أن تبتذل أو أن تنال بغير أن يمهرها منشئ اللغة ما تستحق، ولك أن تتأمل ذلك في اشتراطات نحاة العرب للعدول عن أصول التراكيب:

(١) ديوان الخنساء، / ٣٨٣.

(٢) دلائل الإعجاز / ـ ٣٠١.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

أولاً: أن يكون العدول لمقتضى وفائدة، ومن قوانينهم الكلية في ذلك:

- يقول الجرجاني في مقتصده: "من المحال ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة".(١)
- ويقول ابن أبي الربيع في منع جمهور البصريين العدول عن إعمال اسم الفاعل المعرف بـ (أل) إلى الإضافة، إن لم يكن الثاني معرفا بـ(أل) أو مضافا إلى معرف بها: " فإذا قلت: مررتُ بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، فالإضافة هنا لا وجه لها، ليست للتعريف؛ لأن التعريف بالألف واللام، ولا تكون للتخفيف؛ لأن النصب أخف من الخفض، ولا تكون للتشبيه؛ لأنك لا تقول: مررت بالرجل الحسن وجه، ولا يعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى".(٢)

إن العدول الذي يقره النظام النحوي هو العدول الذي يضيف للنص إشراقًا، وليس الذي يعبث بأصول كلام العرب بغير فائدة، إذ لو كان العدول حمى مستباحًا لضاعت معه أسرار التراكيب الجمالية التي توصل إليها اللغويون العرب من خلال المقارنات الدقيقة بين دلالة التركيب الأصل، ودلالة التركيب الفرع المعدول إليه. إن ربط صحة الانزياح عن أصول التراكيب بما يجود به المبدع من ثراء دلالي أو معانٍ مبتكرة هو في الحقيقة حفظ لتوهج هذه الاتساعات،

(١) المقتصد ١/ ٤٤٥.

(٢) البسيط ٢/ ١٠٠٣.

وإبقاؤها في مجال الإبداع اللغوي، أما ترى أن بعض تراكيب المجاز – وهو أس مولدات الإبداع اللغوي – تفقد بريقها بل تخرج من قاموس لغة التخييل الإبداعي لكثرة تداولها، حتى شاع بينهم: "أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة".[(١)]

ثانيًا: أن يكون العدول موافقًا لسمت كلام العرب في تأديتهم للمعاني.

فلا تطلب معاني التقديم في مظان التأخير، كما لا تطلب معاني الذكر في مظان الحذف، فلم يكن الإبداع اللغوي في يوم من الأيام ينشأ من ضرب الأعراف اللغوية لكلام العرب بعضها ببعض، كما لم يكن من الإبداع الفرار من ملاحقة المعاني البكر المستكشفة من عطاءات اللغة وأنظمتها إلى لانهزام والانزواء في ظلام الغموض المصطنع، والاستسلام لتراكيب تضج بالنفور الدلالي، وبالألفاظ التي يتبرأ بعض عناصرها من بعض؛ لأنها تمردت على معهود كلام العرب، ولو كان ذلك باسم التحديث وتفجير طاقات اللغة، وقد حذر الجرجاني مما تخطف كثيرًا من المنجزات الأدبية المعاصرة التي تساهلت في أعراف "النظم"، وحكى إطباق علماء العربية على أن لا فضل لكلام بغير النظم وقال: "لا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ"[(٢)]، و"ليس النظم إلا أن

(١) الخصائص ٢ / ٤٤٧.

(٢) دلائل الإعجاز / ٨٠.

تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها".[(١)]

قال ابن الربيع: " إذا قلت: كلَّ يومٍ لك رجلٌ مقتولٌ، إنما المعنى: كلَّ يوم لك قتلُ رجلٍ، وكذلك المعنى في البيت[(٢)]: أكلَّ يوم أخذُ نعمٍ لكم. هذا بلا شك هو المعنى. والقصد الإخبار عن الأخذ وهو حدث، فقد أخبرت عن الحدث بالزمان، ثم عدل إلى هذا على جهة الاتساع، وليس الاتساع في كلام العرب بالذي ينقض المعنى ويغيره. وهذا كما تقول: صِيدَ عليه يومان، إنما ارتفع على أنه مفعول به، على جهة الاتساع، ولم يخرجه ذلك أن يكونا ظرفين في المعنى، وأن الصيد وقع فيهما لا بهما"[(٣)].

ثالثًا: ألا يؤدي العدول عن الأصل إلى لبس.

فاللبس هو آفة اللغات الإنسانية، "واللغات كلها عرضة اللبس، وليست العربية بدعًا بينها، ولكن العربية على لسان البليغ قادرة على مراوغة اللبس"[(٤)]

---

(١) دلائل الإعجاز / ٨١

(٢) البيت هو قول الشاعر: أكلَّ عامٍ نعمٌ تحوونه يُلقحه قومٌ وتنتجونه.

ينظر: الكتاب ١/ ١٢٩

(٣) البسيط ١/ ٦٠٣

(٤) مقالات في اللغة والأدب١/ ٣٠٥ د. تمام حسان.

- يقول ابن السراج: "والإلباس متى وقع لم يجز؛ لأن الكلام وضع للإبانة".[(١)]
- ويقول السيوطي: "اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف، واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن".[(٢)]
- ويقول ابن الشجري في حديثه عن العدول بين صيغ الأفعال: "وإذا تضمن الكلام معنى يزيل الإلباس جاز وضع بعضها موضع بعض توسعًا".[(٣)]

إن التعمية والإلباس من معطلات الفهم والتواصل اللغوي، سواء على مستوى التواصل القريب، أو التواصل الإبداعي البعيد، وثمة فرق بين النص المتمنع، الذي قد يزداد تألقًا بازدياد الوجوه المحتملة في قراءاته، وبين التركيب المستغلق الذي يفقد المتلقي القدرة على التواصل معه بسبب خلل في التركيب، بتقديم ما يستحق التأخير، أو إضمار ما يستحق الإظهار.

ومع هذه الممانعة التي تمارسها أنظمة اللغة للحد من تسرب اللبس إلى التراكيب، فإن الطبيعة الاجتماعية والإبداعية للغة التي تحتم تسلل بعض التراكيب الملبسة، جعلت النظام يتمسك بطابعه الإثرائي للمعاني، فلا يعطل من

---

(١) الأصول ١ / ٢١٩.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٧.

(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ٨٦.

التراكيب إلا ما كان اللبس فيه متأصلاً ومطردًا، فلا قرائن تدفعه، ولا السياق يذهب غموضه، أما ما كان لبسًا عارضًا، فلا تعطل التراكيب لأجله، لذا كانت من قواعدهم الكلية ما جاء في الأشباه والنظائر من قول السيوطي: "العرب لا تنقض أصولها للبس يعرض"[١]، ويقول ابن الحاجب: "فاغتفر اللبس في القليل للاختصار، ولم يغتفر في الكثير".[٢]

يقول سيبويه في حذف (كل) في نحو: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة: "فاستغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب"[٣].

ويشير ابن يعيش إلى مبدأ مراعاة النظام لتفاوت خطر اللبس على التراكيب من خلال اشتراط جمهور النحويين لتأكيد ضمائر الرفع المتصلة-دون غيرها- بـ (النفس) و (العين) - أن تؤكد بالضمائر المنفصلة نحو: جئتم أنتم أنفسكم، يقول: "فأما إذا كان الضمير المؤكد منصوبا جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر، فتقول: ضربتكَ نفسَك، ومررت بكَ نفسِك؛ لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع، فإن أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت:

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٥.

(٢) الأمالي النحوية ٤ / ١٥٢.

(٣) الكتاب ١ / ٦٦

ضربتك أنت نفسك، ومررت بك نفسك، كان أبلغ في التأكيد، وإن لم تأت به، فعنه مندوحة ومنه بد"[١].

إن المبدع في لغته هو الذي تمكنه أدواته الفنية من استغلال الإمكانات التركيبية العالية، حتى إذا ما أغرب في قوله، ترك للمتلقي ولو خيوطًا من القرائن تشده وتغريه للانقياد إلى إيحاءات القول، ولمواصلة استنطاق النص، واستدعاء القراءات التأويلية المحتملة، وبذلك يبقى للتواصل معناه، ويبقى الخفاء الذي تستلزمه اللغة الإبداعية الموحية في درجته المغرية، وها هو ذا المجاز اللغوي – تاج الفصاحة والإبداع اللغوي – كان ولا يزال رافدا معينا للاستكشافات المبتكرة، ومع ذلك لا يسوغ إلا بقرائن تصرف الذهن عن الحقيقة وتستدعي المعاني البعيدة على أصولها، وقد قال ابن رشيق: "المجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة... ثم لم يكن محالاً محضًا، فهو مجاز لاحتماله وجوه التأويل".[٢]

- إن احتواء التقنين النحوي لأنموذج ظاهرة "العدول عن الأصل"، تلك الظاهرة التوسعية ذات البعد الجمالي الرئيس في لغة العرب، يظهر لنا بجلاء خصيصتين مهمتين لكل تقنين ينجح في مطابقته للواقع اللغوي المراد تقنينه:

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٣

(٢) العمدة ١ / ٢٦٦، وينظر: الطراز للعلوي / ٣٢.

الخصيصة الأولى: قدرة النظام النحوي على استيعاب جميع مقامات النشاط اللغوي التي نستعملها واستعملها العرب في درجات متفاوتة في الفصاحة على مستوى النثر والشعر.

الخصيصة الثانية: أن سبر نحاة العرب لظواهر الاتساع والتصرف في القول قادهم إلى حقيقة مثرية، أثرت في صياغتهم للنظام النحوي وهي: "أن إنشاء الكلام أو نظمه لا يخضع فقط لما هو "تقني معياري"، وإنما محكوم أيضًا بما هو "فني ذاتي"، يرجع فيما يرجع إلى ذوق المنشئ، وقدرته على استغلال الطاقة التوليدية الخلاقة للغة حتى يصنع أسلوبًا ينفرد به عن سواه".(١)

السمة الثانية: مراعاة النظام النحوي لخصوصية الأجناس الأدبية، وطبيعة تشكلها.

أولا: قوانين التركيب ولغة الشعر (قراءة في المبدأ)

تعد مراعاة المعيار النحوي للفرق بين لغة الشعر ولغة الكلام المنثور السائر على ألسنة الناس – من أظهر دلائل معاضدة النظام للإبداع اللغوي، إذ في مقابل تقيد الشاعر بإقامة الوزن والقافية أنشأ النظام اللغوي مساحات كبرى من الرخص اللغوية التي للشاعر أن يوظفها لإبداعه، من تنقله بين ضروب عروضه إلى حين تنهده في قافيته، حتى إن الخليل – مقنن موسيقى الشعر – وصف

---

(١) قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب ١/ ٢٩٧.

الشعراء أنهم: "أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم"[١]. ويدلنا سيبويه على أن الشيء: "قد يجوز في الشعر فلا يضعفه، فإن صار إلى الكلام أوهنه وأضعفه".[٢]

والنحويون يصدرون في ترخصهم عن وعي عميق بالنص الشعري، وبطبيعة الشاعرية، وليس وعيًا بالبناء العروضي فحسب، إنه وعي بالطبيعة الانفعالية التي تتلبس اللحظة الشعرية، فتأخذ بلب الشاعر حتى لا يكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعاني[٣]، وقد ذهب ابن جني إلى "أن مثل الشاعر مثل مجري الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام"[٤]. كما أن في ترخصهم وعيًا بالعادات اللغوية التي تصنعها الموهبة، فيألفها الشاعر ويتميز بها، فكل شاعرية تتميز بتراكيب كما تتميز بقاموسها الشعري، وبعض تصاويرها الملازمة لها، ولإدراكهم لطبيعة الشاعرية وكثافة اللحظة الشعرية من جهة، ومن جهة أخرى إدراكهم أن ما يترخص به الشاعر هو في الحقيقة ليس لحنًا وخروجًا عن قوانين اللغة إنما هي استعمالات لهجية أو وجوه في العربية على غير القياس المطرد للفصحى – لأجل إدراكهم لهذا كله أباح جمهور النحاة الضرورة حتى في

(١) منهاج البلغاء/ ١٤٣.

(٢) الكتاب ١/ ٤٨.

(٣) من أسرار اللغة/ ٣٣٠ إبراهيم أنيس.

(٤) الخصائص ٢/ ٣٩٢.

حال السعة، ودون أن يكون الشاعر مضطرًّا؛ لأن الشعر – كما يقول ابن عصفور –: "موضع ألفت فيه الضرائر، فللشاعر أن يوردها دون حاجة ملحة إليها"[١]. كما أن الضرائر ترخص عن وعي بما تقذفه الشاعرية من تداعيات نفسية في لحظة اندفاع التجربة حين تسيطر الروح المتأبية التي ترى في موهبتها المقدرة على اختيار إمكانات لغوية تنأى عن المألوف المطرد، وبذلك تصبح النظرة إلى لحظة الضرورة ليست مسألة عجز طارئ، ولكن "من حيث هي مظهر من مظاهر الخروج عن الاستعمال العادي للغة، ليست إلا تعبيرًا عن الإرادة الشعرية الخلاقة التي تتجلى بها الخصائص الفردية للأديب"[٢]، وقد قال ابن جني عن ارتكاب الشاعر للضرورة بأنه "إن دل من وجه عن جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصور عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته".[٣]

ثانيا: قوانين التركيب وجنس " المثل العربي "

من شواهد مراعاة قوانين التركيب للجنس الأدبي ما أظهره النظام النحوي من احترام بنية جنس "المثل العربي"، بنقله والمحافظة عليه بغير تغيير ولا تبديل وإن خالف القياس المطرد، إذ المثل في العرف اللغوي نص لغوي مقتضب ذو بنية

(١) ضرائر الشعر / ١٢.

(٢) الضرورة الشعرية – دراسة أسلوبية / ١٢٧ السيد إبراهيم محمد.

(٣) الخصائص ٢ / ٣٩٢.

مستقرة ومحفوظة من التحولات التركيبية، سواء كان مرسلا بذاته، أو مقتضبًا من أصل، إذ "من شرط المثل ألا يغير عما وقع في الأصل عليه، ألا ترى أن قولهم: أعطِ القوس باريها، تسكن ياؤه، وإن كان التحريك الأصل، لوقوع المثل في الأصل على ذلك، وكذلك قوله: الصيف ضيعت اللبن، لما وقع في الأصل للمؤنث لم يغير من بعد، وإن ضرب للمذكر".(١)

ومن قوانين النحويين الكلية في الأمثال، وما جرى مجراها الآتي:

- يقول المبرد: "الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر".(٢)
- ويقول السيوطي: "الأمثال تحتمل ولا تغير".(٣)
- ونقل عن الزجاجي: "الأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت، ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال".(٤)

إن حفظ اللغويين لبنية المثل العربي من التغيير فيه صيانة لكثير من الأمثال، وبخاصة تلك الأمثال التي ليس لها مزيد شهرة، أو الأمثال التي ليس في نصها ربط بواقعتها، وخالية من ذكر الأسماء والقبائل والأمكنة، إذ يمكن للتغيرات التركيبية أن تقلل من قدرة الأجيال اللغوية على ربط النسخة المغيرة بنسختها

(١) منقول عن المرزوقي في المزهر ١/ ٤٨٨.

(٢) المقتضب ٤ / ٢٦١.

(٣) الأشباه و النظائر ١ / ٢٠٨.

(٤) المزهر ١ / ٤٨٨.

الأصلية، فتضعف الإيحاءات المنبعثة من ربط المثل بقصته وواقعته. لذا يعد هذا الموقف اللغوي هو السبب الرئيس لحفظ وتناقل هذه الأمثال ورصدها في خزانة تراثنا الكبير، فلقد "آثر العرب "تحنيط" مثل هذه الجملة، وحكايتها كما هي حتى تكون أدل على تمام مشابهة حال بحال وأبعث على دواعي المقارنة بينها"[(١)]، وهذا التفسير يؤكد على استحضار النحوي للعنصر النفسي الذي يراعيه العرب حال تبادلهم النشاط اللغوي، وفي ذلك كمال توظيف للاستعارة التمثيلية المجازية الناتجة من استعارة مورد المثل الذي قيل فيه لمضربه الذي يضرب فيه بلا تغيير ولا تبديل.[(٢)]

---

(١) لغة الشعر / ١٣٩ محمد حماسة عبداللطيف.

(٢) شروح التلخيص/ ٤٧.

ختامًا

إن النظرة الفاحصة – لا النظرة العجلى – إلى الفكر النحوي تؤكد على أن وظيفة التراث النحوي لم تكن مقصورة على رصد مدى خضوع الكلام لقواعده الصارمة وأصوله الواجبة فحسب، بل كان الجانب الإبداعي والاستكشافي حاضرًا في أنظمة الاتساع والترخص فيه، التي تعطي حرية منضبطة في العدول عن أصوله النظرية، وإجراء الأشياء في غير مجراها الأصلي بالتناوب، والتضمين، والحمل على المعنى، وكثير من ضروب الاتساع، وكل ذلك لخدمة فنية النص، لذا كان من خصائص النظام اللغوي تلك المرونة التي تتسع لكل "محاولة هدفها زحزحة الحدود عن بعض مواضعها، ليتسع مجال التصرف دون أن تنهار مؤسسة اللغة، ويبطل الخطاب"[١]

كما أن للنظام النحوي وجهًا إبداعيًّا آخر، فلك أن تتأمل كيف رفع النظام النحوي من مستوى التلقي، فأمد المتلقي بما يجعله مؤهلاً لتقبل جماليات النص،

(١) من قضايا النص الشعري/ ١٦٢ محمد عبدالعظيم.

وذلك من خلال نظام "التأويل" المستساغ الذي يجيز حمل الكلام على غير ظاهره، إذ التأويل مصدر من مصادر إنتاج الدلالة وهو نهج تركيبي دلالي لقراءة النص قراءة واسعة تفتح مجالاً للمقارنة بين ما هو في ظاهر التركيب وما هو في باطنه، ولولا هذه القراءة التأويلية لضاقت قوانين العربية عن ثراء ألسنة العرب المطرز بكثير من التراكيب المجازية الفصيحة التي لها دلالاتها ومقاصدها البيانية.

إن الاتساعات التي يحملها النظام النحوي هي – في تقديري– استجابة للطبيعة الاجتماعية للغة ومن تجليات تلك الطبيعة: مبدأ التبادل الوظيفي بين الأديب ولغته، فاللغة تمنح الأديب ألفاظها وتراكيبها الواسعة وهو – كذلك – يضيف إلى رصيد اللغة عن طريق كفاءته اللغوية تلك الدلالات المستكشفة، والخيالات التصويرية المبتكرة، وهذا ما يدفعنا إلى حقيقة لا مرية فيها، وهي أن جزءًا رئيسًا من عوامل نجاح عملية الإبداع اللغوي هو أن يكون الأديب أو المبدع مطمئنًّا واثقًا، وليس متشككًا في النظام اللغوي الذي يحتويه.

الفصل الثالث

فاعلية المشتقات في النظام النحوي

(فِعْلُ المقولات وحركيَّةُ السِّمات)

مدخل:

تهدف هذه الدراسة إلى سبر أغوار ما تُضفيه أبنية المشتقات الصرفية من حراك داخل النظام النحوي التركيبي، وذلك من خلال تجلية حقيقة الطاقة الدلالية الكامنة المتمثلة في مقولتي (الحدث والذات)، ومن خلال تجلية صور الإمداد التركيبي المتمثل في السمات التركيبية التي تكتسبها هذه الأبنية في حال التركيب، ذلك الاكتساب الذي أورث هذه الأبنية نشاطًا حيويًّا في النظام النحوي حتى لتكاد تراها أحرى بالاسميّة في تراكيب، وبالفعلية في تراكيب أخرى.

المشتقات ذات طبيعة نشطة داخل النظام النحوي، ولا تكاد تجد نظرية من نظريات النحو العربي الرئيسة إلا وتجد التأثير والتأثر ظاهرًا بينها وبين هذه الصفات. والسبب الرئيس وراء ذلك-في تقديرنا-سببٌ دلاليٌّ بامتياز، حيث

الملاءة الدلاليَّة المكونة مما تستبطنه بنيتها التحتيَّة (الحدث/ الذات)، ومما تجود به عطاءات حركية التراكيب التي تؤثر في بنية هذه الصفات وتضيف لها ما يُنمِّي ثراء تراكيبها الدلالي. لذا وجدتْ هذه الدراسة نفسها أمام خيار التداول الوصفي التحليليّ الذي يلائم ملاحقة تشعّب فاعلية هذه الصفات بمقاربات متعدّدة، ويلائم استنطاق تراكيبها لإبراز ما يضيفه المجال التركيبي إلى بنيتها الصرفية التي أبدت مرونة دلالية مثرية.وقد حاولت هذه الدراسة أن تلمَّ بسلوك فاعلية هذه الصفات وأثرها في قوانين التركيب.

توطئة: فاعلية المشتقات في النظام النحوي

الفاعلية «وصفٌ في كل ما هو فاعل»[(١)]، والمشتق باعتبار الاصطلاح الصرفي: «هو ما أُخذ من غيره ليدلَّ على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات. ونعني بالارتباط أن يكون بينهما اتصالٌ ما، سواء أكان على جهة الوقوع منها أم عليها، أم فيها، أم بواسطتها، والمشتق بهذا التحديد يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة»[(٢)].

(١) المعجم الوسيط ٢/ ٧٢١ (فعل).

(٢) التبيان في تصريف الأسماء ٣٤.

والمشتق «يُقال للفرع الذي صيغ من الأصل، لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنك تشتق الفرعَ لتُخرج منه الأصل، وكأنَّ الأصل مدفونٌ فيه، و(المشتق منه) هو الأصل»[1].

والنظام النحوي هو مجموعة القواعد والقوانين المتفاعلة والمتسقة التي تحكم تراكيب العربيَّة. ولا يكاد يتحقق مفهوم النظام إلا إذا تحققت درجةٌ مقبولة من السُّلَّمية في قوانينه، واحتوى في حقيقته على أنظمة **صغيرة وكبيرة**. ولا ريب أنَّ الاشتقاق أحد أهم أنظمة البناء اللغوي في العربيَّة، وهذا يسلمنا للقول بأنَّ أبنية المشتقات اكتسبت فاعليتها النشطة في النظام من كونها نظامًا صرفيًّا من حيث البناء والصيغة، ولا نُغرب إذا قلنا من وجه آخر بأنها نظام تركيبي له خصائصه، وأحكامها التركيبية الخاصة لها في الإعمال وفي الوظائف النّحوية التي تحتلها دون غيرها، وبناء على ذلك، تفردها كذلك بدلالاتها التركيبية في نحو دلالة الإضافة غير المحضة ودلالاتها الزمنية ونحو ذلك.

من هنا اكتسبت الصفات المشتقة خصوصية التأثير الفاعل والتأثر داخل النظرية اللغويَّة، وتوفَّر لهذه الأبنية ما يتوفر لأي نظام لساني ولغوي داخلي: وحدات أساسية ذات قواعد محددة، وبينها علائق عضويَّة وغير عضويَّة (الأصل الواحد-الحدث-الذات)، وأحكام مسيَّرة تتسم بالائتلاف والتعاضد وتتفاوت في الأولية بحيث يُصار للأقوى عند تعارض قاعدتين، ونظام منغلق على نفسه

(١) الممتع لابن عصفور ١/ ٤٤.

بأبنية (يُخرج الجوامد وأشباهها)، لكنه ينفتح على الأنظمة التركيبية الأخرى من مثل: (نظام العامل-نظام الموقعية-نظام التضام). وكل ذلك سيكون تحت مجهر دراستنا التحليليّة من خلال تفهُّم عمق البنية التحتية لهذه الأبنية، ومن خلال رصد حركية سماتها التركيبية: الاسميّة والفعليّة.

المبحث الأول
البِنية التحتيَّة (الحدث والذات) والوظائف النحوية

أولاً: مقولة الحدث

يقوم نظام الاسمية في النظرية النحوية على أن أسماء الأجناس هي الأصل الذي يأتي أولًا، فهي «ما كان دالًّا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة»[١]، وإنما صارت هذه الأسماء أصول الكلام؛ «لأنه ليس قبلها ما تكون فرعًا له ومشتقةً منه»[٢]، وهذه الأولوية وذلك الجمود هو ما أورثها دلالات الإبهام والشيوع.

وقد قسموا أسماء الأجناس إلى اسم عين، «وهو ما يقوم بنفسه كرجل»[٣]، «واسم المعنى كعِلْم، فإنه لا يقوم بنفسه»[٤]، وكل واحدٍ من القسمين ينقسم إلى اسمٍ غير صفةٍ كرجل وعِلْم واسمٍ هو صفة كراكبٍ ومفهوم.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٧.
(٣) الإيضاح في شرح المصل ١/ ٢٢.
(٤) المرجع السابق.

وقد تداول النحويون مسألة (أصل الاشتقاق)، وقد استقرّ الرأي السائد في الدرس النحوي على أن اسم الحدث (المصدر) المتولِّد عن أسماء الأجناس هو أصل الاشتقاق، وعنه تولدت الأفعال وسائر الأسماء، وقد قال سيبويه: «وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء» [(١)]، وقال في الأفعال: «والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المحدَّث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضَرْب، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون **منه** الأحداث وهي الأسماء» [(٢)].

هنا يتبيَّن أن الحديث عن مقولة (الحدث) في التحليل النحوي هو في الابتداء حديثٌ عن (المصدر)[(٣)].

---

(١) الكتاب ١/ ٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤.

(٣) قال عبد القاهر: «وتسمى المصادر الأحداث والحَدَثان، وذلك أنها تحدث مرة بعد أخرى، ولا تكون ثابتة كزيد وعمرو، ويسمِّيها المعاني أيضًا لأجل أنها ألفاظ لا تدل على أشخاص كزيد ... ألا ترى أن الضرب والقتل والقيام لا يدل شيءٌ فيه على شخص وإنما يدل على معنى. ويسميها الفعل أيضًا، وهذا على مقتضى العادة. وهو أن الضرب فعلٌ يُفعل في الحقيقة»، المقتصد ١/ ٥٨٠.

وابن جني في حديثه عن تجريد المراتب الدَّلالية، التي رتبها بحسب القوة إلى دلالات ثلاث، هي: الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية[١].

نجد أنَّه أثبت أنَّ الحدث أقوى دلالة في المصدر باعتباره دلالة لفظيَّة، قال: «وكذلك الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة، على ما نقوله في المصادر» [٢].غير أنَّ الذي يظهر من كلام النحاة هو أنَّ دلالة الحدث ليس هي الأصل في المصدر وحسب بل في كل ما اشتق من هذا الاسم المنتمي لأسماء الأجناس والمتصدر بجموده وعدم اشتقاقه من شيء، وبدلالة الإبهام والشيوع المتمكنة منه.

ومع سريان الحدث من المصدر إلى ما اشتُقَّ منه-حافظت هذه الدلالة على مكانتها من حيث التجريد الدلالي، فدلالتها دلالة لفظية، وقد قال ابن جني:

---

(١) جاء في (الخصائص): «ألا ترى إلى (قام)، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من قِبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنَّها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه؛ وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيِّز الضروريات، ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فِعل، ولابد له من فاعل»، الخصائص ٣/ ٩٨.

(٢) الخصائص ٣/ ١٠١.

«وكذلك اسم الفاعل، نحو: قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يُفيد كونه صاحب الفعل»(١). وإلى أبعد من ذلك ذهب السهيلي، فقد تحدث عن تسرب دلالة الحدث إلى الظروف، وقال في تعدِّي الفعل إلى الظرف: «فإن كان الظرف مشتقًا من فعل، تعدى الفعل إليه بنفسه؛ لأنه في معنى الصفة التي لا تتمكن ولا يُخبر عنها، وذلك نحو (قبل) و(بعد)و(قريبًا) منك؛ لأن في (قبل) معنى المقابلة، وهو من لفظ (قِبل)» (٢).

والحقُّ أنَّ ارتباط دلالة الحدث بالجذر الأصل للمفردة جعل لمح هذه الدلالة الأصلية ليس معتذرًا حتى في الأسماء النائية عن الاشتقاق، من الأسماء المحضة والجوامد الدالة على الذوات ونحوها، وهذا ما جعل التحليل اللغوي عند ابن جني يستنطق الأحداث في كثير من صيغ الأسماء البعيدة من حيث السمات عن معنى الحدث في التقسيمات النظرية عند النحويين. يقول ابن جني: «فإن قلت: ألا تعلم أنَّ في الناقة معنى الفعل. وذلك أن الناقة عندهم مما يُتحسَّن به ويُزدان بملكه، وبالإبل يتباهون وعليها يُحملون ويَتَحَمَّلون، ولذلك قالوا لمذكَّرها: الجمل؛ لأنه (فَعَلٌ) من الجمال، كما أنَّ الناقة (فَعَلَةٌ) من التنوُّق» (٣). غير أنَّ الفيصل الذي يُخرج هذه الأسماء من المشتقات في النظرية النحويَّة هو عدم

(١) الخصائص ٣/ ١٠١.
(٢) نتائج الفكر ٣٨٨.
(٣) الخصائص ١/ ١٢٢.

جريانها على الأفعال، وقد قال ابن جني: «وكذلك (دار): من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها؛ وكذلك كثيرٌ من المشتقات تجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جاريةً عليها»(١).

وقد حاولتْ دراسةُ البحثَ في مراتب المشتقات في الدلالة على الحدث، فجاءت الأسماء بحسب التراتبية التالية(٢):

١- المصدر.

٢- الصفات (اسم الفاعل-اسم المفعول-الصفة المشبهة...).

٣- الأسماء المشتقة التي لا تعمل عمل الفعل (اسم الآلة-واسم الزمان والمكان).

٤- اسم العلم المنقول عن اسم حامل لدلالة الحدث (الحارث).

٥- اسم الجنس الجامد التي تُشعر أصوله بمعنى الحدث وهو على وزن من الأوزان القياسية(كاهل).

٦- اسم الجنس الجامد التي تدل أصوله على الحدث لكنه يضلُّ نائيًا عن الفعل (ناقة).

٧- اسم الجنس الجامد جمودًا محضًا، لاسيما ما كان من أصول أعجميّة (كرسي، فرعون).

---

(١) الخصائص ١/ ١٢٠.

(٢) مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي ٣٢٥.

وبالجملة فإنَّه «يعود ضعف معنى الحدَثية الذي يُخرج بعض الصيغ الاسمية من دائرة المشتقات النظامية إلى عوامل، لعل أهمها نزوع دلالة هذه الصيغ إلى الاختصاص بمسميات دون أخرى بحيث يؤدي تضييق مجالها الدلالي إلى مخالفة طبيعة الدلالة في الفعل وهي طبيعة أقرب إلى عموم اسم الجنس منها إلى خصوص اسم العلم. إذ تتسم دلالة الفعل بكونها تعمُّ جميع أفراد الحدث التي تقع تحت جنس مدلوله، فلا يُطلق على بعضها دون بعض» [(١)].

ثانيًا: مقولة الذات

يوجز ابن يعيش دلالة الصفات في العربيَّة، ويفصلها عن غيرها بقوله: «والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى: أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسْود مثلًا، فهذه الكلمة تدل على شيئين، أحدهما: الذات، والآخر: السَّواد، إلَّا أنَّ دلالتها على الذات دلالة تسمية، ودلالتها على السَّواد من جهة أنه مشتقٌّ من لفظه فهو خارجٌ، وغير الصفة لا يدل إلا على شيءٍ واحدٍ وهو ذات المسمَّى»[(٢)]. وفي موضع آخر يصف طبيعة احتمال الصفات لدلالتيها بشكل أدقّ، بقوله: «إذا قلت أسود، فقد دلّ على شيئين: على الذات، والسواد الذي استحق به

(١) المرجع السابق ٣٢٩.

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٤.

أن يكون أسود، فهما شيئان: حامل ومحمول، فالحامل الذات، والمحمول السواد، وكذلك ضارب، دلَّ على الضرب وذات الضارب» [١].

ومن الدقة اعتبار الذات حاملًا لمحمول وهو معنى الوصفية. ذلك أنَّ كلمة (حامل) أكثر دقّة من (الشيء) و(الجسم) و(الشخص) في التعبير عن حقيقة معنى الذات من حيث هي مجرَّد شكل أو وعاء أوخط محيط يكتمل به معنى الوصفيَّة إذ يتنزل فيه ليتخذ صورته المقصودة عند المتكلم. فمعنى الجمال مادة لا تتضِّح معالمها إلا بذات موصوفة كأن تكون طقسًا أو فتاة أو زهرة أو عصفورًا[٢].

وبالجملة فإنَّ الأسماء والصفات في العربيَّة تدل بدوالِّها على الذوات بالضرورة، وبدرجات سنرى لاحقا تأثيرات ذلك على الأحكام التركيبيَّة، «والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنًا»[٣].

وقد حاول محمد التهانوي في كشَّافه أن يجمع كليات من كلام اللغويين ومعطيات المنطق لتقريب العلاقة بين ثلاثية (الوصف-الحدث-الذات)، فظهر بتجليات من كلام أهل العربيّة، من أهمها، أن الجنس كـ(رجل) «يدلّ على الذات باعتبار معنى به هو البلوغ والذكور، ولكن ذلك المعنى ليس مقصودًا بالدلالة، فإنَّ المقصود هو الموصوف بخلاف: (ضارب) -مثلا- فإنه يدلّ على ذات باعتبار

(١) المرجع السابق ٢/ ٢١٩.

(٢) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٤١٩.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ١/ ٢٩.

معنى هو المقصود بالدلالة عليه وهو اتصافه بصفة الضرب فالمقصود الدلالة في نحو رجل هو الموصوف لا الاتِّصاف، وفي الضارب هو الاتصاف دون الموصوف»(١). والفرق بين اجتماع دلالتي الحدث والذات في الأوصاف الصريحة، وغير الصريحة هو أن أسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان أو مكان أو آلة موصوفا بل لزمان أو مكان أو آلة مضافا، فمعنى المقتل: مكان القتل أو زمانه لا مكان أو زمان يُقتل فيه، وإلا لزم أن يكون فيه ضمير راجع إلى المكان والزمان، أمَّا اسم الفاعل ونظائره لا يمكن تفسيره إلا بالتوصيف(٢).

بذلك يتبيّن أنَّ كثيرًا من الأحكام النحويَّة التركيبيَّة المرتبطة بفاعلية المشتقات في النظام النحوي على علاقةٍ جوهريّة بالطريقة المذهوب بدلالتَي (الحدث) و(الذات) إليها.

ثالثًا: فاعلية المشتقات والوظائف النحويَّة:

أهم مظاهر فاعلية المشتقات النظامية في النظام النحوي امتلاكها حق الأصالة في تمثيل بعض الوظائف النحويَّة. وحين نتحدث عن مفردات من مفرزات نظرية (الأصل والفرع) في التفكير النحوي، فإن ذلك يستلزم استحضار قدرة اللغة على الانزياح عن أصول التراكيب لمقتضى، مما يُسهِّل علينا تفهم هذه النظرية باعتبار موائمتها لطبيعة اللغة كما يستلزم استحضار غاية نحاة العرب من

---

(١) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ٢/ ١٧٩٢.

(٢) المرجع السابق.

هذه النظرية الراسخة في تفكيرهم وهي غاية احتواء طبيعة اللغة المتفلّتة بكثرة وتنوع تراكيبها وأبنيتها عن طريق حمل الأكثر على الأصل، وقبول الأقل على الفرعيَّة التي لاتخلو من معنى إثرائي للغة. وهذا يسهّل علينا تفهُّم هذا النظرية باعتبار موائمتها لطبيعة تفنين اللغات والتقعيد لها.

أ. خصائص البِنية التحتية ووظيفة (النعت).

الأصل في النعت أن يكون مشتقًّا[(١)]، وما جاء على غير ذلك فهو عند النحويين في تأويل المشتق، ولذلك «جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق»[(٢)]، خلافًا لابن الحاجب[(٣)]، والرضي[(٤)].

وسيبويه والنحويون من بعده يتحدثون عن الدلالة المعنوية الرئيسة لوظيفة الصفة التركيبيّة، إذ «الصفة تحليةٌ نحو الطويل، أو قرابة نحو: أخيك وصاحبك، وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة»[(٥)]، نحو: مررتُ بزيدٍ هذا، والتأويل: الحاضر أو المشار إليه[(٦)].

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٦، المقرَّب ١/ ٢٢٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٥٦.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ١/ ٢/ ٩٧٣.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٩٢٦.

(٤) شرح الكافية (القسم الأول) ١/ ٢/ ٩٧٣.

(٥) الكتاب ٢/ ١١.

(٦) ينظر: التعليقة ١/ ٢٢٧.

وهذه الدلالات تصدر عن الأوصاف، «فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتة؛ ليُعرف بعضها من بعض، وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتًا»(١).

وفي نفي صلاحية الوصف بالعلم الخالص يعلل ابن يعيش بعدم الاشتقاق، ومن ثم عدم صلاحية العلم الخالص فلا يوصف به، لعدم الاشتقاق فيه، وذلك «أنه لم يُسَمَّ به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره، ويُوصف لما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ»(٢).فالأعلام «إنما وضعت لتعيين ما وُضعت عليه من غير نظر إلى صفة من صفاته، وتعيينه في جميع أحواله»(٣).

إن فاعلية المشتق في تمثيل وظيفة النعت تقوم على الأثر المشترك الذي تؤديه تركيبة البنية التحتية:

أ- دلالة الحدث والمعنى المؤهِّلة لوسم المنعوت.

ب-دلالة الذات التي تربط المركب الوصفي (النعت بالمنعوت).

ووظيفة التحليل النحوي هي إقصاء ما لا يحتوي من الأسماء على هذه الدلالتين أو إحداهما عن هذه الوظيفة إذا تعذّر –ولو بالتأويل–تلمس حدث أو افتراض ذات.

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٦٠.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٥١.

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٢٢.

ولذلك وجد النحاة أن عدم صلاحية الأسماء غير الواصفة للوصف - يتوجه تارة إلى سبب انتفاء الحدث، وتارة إلى سبب انتفاء دلالة الذات.

يقول السهيلي: «والاسم المفرد لا يكون نعتًا، ونعني بالمفرد ما دلَّ على معنًى واحد، نحو: عِلْم وقُدْرة.وإنما لم يكن نعتًا؛لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول، لأنه اسم جنس على حاله، فإن قلت: ذو علم وذو قدرة كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله. فكل نعت وإن كان مفردا في لفظه فهو دال على معلومَين، حامل ومحمول، فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمول هو الصفة»(١).

ويظهر في التحليل النحوي أثر مسألة أصل الاشتقاق وترتيب ما اشْتُق منه على تكوّن البنية التحتيّة للصفات، فقد علَّل السهيلي لدلالة الذات فيها لقوله: «وإنَّما أُضمر في هذا الاسم وأشباهه ولم يُضمر في المصدر الذي هو الصفة في الحقيقة؛ لأن هذا الاسم مشتقٌّ من الفعل، والفعل هو الذي يُضمر فيه دون المصدر؛ لأنه إنما صيغ من المصدر ليُخبر به عن فاعل... وليس كذلك المصدر؛ لأنه اسم جنس، فحكمه حكم سائر الأجناس»(٢).

وهنا تظهر فاعلية المشتق بما يحمله من دلالة الذات. في دفع اللبس عن التراكيب، فالوظيفة الإحالية الكامنة فيه وشيجة ربط وارتباط، إذْ الضمير في

(١) نتائج الفكر ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق.

الصفات «لأجل أنَّها بمنزلة الفعل وأصل احتمال الضمير للفعل لأجل أنه ليس لشيء يستقلُّ بنفسه»(١).فاحتاجت الأوصاف إلى ما تستقلّ به.

ومن فاعلية البنية التحتيَّة (الحدثِ/ الذاتِ)تأثيرُها في حجر الزاوية للتفكير النحوي وهي نظرية (العامل). وقد أشرنا -قبلًا-إلى أنَّ اجتماع دلالتي البنية التحتيَّة في المشتق ليس على طريقة أن إحدى الدلالتين قسيمة للأخرى، وأن تعبير الجرجاني والسهيلي وابن يعيش بالحامل والمحمول تعبير دقيق، إذ يُشكَّل الحامل أو المحمول بما يليق بالدلالة المرجوَّة من كل نوع من أنواع المشتق، فليست الدلالتان ذات قالبٍ ثابت ومحدد، وقد قيل في طبيعة دلالة الذوات في اسم الزمان والمكان: أنها ذوات غير مذهوبٍ بها مذهب الصفة، قال ابن الحاجب في علة عدم إعمال اسم الزمان والمكان: «لم تعمل بخلاف المصدر، فإنه اسم للمعنى كالفعل، وبخلاف اسم الفاعل والمفعول، فإنها صفة، والمعنى في الصفة هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك، وليس اسم الزمان والمكان كذلك؛ لأنهما اسمان لذوات غير مذهوبٍ بها مذهب الصفة، فيُجريا مجرى اسم الفاعل، ولا مجرَّد المعنى فيُجريا مجرى المصدر، فمن أجل ذلك امتنع العمل فيهما»(٢).

إنَّ الصفات الأقوى اشتقاقًا ومشابهة للفعل تتعدى في العمل إلى غير مُخصِّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما، أمَّا اسم الزمان

(١) المقتصد ١/ ٢٥٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٨.

والمكان واسم الآلة (المقتل -المضرب-المفتاح) فإنَّ دلالتهما على الحدث والذات لم تؤهلها للعمل فيما يخصص الذات. وقد حاول الرضي الإجابة عن ذلك بقوله: «فالجواب أنَّ اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يُخصِّص الذات المبهمة التي يدلَّان عليها وضعيٌّ، بخلاف الآلة واسميْ الزمان والمكان، فإنَّها وضعت على أنْ تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معيَّن غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، فلمَّا لم يكن لها مخصص لم تجرِ عليه، ولم ترفعه، ولم تنصب-أيضًا-شيئًا؛ لأن النصب في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه»[(١)]. هنا تتضح العلاقة بين فاعلية البنية التحتية ونظرية (العامل)، إذ الذات المبهمة في الصفات قوية الشبه بالفعل، تحتاج إلى مخصِّص سياق، وهذا التطلُّب هو سبب عمل الوصف في المخصِّص لفظًا أو تقديرًا، ومن أسس نظرية العامل في التفكير النحوي أنَّ «علة العمل الاقتضاء»[(٢)]، كما أنَّ من أسسهم في تفاوت العمل أنه «يرتبط عدد المعمولات التي يتعدَّى إليها العامل ودرجة الحرية في حركتها في الجملة بقوة العامل التي يتحدَّد جانبٌ فيها بمعناه»[(٣)]، وما ذهب إليه الرضي في تحليله هو وفق هذه القواعد، ووفق ما اقتضته فاعلية البنية التحتية للأوصاف، إذ تقتضي الصفات العمل باعتبار ما في دلالته على ذات مبهمة تحتاج تخصيص، وباعتبار ما

(١) شرح الشافية ٢/ ١٥.

(٢) التبيين للعكبري ٢٣٠.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ١٩٥.

في دلالة الحدث من إمكان تخصيصها بملابسات، «ولذلك تحتاج كل الصفات إلى معمول على الأقل هو فاعلٌ لها في اللفظ وهو عبارة عن الذات الموصوفة بالحدث.ويغلب ما كان فيها حاملًا لسمة التعديَة معمولات أخرى كالمفعول به.وهي في جميع الحالات مشتقات إما عاملة في اللفظ والمعنى بظهور معمولها أو معمولاتها، وإمَّا عاملة في المعنى لا في اللفظ بتقدير معمول لها هو الفاعل. يرجع هذا التعميم إلى نقصان دلالتها المرجعيّة التي تجعلها تقتضي معمولًا يُعيِّن المبهم لتتم الدلالة بانغلاق الدورة العامليَّة.خلافا لذلك لا تعمل مشتقات أخرى لتمام دلالتها على الذات بالوضع»[١].

إنَّ مما ينبغي علينا تسجيله هنا، هو أنَّ عمل المشتقات في التحليل النحوي ليس مرتبطا بمقولة (الحدث) وحدها وملابسات القرب من الأفعال، بل إن دلالة (الذات) وطبيعة تشكلها التركيبي له أثرها في نظرية العامل النحوي.

ب. خصائص البنية التحتيَّة ووظيفة (الحال).

الحال وظيفة نحويَّة ذات بنية اشتقاقية[٢]، وما جاء على غير ذلك تأوله النحويون نحو قولك: ظهر الرجل أسدًا، أي: شجاعًا، أو تركوه بلا تأويل

(١) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٦٧٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٦، المقتضب ٣/ ٢٣٤، الأصول ١/ ٢١٣.

لدلالته البيِّنة على الهيئة، كما فعل سيبويه في نحو: هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا[(١)]، إذ دلالة الأطوار فيه دلّت على الهيئة والتحول.

وإنَّما كانت بنيته اشتقاقية (حدث/ الذات) لأمرين:

١- «أنها صفة في المعنى تُسمى حالًا»[(٢)]، فاستحقت بنية النعت.

٢- «أنَّ الحال هو ما يحتمل التحوُّل والتنقُّل، وحقيقتُها أنَّها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعًا منه، أو واقعًا عليه، فإذا قلت: جاءني زيدٌ راكبًا، فالركوب هيئةُ زيدٍ عند وقوع المجيء منه، وكذلك ضربتُ زيدًا قائمًا، القيام هيئةُ زيدٍ عند وقوع القيام منه، وكذلك: ضربتُ زيدًا قائمًا، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه، وهذا المعنى بابه الصفات»[(٣)].

فأصل الوصفية فيها، ودلالة التحول والانتقال جعلت الغالب الأعم فيها أن تكون مشتقًا تشكل دلالتي الحدث والذات بنيته التحتيَّة. وقد ربط السهيلي بين دلالة البنية التحتية للمشتق على الانتقال بأصله الاشتقاقي وهو الفعل الدال على التجدد والحدوث وقال: «لأنها مشتقة من التحول فلا تكون إلا صفة يتحول

(١) الكتاب ١/ ٤٠٠.

(٢) المرتجل ١٦٠.

(٣) المقتصد ١/ ٦٧٦.

عنها، وكذلك لا تكون إلا مشتقة من فعل؛ لأن الفعل حركة ثابتة»[١].وفي التحليل النحوي ثمة مؤشرات على اختلاف درجة احتياج النعت والحال إلى البنية الاشتقاقيَّة.وملاحظة الفرق في ذلك الاحتياج يُظهر لنا طبيعة أثر البنية التحتية في تشكل الوظائف مع اختلاف غايتها الوظيفية الأصلية، والحالُ-لتنوع تراكيبه وتشكّلاته التركيبيَّة-له علاقات وملابسات بوظائف عدة، ولن نعدم حين نسبر هذه العلاقات الحصول على معطيات له أهميتها في علاقة الوظيفة ببنيتها التحتيَّة. إنَّ الشيء إذا شابه أشياء أو التبس بها -تعددت مصطلحاته.فظرفية وقوع الفعل في حال معينة جعلت سيبويه يُسمِّي الحال مفعولًا فيه، كما أن ملابسته بالخبر وسدَّه مسدَّه -باعتبار أن كلًا منهما وصف لصاحبه في المعنى وإن كان ذاك لمجرد إثبات النسبة والحال قيدٌ لإثبات تلك النسبة[٢] -منحته مصطلحه، يقول سيبويه: «فكأنَّ ما ينصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها»[٣]، والصيمري يقول: «أما المفعول فيه فشيئان: أحدهما الحال، والآخر: الظرف»[٤].

(١) نتائج الفكر ٣٩٦.

(٢) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربيَّة ١٥٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٩٢، وينظر: المقتضب ٤/ ٤٠٠

(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٥.

وسماه سيبويه مفعولًا به، قال: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛لأنه حالٌ يقع فيه الأمر، فينصب؛ لأنه مفعولٌ به، وذلك قولك: كلّمته فاهُ إلىٰفيَّ»[١]. وذلك لأن (فاه) في حقيقته مفعول به، إذ التأويل: جاعلًا فاه إلى فيَّ[٢]. وبالجملة فإن الحال فضلة كالمفاعيل، جاءت بعد تمام الجملة، وقد ذهب ابن يعيش إلى أن «الحال تُشبه المفعول على سبيل العموم...ولا تخص مفعولًا دون مفعول، ولها شبه خاص بالمفعول فيه»[٣].

ومهما يكن من أمر فإن تشكلات الحالية المتنوعة هو ما جعلها تلتقي في بعض صورها مع التمييز وخبر الفعل الناسخ، والمفعول الثاني للفعل الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، غير أنَّ اشتراك الحال مع النعت في تشكل دلالة البنية التحتيَّة الاشتقاقية لهما =هو ما تُعنى به مقاربتنا هذه إذ يحمل التحليل النحوي إشارات تدل إلى أنَّ (النعت) أعلق بالمشتق من (الحال)، بالرغم من أنَّ كليهما صفة في المعنى، يجريان بتفاوت على سابق (منعوت/ صاحب الحال)، ولابُدَّ أن تكون للفروق بينهما كلمة، وبالجملة فإنَّ الحال معمولة على سبيل

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩١.

(٢) الكوفيون يرون أن (جاعلًا)، هو الناصب لــ(فاه). ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦/ ٧.

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٤٥.

الفضلة فهي جارية مجرى المفعول وهي زيادة خبر، والصفة معمول فيها على سبيل الحاجة إليها لرفع اشتراك الموصوف بغيره[١].

ومن نصوص سيبويه الصريحة في بيان تفاوت علاقة الوظيفتين بالاشتقاق قوله: «وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قُفيزًا بدرهم قفيزًا بدرهم، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة

،لقبح النكرةموصوفة بما ليس صفة، وانما هو اسم كالدرهم والحديد،ألا ترى أنك تقول :هذا مالك درهما وهذا

خاتمُك حديدًا، ولا يَحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا وقبيحًا إذا كان صفةً»[٢].

ويمكننا أنْ نُرجع التصاق البنية الاشتقاقية بالنعت أكثر من الحال، لأسباب هي في حقيقتها سمات دلالية للحال بالدرجة الأولى، وهي كالتالي:

١- الوظيفة الخبرِّية للحال. وقد أشرنا إلى التعالق بين الحال والخبر، ولذا لم يكن عبثا من سيبويه أن يعبر في النص السابق عن الحال بمصطلح الخبر، وقد قال السيرافي في نحو مثال سيبويه: هذا خاتمُك حديدًا: «ولا يحسن أن تجعله صفةً، فتقول: مررتُ بخاتمٍ حديدٍ ...؛ لأنَّ الحال خبرٌ، والخبر يكون بالاسم وغيره، والصفة لا تكون إلّا للتحلية»[٣].

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٠٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٦/ ١٤.

٢- سمة المفعولية في الحال. وقد علل الشنتمري نصب العرب (قُفيزًا) على الحالية وهو (جوهر) بقوله: «أجاز سيبويه نصب هذا على الحال جوازًا حسنًاوقبَّح أن يكون صفة، وإنما حَسُن أن يكون حالًا، ولم يحسن أن يكون صفة؛ لأنهم قد يجعلون الجواهر أحوالًا ...؛ لأنَّ الحال مفعولة والمفعول يكون جوهرًا، وغير جوهر» [(١)]، فالحال «تشبه المفعول من حيث إنَّها تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله، أنَّ في الفعل دليلًاعليه كما كان فيه دليلٌ على المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: قمتُ، فلابُدَّ أن تكون قد قمتَ في حالٍ من الأحوال، فأشبه قولُك: جاء عبدُالله راكبًا، قَولَك: ضرب عبدُالله رجلًا، ولأجل هذا الشبه استحقَّت أن تكون منصوبةً مثله» [(٢)].

والذي يظهر أن ربط نصب الحال بالشبه من المفعول فيه أكثر وأرسخ من الحمل على غيره في تداول النحاة [(٣)]وعلى أي حال، فقاعدة المبرد: «أنه لا ينتصب شيءٌ إلا على أنه مفعول، أو مشبَّه بالمفعول في لفظ أو معنى»[(٤)].

(١) النكت ١/ ٤١٧، وينظر: المقتضب ٤/ ١٦٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٨٤، ٢/ ٩٢، المقتضب ٤/ ١٦٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٥.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٩٩.

٣- دلالة التحول والانتقال، أشرنا -قبلًا-إلى أنَّ دلالة التحوّل والانتقال هي أهم موجبات القول بأنَّ الأصل في وظيفة الحال أن تكون مشتقًا، إذ بنية الحدث والذات هي المرشحة في العربيّة لتمثل هذه الوظيفة، إذا الحال –على حد تعبير عبد القاهر: «ما يحتمل التحول والتنقُّل».وهذا هو الأصل القائم على أغلب أحوالها، وإلَّا فهي تدل على الثبات[(١)] في بعض تراكيبها نحو: دعوتُ الله سميعًا.لكن أصل مجيء الحال لبيان هيئة صاحبه وقت الحدث هو الذي جعل تحقق الحالية في الأغلب الأعم يكون بالمشتقات، «اشتقاقها في حال الشيء يحول: إذا انقلب–عمَّا كان عليه، ولهذا قيل للحمأة: حال؛لأنه طينٌ انقلب عما كان عليه»[(٢)].

وهناك نصوص جوهرية في التحليل النحوي ترسخ هذا الأصل ومنها:

- يقول سيبويه: «وزعم يونس أنَّ ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛والجرُّ الوجه.وإنما كان النصب هنا بعيدًا من قبل أنَّ هذا يكون من صفة الأوّل، فكرهوا أن يجعلوه حالًا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالًا حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٥، المقتضب ٣/ ٢٦٠، معاني النحو ٢/ ٢٤٤.

(٢) شرح عيون الإعراب، لابن فضال المجاشعي ١٦٣.

عمرٌو أخوك»[١]، فـ(الطول، والأخوة) صفات لازمة استحقت النعت واستبعد نصب(قعدة)على الحالية؛لأن حكم الحال أن تكون منتقلة غير ثابتة.

- ويقول المبرد: «فإذا قلت: جاءني زيدٌ ماشيًا، لم تُرد أنه يُعرف بأنه ماشٍ، ولكن خبَّرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يدل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها»[٢].
- ويقول ابن يعيش: «وإنَّما سُمِّي الحال حالًا؛ لأَنَّه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول أم قصر.ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأتِ من الأفعال، إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل»[٣].

ومع كل ما جاء في التحليل النحوي من استلزام دلالة التحول والتنقل في الحال للبنية الاشتقاقية إلا أن هناك أمرًا يرتد إلى طبيعةٍ شموليَّةٍ في اللغات الإنسانية الطبيعية، وهو أنَّ التقنين لها -كطبيعتها في التنوع والامتداد والاتساع- كثير المآخذ متعدد الاتجاهات، نسبي التفسير يمكن أن يُتنازع في المعطى اللغوي الواحد، فيذهب به مقعِّدٌ إلى اعتبارٍ ويذهب به آخر إلى اعتبار لغوي مواجه، وكل

(١) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٢) المقتضب ٤ / ٣٠٠.

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٤٤.

ذلك يجري تحت تأثير تكاثر التراكيب واسترسالها وتعدد السياقات وملابساتها. لذلك لم يخلُ التحليل النحوي لتراكيب الحال من اعتبار ثبوت معنى التحول والتنقُّل في الحال بلا أحد المشتقات النظاميَّة دليلًا على عدم لزوم الاشتقاق في الحال، يقول السهيليّ: «إنَّ الاشتقاق لا يلزم في الحال، إنما يلزم فيها أن تكون صفةً متحولة؛ لأن الحال مشتقة من التحوَّل، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعلُ في صفة غير لازمة للفعل، فلا يُبالِ أكانت مشتقة أم غير مشتقة، فقد جاء في الحديث: «يَتمثل لي المَلَكُ رَجلًا»[1]؛فرجلًا: حال؛لأن صورة الرجل طارئةٌ على المـَلك في حال التمثُّل، وليست لازمة للمَلك إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثُّل، فهي إذًا حال؛ لأنه قد تحوَّل إليها...وأما ماكان لازمًا للاسم مما لا يجوز خلوُّه عنه، فلا يكون حالًا منتصبة بالفعل، نحو قولك: (قرشيًّا) و(حبشيّا) و(ابنًا لزيد)، و(أخًا لعمرو)»[2].

يظهر لنا مما سبق أنَّ التحليل النحوي يسند علة مجيء الحال لغير اشتقاق إلى السمات الرئيسة لهذه الوظيفة، وهنا يمكننا تسجيل النقاط الآتية:

١- التحليل النحوي المرتكز على السمات العالقة بالحال: (الخبريَّة والمفعولية والدلالة على التنقّل والتحوّل)، إضافة إلى حالات جمود الحال المبسوطة في كتب النحاة -يُشيران إلى صدق القاعدة النحويَّة

(١) أخرجه البخاري في كتاب (بدء الوحي)، رقم (٢) ١/ ١٨.

(٢) نتائج الفكر ٤٠٢.

التي نص عليها السيوطي في الأشباه والنظائر: «أنَّ الصفة أدخل **من الحال في باب** الاشتقاق»[(١)].

٢- وظيفة الحال في التراكيب العربيّة أقلُّ اشتراطاتٍ من تقييد الإسناد الفعلي ببيان هيئة منتقلة.وهذا ملحوظٌ في نظام التبعية وأحكام وجوب مطابقة المتبوع، فإنَّ للحال مع صاحبه وعامله من الحركة ما ليس للصفة.

٣- المؤثّرات السابقة، وكذلك مؤشر احتياج النعت للبنية الاشتقاقية أكثر من الحال؛ يدفعنا للقول بأن الأمر له علاقة جوهرية بدلالة الفعل (العامل) على معمولاته، والواقع أنَّ اقتضاء دلالة الفعل لـــ(بيان الهيئة) أبين من اقتضائه لــ(الصفة اللازمة)، إذ هي دلالة اقتضاء ظاهرة «ألا ترى أنك إذا قلت: قمتُ، فلا بُدَّ أن تكون قد قمتَ في حالٍ من الأحوال»[(٢)]، وإذا قوي الاقتضاء علق بالفعل بأدنى ملابسة وبأقلِّ تحرّز «الفعل لا يعمل إلا فيما دلَّ عليه»[(٣)]و«التشبث أصل العمل»[(٤)].وهم اتفقوا على عمل الفعل في

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/ ٩٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤٥.

(٣) نتائج الفكر ٣٨٧.

(٤) نتائج الفكر ٧٥، ٣٤٠.

الحال، لكنهم في المقابل اختلفوا في العامل في النعت بين أن يكون العامل فيه الفعل، إذ يشارك التابع المتبوع في عامله، أو العامل معنوي وهو كونه في معنى المنعوت[١] ولعلاقة الحال بالفعلسمّاها سيبويه[٢] نعتًا للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل[٣]، أي: «يبيّن الهيئة وقت وقوع الفعل، فشبَّه الحال بالنعت؛لأنّه من تتمة الفعل كما أنَّ النعت من تتمة المنعوت»[٤].

وقد عبَّر الفراء بالفعل وهو يريد (النصب على الحال)[٥]، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾[٦]، قال: «وقوله زهرة الحياة الدنيا نصبت الزهرة على الفعل»[٧]، وربما لاقتضاء الفعل الشديد للحال والمفعول ونحوها أطلقوا عليها مصطلح

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية ١٧٧.

(٤) الدلالة والتقعيد النحوي ٢٢٠.

(٥) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ٥٤.

(٦) طه: ١٣١.

(٧) معاني القرآن ٢/ ١٩٦، وينظر ١/ ٤٠٩، ٣/ ٢١٩.

الفعل، إذ «هو التأثير الذي يقع عليه المؤثر[١]، كالخبر، والحال، والتمييز، والمفعول، وغيرها. إنها هي تأثير من جهة المؤثِّر الذي هو العامل فيها»[٢].

وإذا أضفنا إلى ذلك الدلالة المعجميّة للفعل ودلالتها بالجذور والحقول الدلالية[٣] على الحال نحو: استأسره، أي: أخذه أسيرًا، وكذلك نحو علاقة لزوم (فَعُل)-مثلًا-بحقله الدلالي «لأنه وقفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه»[٤]، هذا يقودنا إلى القول بأنَّ دلالة الأفعال على الأوصاف المتنقلة في تراكيب العربية أرسخ من دلالتها على الأوصاف اللازمة وأغنى.

كل ما مضى من محاولات هي مقاربة تبحث في أسباب تخفف العربيّة من البنية التحتيَّة (الحدث/ الذات) التي هي أصل في وظيفة الحال وأن دلالة الاسم المنصوب على هيئة الفعل المتنقلة كافية لتحقيق وظيفة الحاليّة إذ «الحال هو المبيِّن للهيئة...فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال»[٥]، سواء

(١) قال أبو البقاء الكفوي: «والفعل: التأثير من جهة مؤثر، وهو عام لما كان بإجادة أو غير إجادة، ولما كان بعلم أو غير علم وقصد، وغير قصد، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات». الكليات ٣/ ٣٢٦.

(٢) موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ١/ ٤٠٢.

(٣) دور الفعل في بنية الجملة ٤٢٣، وما بعدها.

(٤) مغني اللبيب ٦٧٤.

(٥) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ١/ ٢/ ٦٦٢.

أكان ذلك بتأويل الجامد أم بغير تأويله، وقد قال ابن هشام: «وكثير يتوهّم أنَّ الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولةً بالمشتق وليس كذلك»[(١)].

وما علاقة الشبه بين وظيفة الحال ووظائف نحويّة أخر[(٢)]إلا دليلٌ على مرونةٍ في تشكّل معنى (الحالية) لا صرامةٍ، وقد تفهّمَ النحويون ذلك، وهم وإن ركَزوا قيدَ (الوصف المشتق) في حدِّ الحال =فإن ذلك لاعتبار الأغلب، «وعلى هذا النسق من الفهم الدقيق لدلالات الوظائف النحويَّة نستنتج أنَّ العبرة من إقامة حدِّ الوظيفة واختبارها في السياقات التركيبيَّة ليست بالتقنين الصارم الذي يحول دون بلوغ الأغراض المعنويَّة»[(٣)]. وهذه هي طبيعة التداول النحوي فهو يُقدّم المعاني الوظيفيَّة على أنَّها نتائج تفاعل بين قرائن(لفظية ومعنوية) والمعنى الأصلي المجرد للوظيفة النحويّة، على أن يكون لعنصر المعنى الأصلي السيادة في هذا التفاعل.

---

(١) مغني اللبيب ٦٠٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٢٧، ٣٩١، ٢/ ٨٨، ١١٤.

(٣) الأبعاد التأويلية والمفهوميّة للدلالة المعجميّة ٩٢.

المبحث الثاني

قابلية الانجذاب نحو القطبين (الاسمية والفعلية)

جزءٌ رئيس من تفاعل التركيب مع البنية المفردة في العربية نجده في تحكم طبيعة التركيب في مقدار مستوى الاسمية والفعلية في بناء المشتق. وبالرغم من تأكد النحاة من اسمية هذه المشتقات وعلاماتها، فإنَّ أوائل نحاة العربيّة لمحوا صلات هذه الأسماء المشتقة بالأفعال، فنجد عند سيبويه و المتقدمين تعبيرات هذه المشابهة، من مثل: «الأسماء الجارية مجرى الفعل»[(١)]، و«الأسماء التي أخذت من الأفعال»[(٢)]، و«الأسماء التي أعملت عمل الفعل» [(٣)]، أما نحاة الكوفة فاسم الفاعل عندهم فعل دائم، وكما قال الفراء: «لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الاسم عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب»[(٤)]، واستمر ذكر تلك الصلات في

(١) الكتاب ١/ ١٦٤.

(٢) المقتضب ١/ ١٠٧.

(٣) الأصول لابن السراج ١/ ١٢٢.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي / ٢٦٥.

المنجزات النحويَّة، حتى جاء الزمخشري بعبارة «الأسماء المتصلة بالأفعال» [١]، وقد بيَّن ابن الحاجب معنى هذا الاتصال بقوله: «معنى اتصالها بها أنَّها لا تنفكُّ عن معناها، فالمصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسمٌ لمن قام به الفعل»[٢].

وإذا أردنا حصر الحديث في المشتقات وإقصاء المصدر، وإن كان المصدر كما قال ابن جني: «أشد ملابسةً للفعل من الصفة»[٣]، فإنّ هناك ظواهر تركيبيَّة عدَّة تحيط بالمشتقات، وتستبطن مؤشراتٍ جوهريّة تساعدنا في تجلية سمة اشتراك الاسمية والفعلية في البناء المشتق.

أوّلا: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة المضارعة الزمنيَّة والشبه اللفظي:

أ-فعلية الصفات وزمن المضارعة.

المستقر عند جمهور[٤]النحويين أنّ إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين المجردة من (أل) مشروط بالدلالة على زمن الحال أو الاستقبال نحو: أنا مكرمٌ زيدًا الآن أو غدًا، إذ عملها بالفرعية، تشبيهًا بالفعل المضارع، والعامل بالفرعيّة يحتاج إلى ما يقوي شبهه بالأصل، فأوجبوا لذلك دلالة الحاضر أو المستقبل.

(١) المفصل ٢٨٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٢.

(٣) الخصائص ١/ ١٢١.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٦٤، المقتضب ٤/ ١٤٨، الأصول ١/ ١٢٥.

فإذا قويت هذه الدلالة قوي جانب الفعلية في اسم الفاعل. قال سيبويه: «فإذا أخبر أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتَّة؛لأنه إنَّما أجري مجرى الفعلالمضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكلٌّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛لأنَّه إنَّما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه في الإعراب، وذلك قولك: (هذا ضاربُ عبد الله وأخيه). وجه الكلام وحده الجر؛ لأنه ليس موضعًا للتنوين» [(١)].

لكن هناك ما يدفع إلى تعقَّل رأي الكسائي ومن وافقه في تجويز إعمال اسم الفاعل حين يكون زمنه التركيبي ماضيًا [(٢)]، إذ ليس هناك ما يدل على أنَّ عمل المضارع أقوى من عمل الماضي، وحجة المشابهة بين المشتق والمضارع «قد تنقلب على المحتج بها، فالفعل المضارعُ متجهٌ نحو الاسمية بسبب مضارعته، فيمكن أن يُستنتج شكلًا – لو كان الإعراب أمرًا شكليًّا-أن المضارع لا يقوى قوة الماضي في العمل والدليل دخول العوامل عليه» [(٣)]. هكذا يبدو التحليل النحوي في مواجهة

(١) الكتاب ١/ ١٧١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٤.

(٣) الاسمية الفعلية في التراث النحوي ١/ ٢١٩ ضمن أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب بمنوبة بعنوان: المعنى وتشكُّله.

(انجذاب فعلي نحو الأسماء يقابله انجذاب اسمي نحو الأفعال)، يضطرنا إلى البحث عن مقاربة تحمل تفسيرًا مُتمِّمًا أو أكثر قبولًا.

ب-فعلية الصفات والشبه اللفظي

يمكننا أن نوجز الشبه اللفظي الذي ألحَّ عليه النحاة بين الأوصاف العاملة والفعل المضارع في أمرين:

١- جريان الوصف على المضارع في اللفظ. قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ (اسم الفاعل) الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، ويطَّرد فيه، وذلك نحو: ضارب ومُكْرِم ومُسْتخرِج ومُدَحْرِج، كلُّه جارٍ على فعله الذي هو يَضْرِبُ ويُكْرِمُ ويَنْطلِقُ ويَسْتخرِجُ ويُدَحْرِجُ، فإذا أريد به ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال، صار مثله من جهة اللفظ والمعنى»(١)، فإذا قوي شبهه بالمضارع عمله عملها بالفرعيَّة.

٢- الاتصال بعلامات التثنية والجمع. قال أبوعلي الفارسي في اسم الفاعل: «وإنَّه ويجمع بالواو والنون وبالألف والتاء، كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع»(٢).وقد علق عبد القاهر بقوله:

(١) شرح المفصل ٦/ ٩٠. وينظر: الكتاب ١/ ١١٤، المقتصد ١/ ٢٦١.

(٢) الإيضاح العضدي ١٧١. وينظر: الكتاب ١/ ١١٤، الأصول لابن السراج ١/ ١٤٤.

«فالتشابه من جهة اللفظ دون التقدير... ولم يقل: كما تُثنى الأفعال وتُجمع»[١]، إذ التثنية والجمع من خصائص الأسماء، والتقدير في إنّها في الأفعال ضمائر وفي الأوصاف علامات. وقد أجروا إفراد الوصف مجرى الفعل المقدَّم في نحو: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه، إلا ما جاء على لغة أكلوني البراغيث[٢].

ونحن وإن كان لنا وقفات مع المقاربات الدلاليّة، إلّا أننا سنوظف عادة جمع النحاة بين الشبه اللفظي والدلالة على الحال والاستقبال، للقول بأنَّه من الصعب أن تنهض حرفيّة هذه المقاربة بتفسير متكامل لظاهرة إعمال الصفات المشتقة، وإنّما تضعف هذه المقاربة لسببين على الأقل، «الأول هو أنَّ من الصفات مالا يوازن المضارع ولكنه يعمل عمل الفعل [٣]...، والثّاني هو إنّ الصفات تقع موقع الفعل الماضي كما تقع موقع الفعل المضارع»[٤]، إذ الماضي يحل محل الصفة في الخبر والنعت.

وأريد بعد ذلك الإشارة إلى أمور تأسيسية بالغة الأهميَّة:

(١) المقتضد ١/ ٥٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١١٠، ١١٧.

(٤) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٦٧١.

الأول: أنه لا ينبغي إهمال تفاوت قوة العمل بين الصفات العاملة المبني على بُعد الصفة عن الاسمية وقربها من الفعلية أو العكس، فإن تنازع السمات الاسميّة والفعليّة ليس على مستوًى واحدٍ في جميع المشتقات، غير أنَّ حركية التراكيب ستُرينا إجرائيًّا فاعلية انجذاب المشتق لأحد القطبين، وأثره على الأحكام النحويّة، كما ستتضح لنا عوارض وتقاطعات تنشأ في طريق حركة المشتق نحو الاسمية أو الفعليّة.

لذلك فإنَّ الدرس النّحوي فرَّق بين الصفات الجارية على فعلها والصفات غير الجارية، أو المحضة وغير المحضة. كما أن التحليل النحوي يشير إلى ما تتكافأ فيه سمات الاسمية وسمات الفعلية كما هو الحال في (أفعل)التفضيل [(١)]الذي قال فيه سيبويه: «(أَفْعَلُ) ليس بفعل ولا اسم يجري مجرى الفعل»[(٢)].وبالجملة فإنّ ابن يعيش رتَّبها ترتيبًا يُقرّه الدرس النحوي عامة، إذ «الصفات على ثلاث مراتب:

---

(١) قال سيبويه في سمات الاسمية التي أضعفت عملها: «وإنَّما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة من قِبل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو: حسَن وطويل وكريم، من قِبل أن هذه تفرد وتؤنث بالهاء كما يؤنث فاعل، ويدخلها الألف واللام وتضاف إلى ما فيه الألف واللام، وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلًا حين تقول: هذا رجلٌ ملازمُ الرجل. وذلك قولك: هذا حسن الوجه». الكتاب ٢/ ٤٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ١٩٤، ١٣٢، وينظر سمات (أفعل) التفضيل التركيبية في: ١/ ٢٣٣.

صفة بالجاري كاسم الفعل، واسم المفعول، وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفة مشبّهة باسم الفاعل فهي دونها في المنزلة؛ لأنَّ المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب ...ثم المشبهة بالمشبهة وهي المرتبة الثالثة»(١).

الثاني: هناك أكثر من مقاربة نحوية تصلح أن تسهم في تفسير حقيقة عمل الصفات وسمات الفعليّة فيها، وهي ليست غائبة عن أذهان نحاة العربيّة، إلا أننا نعتقد أن المقاربة التراثية المدمجة المقتضبة(التشبيه اللفظي والزمني بالمضارع) هي مدخل لكثير من تلك المقاربات.

ونحن إذ نعتد بالشبه اللفظي للمضارع، فإننا لا نُهمل دلالات الفعل بشكل عام وأثره في تشابه الصفات والأفعال، إذ «لا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أو راجعًا إلى معنى الفعل»(٢)، وإذا راعينا الدلالات الفعليّة المقابلة للدلالات الاسمية أصبح لمعانٍ مثل معاني الثبوت والحدوث، والشيوع والتخصيص–حضورها في المقاربات التفسيرية.

ولك أن تتأمّل مصطلح (إيقاع الفعل) الذي أطلقه سيبويه ودلالته على المعنى الفعلي العام، في إعمال صيغ المبالغة بقوله: «وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١١٢.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٣٥.

أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلّا أنه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة»(١).

كما رأينا في تحليل النحاة ما يؤيد علاقة الدلالة الفعليَّة، بشكل عامّ وليس المضارع وحسب، بعمل الصفات، ففي اسم الفاعل المشتق من العدد فرَّقوا بين التركيب الإضافي في: (ثالث ثلاثة) و (ثالث اثنين)، فالتركيب الأول «إضافته محضة؛لأنَّ معناه أحد ثلاثة...فكذلك ما هو في معناه، ولا يجوز فيه أن ينوَّن ويُنصب في قول أكثر النحويين(٢)؛ لأنه ليس مأخوذ من فعل عامل وأمَّا الثاني وهو ما يكون فاعلًاكسائر أسماء الفاعلين... إنما معناه هو الذي جعل الاثنين ثلاثة بنفسه(٣)، فمعناه معنى الفعل، كأنه قال الذي ثلَثهم»(٤).

الثالث: أنَّ أصل العمل النحوي اقتضاء دلالي، إذ «لا عمل بدون اقتضاء العامل المعمول»(٥)، فكلّما اتجهت المقاربة بالعمل النحوي إلى المضمون لا الشكل والمعنوي لا اللفظي =أصبح التفسير أقدر على الإقناع، ولذلك ينبغي توسيع الدائرة بالنظر إلى فاعلية (الاشتقاق) وظلاله على سريان الدلالات الأوليَّة

---

(١) الكتاب ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٨١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٥٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٣٧.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٢.

والثانوية بين أبنية المشتقات إذ «الاشتقاق أمرٌ معنوي محققٌ الدلالات لا محيد عنه»[١].وبين معنويَّة العمل النحوي ومعنويَّة الاشتقاق مؤشرات تبدو جوهريَّة في فعليَّة الصفات وعلاقة ذلك بإعمالها، فاطراد بناء المشتق وقياسيته دليل قوة، ولذلك لم تبلغ صيغ المبالغة المختلف في قياسيتها، ولا الصفة المشبهة قوة اسم الفاعل والمفعول، والقوة في أهم معانيها في التداول النحوي [٢]، هي قوة تطلب المشتق لنصب المفعول ورفع الفاعل في المرتبة الأولى، ورفع الفاعل فقط في المرتبة الثانية. ويمكننا لمح الإشارة إلى أثر الاطراد في نصوص المتقدّمين:

-يقول سيبويه في أبنية صيغ المبالغة: «فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعلٌ.وإنما جاز في التي بُنيت للمبالغة؛ لأنها بُنيت **للفاعل** من لفظه والمعنى واحد[٣]، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة» [٤].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥٦.

(٢) ينظر: المرتجل ٢٣٩.

(٣) عمل صيغ المبالغة مختلفٌ فيه، إذ الكوفيون لا يُعملونها، ونص الرضيُّ على أن البصريين يعملونها مع فوات الشبه اللفظي، لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان. ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٧٣٥

(٤) الكتاب ١/ ١١٧.

-ويقول ابن السراج: «اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه»[(١)].

وبناء على ذلك، تصدرت أسماء الفاعلين والمفعولين الصفات في القوة.وبناءً عليه، وما دام العمل النحوي اقتضاء و**تطلبًا معنويًا** ،، فإنَّ الأولى في تفسير عمل المشتقات أن ينطلق من الشبه المحوري القائم على أنَّ ما يُقرِّب الصفات من الأفعال هو مشابهتها في الاحتياج إلى ما يتمم معناها وما يُقيِّده من محلات العُمَد والفضلات، «فالفعل في درجةٍ من الاحتياج إلى غيره من العلاقات الإعرابية تجعله أصل العمل أي أوَّل ما يؤثر في الاسم ولا يؤثر إلا في محلاته»[(٢)]، ومنشأ هذه الحاجة وتلك القابليَّـة في الصفات لا تنفك عن الوظيفة التركيبيّة الدلاليَّة لهذه الأبنية، المختزنة لوظائف تركيبية كالتي تحتلها الأسماء، والتي تؤثِّر في طريقة تشكل المقولات الأساسية في الوصف المشتق: الحدث والذات، لصالح تلك الوظائف[(٣)]: (الفاعلية/ اسم الفاعل)، (المفعوليَّة / اسم المفعول) فهي صيغ اسمية صرفية تختزل معاني نحويَّة، «وكأنَّ فيها كثافة تنتقل بمجرد تحليلها

---

(١) الأصول ١/ ١٢٢.

(٢) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٣١٥.

(٣) نذكر هنا بتشبيه الجرجاني المصدر وما اشتق منه بمعدن الفضة والأواني المصنوعة منه، ينظر: المقتصد ١/ ١١١.

وتجزئتها إلى دلالات نحويَّة أبين وأطول من جهة اللفظ والشكل»[(١)]، وهذه العلاقة بين وظائف الأبنية الصرفيّة والوظائف النحويّة التركيبية لها إشارات حاضرة في التراث النحوي، وقد طوّر فكرتها الدرس اللغوي الحديث[(٢)]، فابن الحاجب فسَّر اتصال هذه الأبنية بالفعل «أنَّها لا تنفكُّ عن معناها، فالمصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل»[(٣)]. «ولما كان المعنى يكون على أحوال كثيرة، كمعنى: المضي، والحال والاستقبال، والفاعلية، والمفعولية، وغيرها، وكانت الحاجة إلى الدلالة على كل حال منها ماسّة، لم يكن بدٌّ من لفظ خاص يدل على ذلك المعنى بعينه، فلهذا وجب التصريف»[(٤)].

وعلى مستوى البنية التحتيَّــة (الحدث/ الذات)، يُعزِّز من أهمية مبدأ التطلب الدلالي للمعمولات في تفسير عمل الصفات، وهو «اتصالها من جهة الاشتقاق بالبنية الإعرابيَّة المجرَّدة اتصالا تلتقي بمقتضاه اسميَّة الفاعل بحدَثيّة الفعل في اسم المفعول...فتقتضي الصفات العمل باعتبار ما في اسميتها من دلالة على ذات مبهمة تحتاج إلى تخصيص فـ(القاتل) يمكن أن يكون إنسانًا أو حيوانًا ...وباعتبار ما في حدَثيّتها من إمكان تخصيص للحدث بملابساته...خلافًا لذلك

(١) المرجع السابق ٧٤٧.

(٢) ينظر: الشرط والإنشاء النحوي للكون ١/ ٣٥٦.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٢.

(٤) شرح الملوكي في التصريف ٩٥.

لا تعمل مشتقات أخرى لتمام دلالتها على الذات بالوضع. فالذات في المصغَّر تدل عليها عبارة الاسم الذي طرأ عليه التصغير والذات في اسم الزمان وهي الزمان المدلول عليه بالصيغة. وعلى هذا النحو يجري اسم المكان واسم الآلة»(١).

الرابع: الحديث عن سمات اسميّة أو فعليّة تتخطف أبنية تخضع لحركيّة التراكيب بل وحركيّة بنائها الصرفي المتأثر بمقولات (النوع والعدد والجنس والتعيين)، إذ حراك المشتقات وما يتغشّاها من تحوّلات صرفيَّة صورة مصغَّرة لحركية التركيب، الحديث عن ذلك يحتاج إلى مقاربة مرنة توازن بين قوة المكتسب وقوة المفقود، وبين ضعف المكتسب وضعف المفقود، إذ ليس الحديث في السمات حديث العلل الموجبة للنتيجة الحاسمة على كل حال، وقد أرسى ابن جني هذا المبدأ في حديثه عن الفصل بين الاسم والصفة، وهذا الفصل جزء أساسي في مقاربات بحثنا، إذ يصف فعل النحويين بقوله: «ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه، إلا أنَّ جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ألا ترى أنَّه لو كان الفرقُ بينهما واجبًا لجاء في جميع الباب؛كما أنَّ رفع الفاعل ونصب المفعول منقادٌ في جميع الباب»(٢).

(١) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٦٧٠.

(٢) الخصائص ١/ ١٣٤.

ثانيًا: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة الثبوت والحدوث

يقرر اللغويون أنَّ دلالة الثبوت للأسماء ودلالة التجدد والحدوث للأفعال، يقول الجرجاني: «فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[(١)]، فإنَّ أحدًا لا يشكُّ في امتناع الفعل هاهنا وأنَّ قولنا: (كلبهم يبسطُ ذراعيه) لا يؤدي الغرض. وليس ذلك إلّا لأنَّ الفعل يقتضي مزاولةً وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فِعل، ومعنًى يحدث شيئًا فشيئا»[(٢)].

إنَّ دلالة الحدوث من العوامل المؤثرة في تقوية المشتقات العاملة بالفعل، وأنَّ عمل الصفات يضعف بقدر ما تقترب بنيتها من السكونية الاسميَّة ويقوى بقدر ما تقترب هذه البنية من حُدوثيّة الفعل، وخير شاهدٍ على ذلك تصدر صيغة اسم الفاعل في قوة العمل، فهي «موضوعة للحدوث والحدوث فيها أغلب»[(٣)]، وفي مقابل ذلك ضعف عمل الصفة المشبهة المصوغة من الفعل اللازم على جهة الثبوت، ذلك الضعف الملحوظ في أحكامها التركيبية. لذلك"لم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنها شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرَّفـًا بالألف

(١) الكهف: ١٨.

(٢) دلائل الإعجاز ١٧٥.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٧٤٥

واللام أو نكرة لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه، والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولااسم هو في معناه[(١)].

وتلحق بالصفة المشبهة (أفعل) التفضيل وقد أخرجها الخضري من الصفات الصريحة لخلوهما من معنى الحدوث[(٢)]، ولذلك اطُّرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كـ (حاسن وضائق) عند قصر النصّ على الحدوث[(٣)].

والذي نطمئن إليه هو أننا لا يمكننا تفسير ضعف عمل الصفة المشبهة بمقاربة تتكئ على دلالة الزمن الفعلي(الماضي، الحال، المستقبل)، وأن مقاربة (الثبوت والحدوث) أحقُّ بذلك؛ إذ تداول النحويين في أكثر أحواله يشير إلى أن زمن الصفة المشبهة لا يدل على المضي. وكان في حديث النحاة عن زمنها دلائل على اختلاف رؤى النحويين في حديثهم عن الزمان المتعلق بسياقات أبنية المشتقات، فمنهم من يكتفي في تفسيره بالأزمنة الفعلية الثلاثية، ومنهم من تنبه للفرق بين الزمن الفعلي والزمن التركيبي للمشتقات، ومنهم من وازن بينهما، كما أن حديثهم عن زمن الصفة المشبهة فيه ما يُحمل على جهة الوضع وفيه ما يُحمل على جهة الاشتراط. وقد لخص أبو حيَّان مواقف النحويين من زمن الصفة المشبهة بقوله: «وهي مسألة خلاف: ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن

(١) الكتاب ١/ ١٩٤.

(٢) حاشية الخضري ٢/ ٥٤٠.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٧٤٥.

تكون بمعنى الحال. وذهب أبو بكر بن طاهر: إلى أنَّها تكون للأزمنة الثلاثة ...وذهب السيرافي: إلى أنَّها أبدًا بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الأخفش ...وذهب ابن السَّراج والفارسي: إلى أنَّها لا تكون بمعنى الماضي. وهو اختيار الأستاذ أبي علي: «وسواء رفعت أو نصبت؛ لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، محسنُ الوجه ثابتٌ في الحال، لا تريد مُضيًّا ولا استقبالًا؛ لأنَّها لما شُبِّهت باسم الفاعل لم تقوَ قوته في عملها في الزمانين».وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي بقوله: (إنَّها للماضي) أن الصفة انقطعت، وإنّما يريد أنَّها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنَّها إنَّما وجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا» [1]. هنا نلمح حضور الرأي التوافقي الذي يفسَّر المضي بمعنى الثبوت.

ويربط ابن يعيش بين دلالة الثبوت وزمن المضي بقوله: «اعلم أنَّ هذه الصفات وإن كانت مشبَّهة باسم الفاعل، فبينها تفاوت وطريقُها مختلف، وذلك أنَّ (حسَنًا)مأخوذ من فعل ماضٍ وأمرٍ مستقر»[2]. أما الرضي فذهب إلى دلالة

(١) التذييل والتكميل ١١/ ١٤، وينظر: الأصول ١/ ١٣٣، التوطئة ٢٦٥، شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٨٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٧٤٥.

الزمن المطلق، وفتح بذلك بابا لقبول عملها في المضي؛ لأنه جزءٌ من الزمن المطلق[(١)].

ونشير هنا إلى أن كثيرًا من الباحثين[(٢)] فهم من وسم الكوفيين لاسم الفاعل بمصطلح (الفعل الدائم) «أن كلمة (دائم) مقصود بها الجانب الزماني لا غير فهي تعني عندهم الاستمرار، غير أنني أعتقد أنَّ علاقتها بالجهة أولى بالاعتبار فهي تعني: الدائم بمعنى غير المتجدد.والماء الدائم هو الماء الساكن الذي ليس فيه تيار وليس فيه ماء متجدّد»[(٣)].

ومع ذلك كله، فإنِّني في شكٍّ من أن تقوم مقاربة واحدة بتقديم تفسير تامٍّ لعمل المشتقات المشروط بزمن الحال أو الاستقبال وإن كنت أقدِّم مقاربة الحدوث والتجدد على المقاربة التي تفسر ظاهرة العمل بمجرد التشابه اللفظي والزمني بين المشتق والفعل المضارع؛ فإذا كانت دلالة الماضي وانقطاعه في نحو: أنا مكرمُ زيدٍ أمسِ، ستُقرِّب اسم الفاعل إلى سكون الاسم وتبعده عن حركة الفعل، ومن ثم تمنعه عن نصب المفعول، فإنَّ ذلك يقتضي لزوم مراعاة ذلك في اسم الفاعل المحلَّى بالألف واللام، لكنَّنا وجدنا النحاة يجوِّزون عمله في المفعول مطلقًا من غير تقييد بزمن، فيجوز نحو: هذا الضاربُ زيدًا أمسِ، مع دلالته على

(١) شرح المفصل ٦/ ١١٤.

(٢) في النحو العربي-نقد وتوجيه ١٥٨.

(٣) الزمن في النحو العربي ٢٩٦.

المضي، وقد فسَّره سيبويه بقوله: «هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه... فصار في معنى هذا الذي ضربَ زيدًا»[١]، فدلالة المُـــضي الدالة على الانقطاع والسكون حاضرةٌ في تركيب الإعمال كذلك. هنا تقوى سمة الفعلية في اسم الفاعل المحلَّى بـ(أل) المستمدة من وقوعه صلة للموصول، لكن في مقابل ذلك فإنَّ دلالة المضي تُضعف من شبهه بأصله في العمل وهو الفعل المضارع الدال على حراك الحدوث والتجدد.

وفي تقديري أنّ تفسير سيبويه والنحاة للمشتق المحلَّى بـ(أل) ومتعلّقاته بالموصول وصلته =هو خروجٌ بالمشتق عن طبيعته وطبيعة تطلبه للمعمولات، ودخولٌ في طبيعة الفعل الماضي المتطلب لمعمولاته أصالةً بلا شرطٍ أو قيد.

ومع ذلك كلِّه، فإنَّ الجزء الأكبر لانجذاب هذه الصفات نحو الفعلية تضطلع في تفسيره مقاربة (الثبوت والحدوث)، وتفاوت هذه الصفات في قوة العمل تفاوتًا ملائمًا لقوة معنى الحدوث دليلٌ على ذلك، وبالجملة فإنَّ أظهر «القيم الخلافيَّة المتعلّقة بالمعنى والتي تفرِّق بين صفةٍ وأخرى... هي: الانقطاع في مقابل الاستمرار، أو الدوام ثم التجدد في مقابل الثبوت»[٢].

---

(١) الكتاب ١/ ١٨١.

(٢) اللغة العربيَّة معناها ومبناها ٩٩.

ثالثًا: الانجذاب نحو الفعليّة ومقاربة الاختصاص بعد الشيوع.

هذه المقاربة منشؤها في الدرس النحوي «أنَّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أنَّ الاسم يكون شائعًا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: (يذهبُ) فيصلح للحال والاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه»[(١)]، وذلك بالتعريف بعد شيوع التنكير (رجل/ الرجل). وبناءً عليه، فإنَّ دلالة الزمن الماضي تبطل مضارعة المشتق للفعل المضارع، وتسلب منه العمل الإعرابي فلا يرفع ولا ينصب، ويضاف إضافة معنويَّة، فلا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ولا يعرب إعرابه إلا إذا استطعنا تعويضه بفعل مضارع؛ لأنه يتخصص ويزول عنه الإبهام كما يتخصص الاسم[(٢)]، أما الماضي ففيه شيوعٌ وإبهام. وإذا كان المشتق بمعنى الماضي مقترنًا بالألف واللام فإنَّه يعمل عمل الفعل؛لأنَّه تخصص بالضميمة كما يتخصص الفعل بحروف المضارعة[(٣)].

(١) الإنصاف ١/ ٥٤٩. وينظر: الكتاب ١/ ١٤، المقتضب ٢/ ٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٨.

(٢) التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة ٢٧٢.

(٣) أفاض د.عبد السلام عيساوي بكلامٍ حسنٍ في هذه المقاربة، وأسند فلسفتَها لابن السراج اعتمادًا على نصه في الأصول وهو قوله: «وإنَّما يعمل اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل. فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضى فلا يعمل كما أنَّ الفعل الماضي لا يُعرَّف»، ينظر الأصول ١/ ١٢٦، ولكنّه نصٌّ وقع به تحريف في متن الأصول المطبوع وتصحيحه هو: «كما أنَّ الفِعل الماضي **لا يُعرب**». ينظر: الأصول ١١٨ب، النسخة المحفوظة بالخزانة العامّة بالرباط، تحت رقم (٣٢٦/ ق).

والمراد أنَّ الانزياح عن الشبه بالمضارع الذي أحدثه زمن المضي، دفعه انزياحٌ مضادٌ إلى الفعلية أحدثه دخول الألف واللام على المشتق، ولإيضاح كل هذه الفاعلية التركيبيّة لتنازع سمات الاسمية والفعلية للمشتق نسجل النقاط التالية:

١- أنَّ ما نعدها نظريًّا علامة من علامات الأسماء قد تؤول بها متغيرات التراكيب لتسهم في تقوية جانب الفعلية في الاسم المشتق، ففي اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام، الدال على المضي في نحو: هذا المكرمُ زيدًا أمس، يعلل سيبويه لعمل المشتق بما يشي بأثر الألف واللام والتنوين في تقوية جانب فعليّة المشتق بقوله: «لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين»[1]، وإذا مُنعت الإضافة قويت سمة الفعلية في المشتق.

٢- لك أن تلحظ أن بداية حركة انجذاب المشتق إلى الفعليّة وجنوح التركيب إلى تفاصيل الإعمال هي درجة اسميّة اللفظ، فالألف واللام المتصلة بالأسماء المحضة تكون للتعريف (الرجل)، أمَّا المتصلة بالصفات نحو اسم الفاعل واسم المفعول فهي اسمٌ

(١) الكتاب ١/ ١٨٢.

موصول، «فإذا قلت الضارب، فالألف واللام اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فِعْلٌ في صورة الاسم»(١).

٣- إنَّ سمة الفعلية تقوى في اسم الفاعل على مستويين:

- **الأول**: أن يقترن بالألف واللام، فيعمل عمل الماضي، فينصب ما بعده ولا يُضاف إضافة لفظية أو معنويَّة؛ «لأنَّ **فيه** معنى الفعل، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك.ألا ترى أنك لو قلت: الغلامُ زيدًا، كان محالًا»(٢).
- **الثاني**: أن يقترن بدلالة الحال أو الاستقبال، فيعمل عمل الفعل المضارع وتجوز إضافته إضافة معنوية، ولعلَّ في جواز إضافته دلالة على أنّ المشتق في المستوى الأول أكثر إيغالًا في الفعلية. وأمَّا إذا دلَّ على الـمُضي وكان خاليًا من الألف واللام فهو نكرة تصح إضافته.

ومقاربة التخصيص وعمل المشتقات هذه تلفت انتباهنا إلى نظائر من مثل عدم إعمال اسم الزمان والمكان؛ «لأنها ليس في معنى الفعل» (٣)، وقد أشار الرضي

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٥.

(٢) المقتضب ٤/ ١٤٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٥٨.

«أنها وضعت على أن تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، فلمَّا لم يكن لها مخصِّص لم تجرِ عليه»(١).

رابعًا: الانجذاب نحو الفعليَّة ومقاربة الموقعيَّة.

يمكننا القول بأنَّ تركيب الجملة العربيَّة ينقسم من حيث الموقع ثلاثة أقسام: مواقع اسميَّة، ومواقع فعليَّة، ومواقع مشتركة، وبين تلك المواقع حروف هي صلات بينها. ومن الأسباب الرئيسة في فاعلية المشتقات في التركيب أنَّ هذه الصفات تزداد سماتها الاسمية أو الفعلية بحسب موقعها الاسمي أو موقعها الفعلي، وفي الشبه بين اسم الفاعل والأفعال المضارعة قال المبرد: «إنما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى»(٢)نحو: زيدٌ قائمٌ ويقوم، وإنَّ زيدًا لقائمٌ وليقوم(٣)، هنا يقتصر الكلام على موقع (الخبر)و(الصفة) وهما من مواقع الأوصاف. ومن ثم تتوقف على ذلك سمات ووظائف تركيبة لتلك الأوصاف وفي ناصيتها العمل الإعرابي، وقد اشترط جمهور النحاة (الاعتماد) لعمل اسم الفاعل المجرَّد وما جرى مجراه، والاعتماد على خمسة أشياء إمَّا على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف، أو ذي حال، فيجوز الإعمال في نحو: أمكرمٌ زيدٌ عمرًا، ويقبح في: ضاربٌ زيدٌ عمرًا. وعلة الاشتراط كون عمل اسم الفاعل بالجمل على

(١) شرح الشافية ٢/ ١٥.

(٢) المقتضب ١/ ٢.

(٣) ينظر: أسرار العربيَّة ٤٦.

الفعل، ولتقوي جانب الفعلية في المشتق قُيِّد بأن يعتمد على كلامٍ قبله يكون محلًّا للأفعال، وإذا ولي أحد هذه الأشياء قوي بالاعتماد عليه، وكان مُقرِّبًا له من الفعل.

وقد فسَّر ابن الحاجب الاعتماد تفسيرًا إسناديًّا بحسب التراكيب الخمسة، وحاجاتها الدلالية، فالمشتق «صفةٌ تقتضي ما يكون له موصوفًا..وإنَّما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي؛ لأنَّه قُصد به قصدُ الفعل نفسه فجرى مجراه، ولذلك توحِّده في التثنية والجمع لفاعله، ولو لم يكن كالفعل لم يكن كذلك؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله نحو: زيدٌ قائمٌ، مفردٌ محتاج إلى جزءٍ آخرَ ينضم إليه»[(١)].

ومثل هذه التفسيرات تجعلنا نؤكد على فاعلية ظاهرة الانجذاب وما تمرُّ به من تفاعلات معقدَّة للدلالات المركبة في المشتق، إذ الدلالة المعنويَّة لاسم الفاعل (دلالته على الفاعل) كان لها أثرٌ في تهيئة عمله في الفاعل بلا قيد زمن الحاضر والاستقبال بخلاف عمله النصب في المفعول به، وباقي المعمولات تكفيها (رائحة الفعل) [(٢)]، وذلك باعتبار مشابهة اسم الفاعل للفعل الذي يدل على معنى فاعله[(٣)]. يزيد ذلك دلالة الذات المتأصلة في البناء والموجِّهة للحدث إلى الفاعلية

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ١/ ١/ ٢١٣، ٢١٨، ٨٩٦، التذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٨٩.

(حامل/ محمول)[١]، وقد عدَّ النحويون احتمال الضمير في الصفات سمة تُقرِّبها من الفعلية، وأصل احتمال الضمير للفعل، لأجل أنه ليس بسمةٍ لشيء يستقل بنفسه، وإنما يصح معناه بعد أن يُسند إلى غيره[٢]. في مقابل هذا التفاعل من الدلالة اللفظية (على فعله) والدلالة المعنويّة (على فاعله) نجد أن الوصف يعجز عن الاكتفاء بما يتمم معناه الإسنادي بلا قيد الاعتماد. وقد قدَّم لنا التداول النحوي المعاصر تفسيرًا ملائمًا لحركية سمات الصفات، ومبدأ أن النوع اللفظي المتَّجِه إلى قسم آخر غير قسمه يأخذ خصائص من القسم الآخر ويخسر خصائص من قسمه، يمكِّننا هذا المبدأ من فهم الخلفية المفسّرة لضابط الاعتماد في النظريّة النحويّة العربيّة. فاسم الفاعل «فعل في صورة اسم»[٣]، على حد عبارة ابن يعيش، أي بنية خرجت من حيِّز الفعلية واتجهت إلى حيز الاسمية «فخسرت قدرتها على الاستقلال بالفاعل لتكوين كلام أي مسند ومسند إليه واحتاجت إلى أحد الأشياء المذكورة ... لتقوى به فيتكوَّن بانضمامه إليها كلام» [٤].

هذا يدفعنا إلى القول بأنَّ نظرية التضام في النحو العربي التي تقوم على التطلب الدلالي بين أجزاء الجملة ومواقعها -ليست بعيدة عن التفاعل مع ظاهرة

(١) نتائج الفكر ٢٠٧.

(٢) ينظر: المقتصد ١/ ٢٩٥.

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٥.

(٤) الاسمية الفعليّة في التراث النحوي ٢٢١.

الجاذبيَّة المحركة للمشتقات نحو أحد القطبين، وقد أشار ابن يعيش إلى أن «تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون، وإنَّما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل، وذلك أنك إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ، فمعناه يضرب أو ضرب...ولأنَّ الصفة في افتقارها إلى تقدُّم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل...فكلُّ ما كان أقرب إلى الفعل كان من التكسير أبعد...وقد تُكسَّر الصفة على ضعف لغلبة الاسميَّة، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفيَّة، وقلَّ دخول التكسير فيها، وإذا قلَّ استعمال الصِّفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسميَّة عليها، وقوي التكسير فيها. وتكسير الصفة على حد تكسير الاسم»(١). نلاحظ أن التطلب الدلالي بين الصفة والموصوف يقوِّي من جانب الفعلية في الوصف لمشابهتها التضام بين الفعل والفاعل، يقابل ذلك أنَّ تحرر الوصف من المركب الوصفي يقوِّي جانب الاسميّة فيه، ويجيز فيه الجمع المكسَّر، وهذاكما ترى ضرْبٌ من فاعلية التجاذب التي تجعل المشتق كلما اقترب من الاسميّة مسافةً، ابتعد عن الفعلية قدْرَها.

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٨٩.

المبحث الثالث
تفاعل السِّمات وتحديد الوِجهة

إنَّ الاسميَّة والفعليَّة لألفاظ الصفات في تفاعلٍ تركيبي مستمر، ولا تكاد تمعن النظر في انجذاب الوصف نحو الفعليَّة إلا وتجد من جهةٍ أخرى انجذابًا تركيبيًّا يُقرِّبه من الاسميَّة.وقد مرَّ بنا أنَّ السمة التي نُصنفها نظريًّا من خصائص أحد القطبين قد تحمل داخلَ تركيبٍ ما طبيعة مخالفة للقطب الذي تنتمي إليه. وهذا يعني أنَّ تحديد وجهة اللفظ نحو أحد القطبين يخضع لاعتبارات، منها قوة السمة ومدى مقاومتها للسمات المضادة، كما يخضع لطبيعة التركيب الذي يتحكم في شكل التأثير والتأثر بين السمات، وهنا أشير إلى الآتي:

أوَّلا: لو كان اكتساب السمات الفعليّة أمرًا شكليًّا لَمُنع اسم الفاعل المكسَّر بالجمع من العمل كما مُنع من العمل مصغَّرًا؛ لأنهما يقوِّيان من خصائص الاسميّة فيه، و«التصغير والجمع من وادٍ واحد»[1].و«لا يُحقَّر، وإنَّما تُحقَّر الأسماء

(١) الكتاب ٣/ ٤١٧.

لأنها توصف بها يعظم ويهون» [١].ولهذا، فإنَّ التصغير في النظريَّة النحويَّة يفرِّق بين الصفات القريبة من الأفعال والصفات غير القريبة. قال سيبويه: «واعلم أنك لا تُحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنَّه قبيح: هو ضويربٌ زيدًا، وهو ضويربُ زيدٍ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين.وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيِّد»[٢].

وفي المقابل فإنَّ «تكسير الصفة ضعيف والقياس جمعها بالواو والنون وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل» [٣]بخلاف الجوامد وما شابهها.

لكنَّ ملاحظة التفاعل المركَّب بين البنية الصرفية بدلالاتها، والسمات التركيبية المكتسبة تسلمنا إلى الآتي:

١- أنَّ خصائص الاسميَّة ليست على قوةٍ متساويةٍ في التأثير على الصفات وفق المسموع من كلام العرب، ولذلك أشار الرضي إلى نسبيَّة ضعف التكسير بين الصفات يقول: «وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي؛ إذ شبهها بالفعل بأقل من شبهه، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي؛ لأنَّ

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٨٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٧٩.

الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظًا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجري لأجل الميم في أوله مُجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير»(١).

٢- لك أن تتأمل في التفاعلات التي تكتنف حركة السمات الاسميّة والفعليّة في الألفاظ أنَّ التصغير الذي «يُورد في الجامد معنى الوصفيّة»(٢)، فيقرِّبه من الصفات، ومن ثم الأفعال هو نفسه الذي يحدُّ من قدرته على العمل، إذ التفسير النحوي أنه «دالٌّ على الصفة والموصوف المعيَّن معًا، إذ معنى رجيلٌ رجلٌ صغير»(٣)، فليس هناك مخصِّص غير لفظ المصغَّر حتى يرفعه.

هنا تظهر علائق متداخلة تفسِّر عمل الوصف مع التكسير وعدم عمله مع التصغير، إذ دلالة التصغير وقوانين العمل النحوي وطريقة تشكل الحامل والمحمول (الحدث والذات) في البنية التحتيّة-وراء تلك المباينة، فالمصغّر مكتفٍ بذاته، فلم يتشبث بغيره كسائر الصفات، ولا حتى بالفاعل، «فلمَّا لم يعمل في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره»(٤).

(١) شرح الشافية ٢/ ١١٧.

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٧.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٦٧٠

(٤) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٦٧١

وضمور التطلّب الدلالي في الصفة الذي هو من أصول مشابهتها للفعل- بسبب التصغير-يقودنا إلى الحديث عن منعهم عمل الصفات إذا وُصفت قبل العمل(١)، «والحال أنَّ الاسم الصفة لا يوصف.فلا يمكنك أن تُجحف باسم الفاعل مثلًا فتدخل عليه صفة ثانية فتقول: ضاربٌ عظيمٌ لعمرو. وكذلك محال أن تقول: زيدٌ ضويربٌ لعمرو وهو لا يُقال. فالزيادة في الوصف حاجزٌ يمنع من العمل في الغير»(٢).

وذلك، في تقديري، يوضِّح ما نص عليه الرضي في تفسير اشتراطهم العمل اسم الفاعل واسم المفعول ألا يكونا مصغرين ولا موصوفين؛ «لأنّ التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل، ولم تخرجهما التثنية والجمع»(٣).

العمل هو أهم سمات الفعلية في المشتقات، وعائق الوصف عن العمل هو عائقه الأقوى عن مشابهة الفعل. ويظهر لي أنَّ السمات الفعليّة الأكثر تأثيرًا في انجذاب الأسماء الصفات إلى الفعلية =تكاد ترجع في المقام الأول إلى سمتين: الأولى: سمة تطلُّبه للمعمولات، فيضعف شبهه بالفعل إذا ضعف تطلُّبه، والثانية: سمة الثقل الذي تكتسبه هذه الصفات من مشابهتها للفعل، ولعلَّ الظواهر التي تختزنها أبواب الجمع والإضافة والممنوع من الصرف –شاهدةٌ على

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤.

(٢) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي/ ١٧٧.

(٣) شرح الكافية (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٧٣٧.

ذلك، وقد قال السيرافي: «والصفة أثقل من الاسم الذي ليس بصفة؛لأنَّ الصفة لا تكون صفةً حتى يكون فيها معنى الفعل» [(١)].

وقد قال الرضي في حكم عين (فعلات) من الاسم والصفة: «وإنَّما سكِّنت عين الصفة وفُتحت عين الاسم فرقًا، وكانت الصفة بالسكون أليق، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف»[(٢)].

ثانيًا: لم يكن همُّ هذه الدراسة هو ملاحقة جميع مظاهر الثراء الدلالي لحراك الاسميَّة والفعليّة في الصفات، فذاك أكبر من أن يُحصى في دراسةٍ أُريد لها أن تتركز في قوانين انجذاب الصفات واحتواء النظام النحوي لها، غير أننا أظهرنا جوانب عدَّة تدل على أنَّ قوة الفعليّة في هذه الصفات أو ضعفها هو في كلا الحالتين منبع ثراء دلالي، ومصدر إمكانات قول.

وهذه الفاعلية الدلاليّة تمتد إلى البنية التحتيّة للصفات (الحدث/ الذات)، فإذا كان إعمال اسم الفاعل يفيد قطعية دلالة الحال أو الاستقبال، فإنَّ الإضافة تفتح احتمالية زمنية موسَّعة كما تفيد الاستمرار في نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ ﴾[(٣)]، كما أنَّ الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على دلالة

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٤.

(٢) شرح الكافية (القسم الثاني) ٢/ ١/ ٦٩٥

(٣) الأنعام: ٩٥.

الحدث[1]، «أمَّا النصب فللدلالة على الحدث فقط، وذلك لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء.تقول هذا سائقُ السيارةِ، بالإضافة وتريد به شخصه»[2].

وفي الثراء الدلالي للوظائف النحويَّة نجد أن الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل أكثر مرونة من التركيبين الفعليين المبنى فعلهما للمعلوم والمجهول.إذ النواة الإسنادية الفعليَّة الأساسية تعبّر عن معنى الفاعليَّة بعلامة الرفع، في حين أنَّ المشتقة تعبر عن معنى الفاعليَّة في المنجز من الكلام بعلامات الرفع والنصب والخفض.

كما أنَّ «الأسماء المشتقة لا تُعبّر بنفس الكيفية على معنى الفاعلية. إذ كلما قرب الاسم المشتق من سمة الفعليَّة وتمحّض لها، تمكّن عمله في الأسماء للمشابهة بالفعل؛فتقلُّ بذلك أشكال التعبير عن معنى الفاعلية. وكلما قرب الاسم من سمة الاسميّة وتمحَّض لها، ضعف تمكنه من العمل في الأسماء لضعف مشابهته الفعل... ما عُدَّ وجهًا من أوجه ضعف الأسماء المشتقة في العمل، نعدُّه وجهًا من أوجه القوة والثراء في التعبير عن المعاني ودلالتها المرجعيَّة»[3]. هكذا تبدو الحركة التركيبية التي تقطعها المشتقات بين القطبين مليئة بالإشعاعات المعنوية، ففي كل مسافةٍ تمنح هذه المشتقات من الاستعمال ما لا تمنحه في غيرها.

(١) الكتاب ١/ ٨٣.

(٢) معاني النحو ٣/ ٥١.

(٣) معنى الفاعلية ودلالته المرجعيّة ١٠٨.

ختامًا

لقد اشتملت دراستنا على نتائج متعددة أشرنا لها في أثناء دراستنا التحليلية لفاعلية المشتقات في النظام النحوي، وأضيف لها في هذا الاختتام النخبة الآتية:

- السبب الرئيس لفاعلية المشتقات النشطة في النظام النحوي هو تفردها باحتواء كل وصف منها على معاني مركبة، كامنة ومتحركة بتفاعلات ناشئة فيما بينها، فالبنية التحتية (الحدث/ الذات) مؤثرة في الحكم النحوي باعتبار طريقة تشكل طرفيها، وباعتبار مستوى حضور كل دلالة منها في اللفظ. كما أن مراعاة المعنى المركب لكل وصف والمكون من الدلالات(اللفظية والصناعية والمعنوية) يصدر عن تصور شمولي لحراك هذه الأبنية في القواعد التركيبية، ويسلمنا -من زوايا جديدة-إلى التأكيد على صعوبة فصل تأثير المعطى الصرفي لهذه الأبنية عن تأثير المعطى النحوي في الأحكام التركيبية، فنظام أبنية المشتقات في النظام النحوي الكلي=نظام صرفي نحوي في آن.

- إن المقاربات التي تسعى لتفسير حقيقة عمل الصفات وسمات الفعليّة فيها هي في الحقيقة مقاربات تتعاضد، وتتجاذب ولا تنقدح، وهي ليست غائبة عن أذهان نحاة العربيّة، إلا أننا نعتقد أن المقاربة التراثية المدمجة المقتضبة(التشبيه اللفظي والزمني بالمضارع) -هي أيقونة تسمح لنا بالاطلاع على ما تناثر في كلام النحويين من مقاربات تُغرينا بتوسيع دائرة هذا الشبه إلى ما وراء هذه المقولات.
- دقة تصنيف النحاة لمراتب قوة عمل المشتقات تدل بالضرورة على دراية شاملة بمقاربات وملابسات العمل النحوي للمشتقات.
- تنازع السمات الاسمية والفعلية على الصفات ليس على مستوى واحد في جميع المشتقات، وفاعلية البنية التحتية من جهة وحركية السمات من جهة أخرى تجعل المعيار يخضع لنوع الصفة ولطبيعة التركيب الذي يحتضنها.
- من أهم مظاهر فاعلية المشتقات النظامية امتلاكها حق الأصالة في تمثيل بعض الوظائف النحوية. وفي التحليل النحوي ما يشير إلى أن عدم صلاحية الأسماء غير الواصفة للوصف =يتوجه تارة إلى سبب انتفاء دلالة الحدث وتارة إلى سبب انتفاء دلالة الذات. كما أن هناك علاقة جوهرية بين أحكام الصفات التركيبية والطريقة المذهوب بدلالتي البنية (الحدث/ الذات) إليها. كما أن عمل هذه الأوصاف

ليس مرتبطًا بدلالة الحدث والشبه اللفظي بالفعل بل إن دلالة الذات وطبيعة تشكلها في الوصف له أثره في نظرية العامل النحوي.

- إن الصفات الأقوى اشتقاقًا وعملاً تشابه الفعل في حاجته وتطلبه لمخصِّص سياقي، ولذلك ذهبنا إلى أنَّ نظرية التضام والتطلب بين العامل والمعمول هي حجر الزاوية في تفسير إعمال المشتقات وإهمالها. وكلما قويت سمات الاسمية في الوصف قلَّت رغبته في طلب المعمولات.
- الوظائف ذات البنية الاشتقاقية تتفاوت في حاجتها إلى شرط الاشتقاق، فالنعت أشد حاجة من الحال إلى الاشتقاق، ونُرجع ذلك في المقام الأول إلى أن اقتضاء دلالة الفعل لبيان الهيئة أظهر من اقتضائه للنعت الملازم، وإذا قوي اقتضاء الفعل لشيء، علق به بأدنى ملابسة.
- العمل هو أهم سمات فعليَّة الأوصاف، وعائقُ الوصف عن العمل هو عائقه الأقوى عن مشابهة الفعل.
- كل سمة تُقرِّب الوصف من الفعلية مسافةً ما، تُبعده مسافة قدرها من الاسمية.

والحمد لله التي بنعمته تتم الصالحات

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبوحيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨م.
- **الآيات البينات**: أحمد بن قاسم العبادي، على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع، دار الطباعة العامرة ـ مصر، ١٢٩٨هـ.
- الاشتراط في النحو العربي (مقاربة أصولية لكفاءة النظام ومسارات الانتظام)، د. زكي بن صالح الحريول، النادي الأدبي بالأحساء، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.
- **الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية**: د. عبدالسلام عيساوي، مركز النشر الجامعي ـ منوبة، ٢٠٠٩م.
- **أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق**: د. خديجة، دار السلام–القاهرة٢٠٠٩م.

- **اجتهادات لغوية**: أ.د. تمام حسان، عالم الكتب ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- **الإحالة في القرآن الكريم، دراسة نحوية نصية**: د. تامر عبدالحميد أنيس، مكتبة الإمام البخاري ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
- **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**: د. فاضل مصطفى الساقي، الخانجي ـ القاهرة، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- **أمالي ابن الشجري**: هبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

- **الأمالي النحوية**: أبو عمرو بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة النهضة العربية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية**: د.خالد ميلاد، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع – تونس، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: أبو البركات الأنباري بعناية محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- **أوضح المسالك**: عبدالله بن هشام المصري، بعناية: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمر عثمان بن أبي بكر المعروف با بن الحاجب، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥
- **الإيضاح العضدي**: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم ـ الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: ابن أبي الربيع، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

- **البيان في روائع القرآن**: د. تمام حسان، عالم الكتب ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- **التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة**: د. عبدالسلام العيساوي، كلية الآداب ـ منوبة، دار سحر للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- **تأويل مشكلة القرآن**: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه ونشره أحمد صقر، المكتبة العلمية ـ بيروت.
- **التبصرة والتذكرة**: أبو محمد عبدالله الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- التبيان في تصريف الأسماء: أحمد حسن كحيل، دار أصداء المجتمع – السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٤ه.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: أبو حيان الأندلسي، حققه: حسن هنداوي، دار القلم ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**: الشيخ خالد الأزهري، إعداد: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠م.

- **التصريف الملوكي**: أبو الفتح ابن جني، تحقيق وتعليق: د. البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر - لو نجمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- **التطبيق النحوي**: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٠م.
- **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**: شعبان عوض العبيدي، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي - ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- **التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)**: حمّادي صمود، كلية الآداب بمنوب، الطبعة الثانية، ١٩٩
- **التوطئة**: أبو علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **جمالية العلاقات النحوية في النص الفني**: سلوى النجار، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، مطبعة التسفير الفني صفاقس.
- **الجملة العربية والمعنى**: د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- **جمهرة الأمثال**: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**: محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.
- **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**: أحمد بن يوسف الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **دلائل الإعجاز**: **عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه**: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجده، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

- **الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه**: د.محمد سالم صالح، دار غريب ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- **الدلالة والنحو**: د. صلاح الدين حسين، مكتبة الآداب ـ الطبعة الأولى.
- **دور الفعل في بنية الجملة**: د.الهذيلي يحيى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، دار سحر للنشر ـ تونس.
- **ديوان الخنساء**: شرحه: ثعلب أحمد بن يحي، حققه أنور أبو سويلم، دار عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م..
- الزمن في النحو العربي: د. كمال إبراهيم بدري، دار أمية – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **شذور الذهب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **شرح التسهيل**: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- **شرح الكافية الشافية**: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، حققه وقدم له: عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **شرح المفصل**: موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب.

- **شرح المقدمة الجزولية**: أبو علي عمر بن محمد الشلوبين، درسه وحققه: تركي بن سهو ابن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- **شرح جمل الزجاجي**: ابن عصفور علي بن عبدالمؤمن، تحقيق: صاحب أبو جناح، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحيق: محمد نور الحسن، محمد الزفراق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **شرح عيون الإعراب**: علي بن فضال المجاشعي، حققه وعلق عليه: د. سليم، مكتبة الآداب ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- **شرح كافية ابن الحاجب**: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي ود.يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **شرح كتاب سيبويه**: أبو سعيد السيرافي، تحقيق جماعة من العلماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، من ١٩٨٦م.

- **الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات**: محمد صلاح الدين الشريف، كلية الآداب ـ منوبة، ٢٠٠٢م.
- **شروح التلخيص**: سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي، وبهاء الدين السبكي، دار الإرشاد الإسلامي ـ بيروت.
- **الصناعتين، الكتابة والشعر**: أبو هلال العسكري، تحقيق: د.مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**: د. نهاد الموسى، دار الشروق ـ عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- **ضرائر الشعر لابن عصفور**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- **الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية**: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- **ضوابط الفكر النحوي**: د. محمد عبدالفتاح الخطيب، دار البصائر ـ القاهرة، ٢٠٠٦م.
- **الطراز**: **يحيى بن حمزه العلوي**، مراجعة محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م
- **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان**: المنصف عاشور، كلية الآداب ـ منوبة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

- **ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل**: د. مهدي اسعد عرار، دار وائل ـ عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- **العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة**: نجلاء محمد عطَّار، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- **العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد**: هنري فليش، تعريف وتحقيق: د. عبدالصبور شاهين، دار المشرق ـ بيروت، ١٩٨٣م.
- **العربية والغموض، دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى**: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م..
- **العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب**: د. ممدوح عبدالرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- **العرفاني في الاصطلاح النحوي العربي**: د. توفيق قريرة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات ـ منوبة.
- **العلاقات المعنوية في البنية النحوية، مقاربة لسانية**: د. عبدالسلام عيساوي، كلية الآداب ـ منوبة.
- **العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه**: د. إبراهيم إبراهيم بركات، مكتبة الخانجي ـ مصر، ١٤٣٠هـ ـ ١٩٨٣م..
- **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**: أ.د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث ـ إربد، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

- **علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق**: د. فايز الداية، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **علم اللغة النفسي**: د. عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: الحسن بن رشيق القيرواني، حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجبل - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- **الغموض التركيبي، دراسة نحوية تحويلية**: د. خالد توكال مرسي، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إشراف: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ومحمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.
- **فصول في علم الدلالة**: د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- **الفكر اللغوي الجديد**: د. تمام حسان، عالم الكتب ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
- **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له**: محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ الإمارات العربية المتحدة ـ دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- **في النحو التحويلي**: موريس قراس، نقله من الفرنسية إلى العربية صالح الكشو، بيت الحكمة، قرطاج، ١٩٨٩م.
- **قضايا الشعرية**: رومان جاكبسون، ت: محمد الوالي ومبارك حنوز، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار توبقال، الدار البيضاء.
- **قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن ٧هـ/ ١٣م**: د. أحمد الودرني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- **كتاب المنطق**: الرئيس أبو علي بن سينا، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

- **كتاب سيبويه**: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ـ مصر، ١٣١٧م.
- **كتاب سيبويه**: تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: محمد بن علي التهانوي، إشراف: د. رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- **الكليات**: أبو البقاء الكفوي، إشراف: د. عدنان درويش، محمد المصري، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
- **لباب النقول في أسباب النزول**: جلال الدين السيوطي، اعتنى به: عبدالمجيد طعنة حلبي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر ـ لبنان، دار الفكر ـ سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**: محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- **اللغة معناها ومبناها**: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

- **مجالس العلماء**: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مطبعة حكومة ـ الكويت، ١٩٨٤م.
- **مجمع الأمثال**: أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، قدم له وعلق: عليه نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- **المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها**: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة بوزارة الأوقاف ـ مصر، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- **مدخل إلى الدلالة الحديثة**: عبدالمجيد جحفة، دار توبقال ـ الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- **مراعاة المخاطب في النحو العربي**: د.بان الخفاجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- **المرتجل**: عبد الله بن أحمد الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر ـ دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
- **المركب الاسمي في كتاب سيبويه**: علي بن معيوف المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- **المسائل الحلبيات:** أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، دار المنارة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- **مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها:** د. عبد الله بن حمد الخثران، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن:** أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.
- **معاني النحو:** د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ـ عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- **معجم تحليل الخطاب:** بإشراف: باتريك شارودو ـ دومينيك منغنو، ترجمة: عبد القادر المهيري ـ حمّاد صمود، المركز الوطني للترجمة ـ تونس، دار سيناترا، ٢٠٠٨م.
- **المعجم الوسيط:** مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الخامسة.
- **معنى الفاعلية ودلالاته المرجعية:** فرج محمد الغضّاب، مكتبة علاء الدين ـ صفاقس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

- **معيار العلم**: الإمام الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الثانية.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- **المغني في النحو**: تقي الدين منصوربن فلاح اليمني، تحقيق: عبد الرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- **المفصل في علم العربية**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ١٣٢٣هـ.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق عياد الثبيتي، دار التراث ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **مقالات في اللغة والآدب ـ الجزء الأول والجزء الثاني**: أ.د. تمام حسّان، عالم الكتب ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

- **المقتضب**: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب اللبناني، ١٣٩٩هـ.
- **المقدمة الجزولية في النحو**: أبو موسى الجزولي، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد.
- **المقرب**: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي: شكري السعدي، دار الكتاب الجديد المتحدة– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
- **الملخص في ضبط قوانين العربية**: أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **الممتع في التصريف**: أبن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**: د. لطيفة إبراهيم النجار، دار العالم العربي- دبي، ٢٠٠٣م.
- **من قضايا الشعرية**: رومان جاكبسون، ت: محمد الوالي ومبارك حنوز، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار توبقال، الدار البيضاء.

- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**: أبو الحسن حازم القرطاجي، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية.
- **الموافقات في أصول الشريعة**: أبو إسحاق الشاطبي، عني بضبطه: الأستاذ محمد عبد الله دراز، دار المعرفة ـ بيروت.
- موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار: د. يوخنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ه–٢٠١٢م.
- نتائج الفكر: عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض.
- **نحو المعاني**: أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**: د. محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة علي الصباح ـ الكويت، دار غريب ـ القاهرة.
- **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**: محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة، دار السلام ـ القاهرة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العاملية للنشر – لونجمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- **نظرية الموضع في كتاب سيبويه:** علي بن معيوف المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
- **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث:** د. نهاد الموسى، دار البشير ومكتبة وسام ـ الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٨م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه:** الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- **الوصفية، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية:** د. رفيق بن حمودة، كلية الآداب ـ سوسة، دار محمد علي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- **الوظائف الدلالية للجملة العربية، دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق:** د. محمد رزق شعير، مكتبة الآداب ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

ثانيا: الرسائل العلميّة:

- **المغني في النحو**: ابن فلاح اليمني:

أ) **تحقيق**: محمد بن أحمد مهدلي النهاري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام - الرياض، ١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ.

ب) **تحقيق**: حسن بن يحيى ضائحي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام - الرياض، ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ.

- **الوجهة الاجتماعية في منهج التحليل اللغوي في الخصائص عند ابن جني**:
إعداد: سائده عمر عبدالله العيص، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م.

ثالثا: الندوات والمجلات:

- **ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية**: د. مأمون عبدالحليم وجيه، مجلة علوم اللغة، مج١ - ع٢، ١٩٩٨م، دار غريب - القاهرة.
- عبدا لقاهرالجرجاني، أعمال ندوة، جامعة صفاقس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٨م.
- **المعنى وتشكله**: أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب - منوبة، تنسيق: المنصف عاشور، ٢٠٠٣م- **النقد وقراءة التراث، عودة إلى مسألة النظم**: د. حمادي حمود، المجلة العربية للثقافة، ع٢٤، ١٩٩٣م.

المحتوى